

المسألة المصرية في دورها الاخير

مجموعة تشتمل علي تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية
وغيرها كالمبين بالفهرست

القاهرة في اول مارس سنة ١٩٢١

(١)

فهرست

صحيفة	(١) تقرير لجنة ملنر
٤	أولاً — عمل اللجنة في مصر
١٧	ثانياً — النتائج الوقتية التي استنتجت في مصر
١٧	(١) اسباب الاضطرابات الاخيرة والقلق الحالى
١٧	(١) قبل الحرب
٣٠	(٢) أثناء الحرب
٣٨	(٣) بعد الحرب
٤٨	(ب) الحركة الوطنية والاماني المصرية
٥٧	(ج) السياسة المقبلة
٧٠	ثالثاً — أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر
٧٠	(١) مناقشات مع رجال من الوفد المصرى بلندن
٧٥	(ب) مذكرة ١٨ اغسطس ١٩٢٠
٨٠	(ج) سياسة المذكرة
٨٤	(١) تمثيل مصر في البلاد الاجنبية

(ب)

٩٠	٢ (الدفاع عن المواصلات الامبراطورية)
٩٢	٣ (الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية)
١٠٤	(د) السودان
١١٢	(هـ) زيارة أعضاء من الوفد لمصر
١١٦	(و) المقابلات الاخيرة مع الوفد في لندن
١٢١	رابعاً — خلاصة عامة
١٣٢	خطاب العلماء
١٣٦	بلاغات الامراء
١٤١	بلاغ الحزب الوطني أثناء وجود لجنة ملنر بمصر
١٤٤	بيان الاستاذ سعد باشا زغلول قبيل نشر المنشور
١٤٨	بلاغ أعضاء الوفد المندوبين للاستنارة
١٥٣	قرار الحزب الوطني في قواعد الاتفاق
١٥٥	تقرير الحزب الوطني في قواعد الاتفاق
١٥٥	تمهيد
١٦٩	قواعد الاتفاق — النقطة الاولى
١٧١	أولاً — مزية الاستقلال
١٧٧	ثانياً — مزية التمثيل السياسى

(ج)

١٨٠	ثالثاً مزية المجلس النيابي
١٨٨	رابعاً — مزية التخلص من الموظفين الاجانب
١٩١	خامساً — مزية التصرف في المالية
١٩٤	سادساً مزية الجيش والاسطول
١٩٦	سابعاً — مزية إلغاء الامتيازات الاجنبية
١٩٨	ثامناً — مزية الدخول في عصبة الامم
١٩٩	النقطة الثانية — تمسك انجلترا بحماية سنة ١٩١٤
٢٠٥	النقطة الثالثة — تنظيم الحماية وسلب مصر حريتها الداخلية والخارجية
٢٢٠	النقطة الرابعة — اقرار مصر لاتفاقية السودان
٢٢٢	الخاتمة
٢٢٥	(التكليف القانوني لمشروع قواعد الاتفاق بقلم الاستاذ الدكتور عبد الحميد بك أبي هيف)
٢٢٥	مقدمة
٢٢٦	المبادئ القانونية
٢٢٦	القانون الدولي واقسامه وتطبيقه
٢٣٤	الحماية — النوع الاول
٢٣٦	الحماية — النوع الثاني
٢٣٧	الحماية — النوع الثالث

(د)

دائرة النفوذ	٢٣٨
السيطرة على البلاد البربرية	٢٣٩
السيادة	٢٤٤
ارتباط الحكومات بالقانون الدولي	٢٤٦
الحقوق والواجبات الناشئة عن الاستقلال	٢٤٨
الحقوق والواجبات المتعلقة بالقضاء والولاية	٢٥٥
الحقوق والواجبات المتعلقة بالمساواة بين ا	٢٥٨
البحث في المعاهدات	٢٥٩
تطبيق المبادئ القانونية	٢٦١
الاستقلال الذي جاء به المشروع	٢٦٤
رأى الاستاذ عبد العزيز بك فهمي في موضوع الا	٢٧٧
رأى الاستاذ شارل دي بوى	٣٠٤
رد سعد باشا على اللجنة الانجليزية	٣٢٣
احتجاج الحزب الوطني على اتفاقية السود	٣٢٦
احتجاج الحزب الوطني على مستر لويد جو	٣٢٨
الحزب الوطني ومؤتمر لوندرة	٣٣١
خطاب لورد اللنبي لعظيمة السلطان	٣٣٣
بلاغ الحزب الوطني	٣٣٥
خطابة وكيل الحزب الوطني في الذكرى الثالثة عشرة ا	
« مصطفى كامل »	

تقرير اللجنة البريطانية برئاسة لورد ملاند

تقرير اللجنة الخصوصية

المنتدبة لمصر

ظهر هذا التقرير في يوم الاحد ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ وهذا نصه

نص التفويض

« تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر
المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد وعن
شكل القانون النظامى الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية
أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى
فيها توسيعاً دائماً التقدم والترقى والحماية المصالح الاجنبية »

تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

الفىكونت مانر الوزير الاكبر لمستعمرات جلالة الملك
(رئيس اللجنة)

السر رنل رود

الجنرال السرجون مكسويل

البريمجادير جنرال السر أوين توماس العضو فى البرلمان

السر سسل ج . ب هرست من موظفى وزارة الخارجية

المستر ج . اسبندر

المسترا . ت لويد (سكرتير اللجنة)

المسترا . م . ب انجرام من موظفى وزارة الخارجية (معاون

السكرتير والسكرتير الخصوصى لرئيس اللجنة)

(٣)

فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠
الى فخامة الارل كرزى وزير الخارجية
مولاي اللورد

أعرض على فخامتكم تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر
والتي أنارئيسها وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ما عدا
الجنرال السرجون مكسويل الذى اضطر لاسباب صحية أن
ينغادر انكلترا فى أوائل شهر نوفمبر وهو زيل مصر الآن .
ولكن أتانى منه الكتاب التالى الذى يعرب فيه عن موافقته
على الامور التى استصوبناها وأوصينا بها فى هذا التقرير وهذا
نص كتابه :

على ظهر الباخرة تركنده فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠
مولاي اللورد

يشق على أن أخبركم أنى مراعاة لصحتى وطوعاً لامر الطبيب
لى بالسفر الى الخارج لم يعد فى استطاعتى مشاركة اللجنة فى مشاورها
وتداولها فى أمور مصر . على أنى أغتنم هذه الفرصة لاقول انى
موافق تمام الموافقة على ما آلت اليه مداولاتها بوجه الاجمال الى تاريخنا
هذا ومتحد معها فى السياسة التى رسمت حدودها فى مشروع
الاتفاق الذى سلم الى سعد باشا زغلولى فى شهر اغسطس الماضى
هذا وانى الخ الخ ج . ج مكسويل جنرال

(٤)

ولى الشرف يامولاى اللورد أن أكون عبد فخامتكم الخاضع
« ملنر »

— ١ —

عمل اللجنة فى مصر

كانت حكومة جلالة الملك تفكر فى ارسال لجنة خصوصية الى بر مصر منذ شهر ابريل سنة ١٩١٩ لما تفاقم القلق فى تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدى والاخلال بالنظام وفى شهر مايو التالى أعلن أن لجنة كهذه ستسافر الى بر مصر برئاسة اللورد ملنر فى فصل الخريف فجاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبير ما يلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزمهم هذا كثيراً باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجيء اللجنة قبل امضاء عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا اثر اغفال احتجاجه فخلفه وهبه باشا على رئاسة الوزارة وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الاحكام مدة اقامتنا كلها بمصر

واستعفى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه فى الوزارة وكان وزيراً للداخلية مدة اقامتنا بمصر . ويعسر على المرء أن يني هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من

الشجاعة والغيرة الوطنية باستلامهم مقاليد الاحكام فى زمن كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم . ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور وأعضاءها هم عين الوزراء الذين كانوا فى وزارة وهبه باشا ما خلا وزيراً واحداً فهى كسابقتها فى أوصافها — وزارة اعمال مؤلفة من رجال اداريين اكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الامور بالاتفاق مع المعتمد السامى البريطانى وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هى ميالة الى اتباع خطة مقررة فى المسألة التى هى أم المسائل الحالية أى مستقبل مصر

فتغيير الوزارة فى مصر وأحوال أخرى ايضاً اخرت سفر اللجنة الى آخر شهر نوفمبر ثم بلغنا بورت سعيد فى صباح الاحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا الى مصر القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عينه وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتتنا نظراً الى روح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحريض والاغراء فبلغنا الفندق المعد لنزلنا فيه من دون ان يحدث حادث ما

وفى اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا للورد اللنبى كلنا الى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وانما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمتة اللورد ملنر مقابلة ودية غير رسمية وكان

ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء
لجنتنا مع عظمته فكان عظمته يماثنا فيها دائماً بتمام الصداقة
ويعرب في أثنائها بصراحة عن رأيه في الحالة السياسية بمصر
والحوادث التي حدثت بها في السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة
مركزه ولكنه امتنع عن أن يشير برأى أو أنه يعطى نصيحة في
الموضوع الذي انتدبنا له أى دستور مصر في المستقبل ولم يحاول
قط أن يدير زمام مداولاتنا أو أن يؤثر فيها أقل تأثيراً وإنما قصر
على النصيح لنا بالتأني في استنتاج النتائج والاحتراز من الفضوليين
ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل
رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من
الوزراء السابقين وكان موقفه لإزاء غرض اللجنة موقف الملتزم
جانب الحياد

وقد كان الاحتراز أشد ظهوراً من ذلك في الوزراء — وهبه
باشا ورفاقه — الذين تعرفنا بهم في حفلة أقامها اللورد اللنبي في
دار الحماية في ١١ ديسمبر والذين كنا نحن وإياهم على غاية الوداد
طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائماً على استعداد لمساعدتنا في
بحثنا ولموافقتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم
مقابلته . ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق في رغبتهم في تمكيننا من
انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية ادارتها

لأعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد ولكنهم كانوا شديدي العناية
بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بانفسنا ولما طلبنا منهم صريحاً
أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم في اقتراح شئ
من عندهم في المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الادارية ولم
يظهروا أدنى رغبة في معرفة الجهة التي تتجه اليها أفكار اللجنة من
جهة حكومة مصر في المستقبل غير أن هذا الاحتراس والتمنع
الذي بدا في رجال الحكومة الوطنيين كان على نقيض مفعله جمهور
الوطنيين والجرائد الوطنية فانهم أثاروا عواطف الاحتجاج
والاستنكار على اللجنة حين وصولها ولم نكد نقيم أياماً بل
ساعات في القاهرة حتى رأينا الادلة الكثيرة على وجود معارضة
شديدة لها منظمة لمقاومتها فان التلغرافات انهارت علينا معلنة
عزم مرسلها على الاعتصاب احتجاجاً منهم على وجودنا في البلاد
وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلاً من صبيان المدارس
وتلامذتها ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية
كجالس المديرية وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من النقابات
والجماعات المتفاوتة في الاهمية وعظم الشأن وقد بلغ عدد التلغرافات
التي وردت علينا مدة اقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافاً كلها من هذا
القبيل ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون
بعض رجال اللجنة باشخاصهم . أما الجرائد الوطنية فكلها ماعدا

القليل النادر منها أفرغت جعبتها في القدح والتعريض منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤول بكونه رضى عن الحالة الحاضرة وأن كل مصرى يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن واتفقت كلمة معظم الكتاب تبعاً لمقتضى ذلك على أن زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه فالأولى باللجنة مفاوضته فى الأمر وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترمواى عن العمل — كل فريق منهم فى دوره وجعلوا يخرجون فى مواكب ينضم اليها الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء ويطوفون فى الشوارع وهم حاملون الاعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصاً اللورد ملنرويهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركهم فيها الاناث فان سيدات مصر القاهرة انهمزن تلك الفرصة فبرزن من خبائن وركبن المركبات وطفن فى الشوارع وهن يرددن ذلك النداء الحربى . وخروج مثل هذه المواكب أمر غير مألوف فى بر مصر على الاطلاق ولكنها كانت حسنة النظام فى ما خلا الشعب الذى كان يحدثه صبيان المدارس والراع فلولا النظام البديع الذى حافظ البوليس عليه وكان رجال العسكرية يساعدونهم احياناً فى حفظه لخرب الشئ الكثير فى مصر ولسفكت الدماء فى شوارعها ايضاً ولكن غاية ما حدث من

هذا القبيل تكسير بعض مركبات الترامواى ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو اسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والاخلال بالنظام على أنه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة اقامتنا بمصر وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لا يزال نشيطاً وخصوصاً بين فئة من الطلبة والذين هم على شاكلتهم .

ولا حاجة بنا الى اطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت اللجنة بها وأنواع المقاومات للغاية التى جاءت من أجلها وانما نذكر حادثتين من هذا القبيل لانهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذى كان الجمهور مسوقاً به . ففي الاسبوع الثانى من وصولنا أرسل علماء الجامع الازهر الذى هو معهد التعليم الدينى الاسلامى منشوراً الى المعتمد السامى البريطانى أبلنوا فيه حقوق مصر في طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد . وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسى وانما ركبوه اذعاناً لضغط الاساتذة والتلامذة الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة . ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه مذييل بأسماء ستة من

امراء بيت محمد على أقارب السلطان وقد أرسل في كتاب الى اللورد ملتر ونشر في الجرائد في الوقت عينه ولا يبعد أن يكون أولئك الامراء قد فعلوا ذلك لاسباب مختلفة ولكن لا ريب في أن السبب الأكبر منها هو رغبتهم في اكتساب حب الجمهور لهم بانحيازهم الى حركة طغت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودي بوجهاء المصريين الذي ينطقون بلسان أمتهم وأن يعاموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل (للاستقلال التام) والطعن الدائم على الحماية فلذلك كان مركز اللجنة دائماً تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين فلم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالا فتحمل عليه بالانذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلامذة الى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا فينتهي الامر غالباً بأنه يطنب في صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرؤه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة في حديثه مع اللجنة ولم يشذ عن ذلك الا واحد أو اثنان من ذوى الشجاعة الادبية الذين أفهموا أولئك الفضوليين أن لا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعنيتهم وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافر واحد منا الى الارياف

فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتفوا خطواتنا ويسعوا في منعنا من الوصول الى الاهالى وخصوصاً الفلاحين ويدبروا المظاهرات التي يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأى المصرى وتضامنه حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا الى اضطراب وشغب دام أياماً ولم تخمد ناره الا بيد رجال العسكرية فعرقلت هذه المظاهرات عملنا طبعاً بعض العرقلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الاكبر المقصود منه لانه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الاعمال أنه لو كان المصريون مجمعين حقيقة هذا الاجماع الذى أرادوا أن يوهموننا بوقوعه لتركونا وشأننا حتى تحققه بأفئسنا من الجولان فى البلاد بلا عائق ولا مانع ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التي كان العامل الاكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعاضدين عموماً أو نالت رضى جميع المتمكسين بالآراء الوطنية الراقية لان هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالاعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التي يتباهى بها المصريون جميعهم وزد على ذلك أن أناسا كثيرين كانوا يودون أن يفصحوا للجنة عن آرائهم ولكن منهم من ذلك خوفهم من المضايقة لاشخاصهم والتطاول عليهم ولذلك قال لنا كثيرون اننا اذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر فى وطنيته بالضرورة فالحائل

دون حرية الكلام معنا يزول وعليه كتبنا التصريح التالى ونشر
 فى ٢٩ ديسمبر فى الجريدة الرسمية والجرائد الاخرى وهذا نصه:
 « جاءت اللجنة البريطانية الى مصر فأدهشها ما رأتها من
 الاعتقاد الشائع بين الجمهور بان الغرض من مجيئها هو سلب شىء
 من الحقوق التى كانت لمصر الى اليوم فاللجنة تعلن فساد هذا
 الاعتقاد وانه لا نصيب له من الصحة البتة وانما أوفدتها
 الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض
 واحد هو التوفيق بين أمانى الامة المصرية وبين ما لبريطانيا
 العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق
 المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فيها . وان اللجنة لعلى يقين
 من انه اذا توافر حسن النية وصدق الاخلاص بين الجانبين يصبح
 من الميسور تحقيق هذه الغاية وانها لترغب رغبة أكيدة فى أن
 تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودّى
 يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا
 جهدهم فى ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية
 وللوصول الى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة
 المشخصة للامة المصرية وآراء الاشخاص الذين يهتمون اهتماماً
 صادقاً بخير بلادهم ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة
 ونهاية الحرية اذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة

بقيد ما أوحصرها في دائرة مخصوصة وهي تعلن أن الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافاً بمبدأ أو تنازلاً عن رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقش لها وإن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول الى الاتفاق »

فهذا التصريح أثر بعض التأثير طبعاً في تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين اجمالاً من الاتصال باللجنة رسمياً . فقرر رأينا والحالة هذه للوقوف على رأى المصريين أن نعتمد على أنفسنا في معرفته باغتنام الفرص التى تسنح لكل فرد منا في معاشرته لهم على اختلاف طبقاتهم . ولما كانت هذه الفرص تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين تقابلهم يبدو أن آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط وكان معظم قادة الرأى المصرى من جملتهم تمكنا فى الاشهر الثلاثة التى قضيناها فى بر مصر من معرفة الافكار والشعور والاميال فى العالم المصرى وسبرغور المجارى التى تجري فيها بمزيد الدقة

وقد شغلت أحاديثنا معهم جانباً عظيماً من وقتنا ولكننا كنا ندرس الحالة أيضاً من وجهة أخرى مختلفة عن الوجهة الاولى تمام الاختلاف فان وزارة الخارجية (البريطانية) كانت قد عتيت بجمع مجلدات من الاوراق الرسمية التى أعدتها لارشاد اللجنة وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التى أنشأها المعتمد

السامى قد جمعت شيئاً كثيراً من البيانات الثمينة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحكمة التي حصلت عليها فى مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للامة فدرس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكبتن ب. ا. هوبر لها تحريراً يشهد له بالبراعة استغرق زمناً محسوساً وقد كانت مطالعة هذه الاوراق الكثيرة مفيدة لنا جداً ومع ذلك سعينا فى زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصياً بكل من سمح لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين وكذلك كبار النزلاء الاجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعاً عن الاتصال الدائم باللجنة جهاراً وكان كبار الموظفين البريطانيين يجودون علينا بشهاداتهم ومشوراتهم كلما طلبناها منهم فى بادىء الامر ونحن مدينون لهم بالمساعدة التي ساعدونا بها عن طيب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الاحاطة علماً بالحوادث الاخيرة وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيها فحصاً وافياً وقد قسم هذا العمل على لجينات ألقت من لجنتنا وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها الى لجنتنا الاصلية التي اجتمعت كلها معاً فى جلسة واحدة لسماع آراء أسمى الموظفين البريطانيين وآراء السروليم برونيات الذي كان قبل ذلك قائماً باعمال المستشار المالي فى الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة

في أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والان السر سسيل هرست) العضو القضائي في اللجنة يشترك معنا في هذه الاعمال على قدر الامكان ولكنه قضى معظم وقته في درس النظام القضائي وخير تعديل يعدل به ليطابق مقتضى الزمان الحالي وكذلك السر اوين توماس الذي كان يقوم بعمل لجنة من تلك اللجينات ولكنه وجه عنايته خصوصاً الى درس الاحوال الزراعية وزار عدداً من الابعاد والاملاك التي يخص بعضها الحكومة وبعضها أفراد الناس ليحيط علماً بأساليب الزراعة وبأحوال الناس المعاشية وقضت اللجنة كلهما ماعداً واحداً منها (كان يعمل عملاً آخر) أياماً من اسبوع في الاسكندرية حيث تيسر لها الاتصال بالجاليات الاجنبية المهمة النازلة بالمركز التجاري العظيم في القطر المصري فاطلعت على آراء الغرف التجارية الفرنسية والايطالية واليونانية وآراء الغرفة التجارية البريطانية أيضاً وزار بعض اعضاء اللجنة مراكز اخرى للاشغال والاعمال في الوجهين البحري والقبلي واخبروا رفاقهم بما رأوه فيها فجاءت هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت في بطون الاوراق رغماً من السعي في منعنا من الاتصال بالاهالي مباشرة كما تقدم

وزار اثنان منا وهما الجنرال السر جون مكسويل والسر اوين توماس السودان زيارة استغرقت عدة اسابيع وعاد منها بمعلومات

ثمينة ضممناها الى المعلومات التي جمعناها من اقوال الذين تمكنوا من الاجتماع بهم في مصر القاهرة من البريطانيين والاهالى المقيمين في تلك البلاد

فهذه الاعمال العديدة التي ذكرناها بالايجاز شغلتنا كلنا في شهري يناير وفبراير وفي اواخر فبراير أخذ الوقت الباقي لدينا لانجاز أبحاثنا يقرب من النهاية لان جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا الى انكلترا قبل آخر شهر مارس فجعلنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التي جمعناها وتنسيقها ولمقارنة الآراء التي استخلصها كل منا على حدة بعضها ببعض فاتفق لنا لاول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير في المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التي تقتضي بحثاً دقيقاً لاسيما وان مقابلاتنا بالناس كانت لا تزال تستغرق جانباً كبيراً من وقتنا . فلذلك اجلنا اعداد تقريرنا الى ما بعد عودتنا الى انكلترا على ان المناقشات الابتدائية التي جرت بيننا اظهرت اننا مجمعون اجماعاً غريباً على بعض الامور الجوهرية حتى اننا اثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة اقتراحات اتفقنا كلنا عليها اتفاقاً وقتياً ولكننا جعلناها بمثابة رؤس اقلام قابلة للتعديل طبقاً لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة

وهذه الاقتراحات تم دائرة بحثنا وتحقيقنا لها وهي اساس

(١٧)

تقريرنا الحالى فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل أبحاثنا فى
مصر والنتائج التى وصلنا إليها

— ٢ —

النتائج الوقتية التى استنتجناها فى مصر

(١) اسباب الاضطرابات الاخيرة والقلق الحالى

اولا — قبل الحرب : ان الاضطرابات التى وقعت فى شهر
مارس سنة ١٩١٩ تعاضمت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة
تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الاطلاق الى احوال حديثة
او احوال جرت فى زمانها فقط لان السبيل مهد لها قبل حدوثها
بزمان طويل

ويظهر ان الناس فى هذه البلاد كثيرأ ما يحسبون فى ما يقولونه
ويكتبونه أن مصر جزء من الامبراطورية البريطانية وهذا لا يطابق
الواقع ولم يطابق قط فيما مضى ان « المركز الخصوصى » الذى
تشغله بريطانيا العظمى فى مصر يبتدىء تاريخه من يوم توسطها
لاعادة النظام مدة الثورة العراقية سنة ١٨٨٢ بعد ما طلبت من
الدول أن تشارك معها فى ذلك فأبت . فألقى ذلك على عاتق بريطانيا
العظمى مسئولية لايسعها رفضها ولا تستطيع القيام باعبائها الا
باحتيال تلك البلاد الى أن يستتب النظام فى البلاد ويثبت امكان
المحافظة عليه وصيانة ارواح الاجانب المقيمين فيها واموالهم .

وكانت الحكومة البريطانية تنوى في ذلك الحين الجلاء عن البلاد حالما تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهازاً فارسلت السر هنرى درموند ولف سنة ١٨٨٧ الى الاستانة ليمهد لها سبيل الجلاء فوضع اتفاقاً مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على اخراج جنودها من القطر المصرى بعد ثلاث سنوات على شرط أن لا يجد حينئذ خطر خارجى أو داخلى يقتضى ابقاءهم فيه وايضاً على شرط انه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد اذا حدث خطر كهذا ولكن السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق فى آخر لحظة بسبب التشديد الاجنبى عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك

ومع ان بريطانيا العظمى بقيت فى مصر فهى لم تفعل شيئاً فى السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك يجعل مركزها فى مصر شرعياً أو لمس النظرية التى من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة استقلالاً داخلياً تحت سيادة سلطان تركيا وكانت مصر نظرياً تحت حكم الخديوى ومجلس النظار المصريين ومجلس شورى القوانين المصرى والجمعية المصرية ولم يكن للمعتمد البريطانى اسم غير (وكيل سياسى وقنصل جنرال) يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الاخرى ثم لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما ألقي على عاتقه تدريجاً من الواجبات والمسؤوليات بحكم الاحوال اضحى الحاكم الحقيقى فى البلاد ومع

ذلك كان يعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية وكان المصريون يعدون احترامه لها عربوناً يضمن لهم أن الدولة المحتلة لا تقصد أن تغض من حالة الحكم الوطني في بلادهم

وكانت الدول الاجنبية تعده كذلك ايضاً فلما عقد الاتفاق بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح في لندن هذا نصه : « تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية انها لا تنوى تغيير حالة مصر السياسية وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسية انها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى في تلك البلاد اما بطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطاني أو بغير ذلك »

فهذا الاتفاق كان يفي بقضاء جميع الاغراض لو دام السلم في اوربا ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها الى جانب العدو أفضيا الى مسائل صعبة معقدة لان المصريين كانوا حكام رعية سلطان تركيا ويدينون له لا للتاج البريطاني فهذه حالة لا يمكن احتمالها كما لا يخفى ولكن مجرد الغاء السيادة التركية بداعى الحرب كان يجرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدي بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان لا التابعة لتركيا وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الاشكال بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمداً سبيلاً أرقى من هذا به تنال مصر الامن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير

ممسوس وذلك بسط حماية بريطانيا العظمى عليها وعليه صدر
المنشور التالى فى الوقائع الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤
يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه
بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت
حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة
بالحماية البريطانية

وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته
كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها «
وفى اليوم التالى صدر منشوراً آخر يطلع عباس حلمى الخديوى
اذ ذاك بحجة التصاقه باعداء الملك وان وراثة عرش مصر عرضت
على سمو البرنس حسين كامل فقبلها ملقباً بسلطان مصر
أما المصريون الوطنيون فكانوا دائماً يقولون ويؤكدون
أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطاً حريياً وأن الدفاع عن
مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر
على الدفاع فى الحرب فقط ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور
انه لا يفتح باباً لهذا التفسير ولكن لا ريب فى أن المصريين
أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانهم القومية
وان الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بان حالتهم السياسية الوطنية
لم تصر بعد بسط الحماية عليهم اردأ مما كانت عليه قبلها . مثال

ذلك التلغراف الذى أرسله جلالة الملك الى السلطان حسين لما
جلس على عرش السلطنة فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات
« فى اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامى
أرغب ان أقدم الى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة
عن اكمل اخلاص مع تأكىدى لكم بأننى لا أتفك عن تأييدكم
فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ولقد
دعيتكم عظمتكم السلطانية الى تحمل مسؤولية منصبكم السامى ابان
أزمة خطيرة فى الحياة الاهلية بمصر وانى على يقين انه بمعاونة
وزرائكم وبمحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل
المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها
وسعادتهم»

وزد على ذلك ان المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد
عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بانكار كل فكرة
بضم البلاد او باحتلالها احتلالا دائما وبتأييد القول الذى قاله
السرالدين غورست وهو ان الفكرة الاساسية التى تتوخاها
الحكومة البريطانية هى اعداد المصريين للحكم الذاتى ومساعدتهم
فى الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التى تعود عليهم
من وجود حكومة صالحة جيدة فى بلادهم. فالانكليزيون يعلمون الحوادث
التي حالت دون انجاز هذه الجهود حتى الآن ولكن المصريين

يحرصون عليها ولذلك يسهل اتخاذها حجة على الانكليز لاتهامهم بسوء النية . فينبغى تذكر هذه الامور اذا اردنا ان نفهم سبب استنكار المصريين للزعم المعتاد وهو أن مصر صارت من الاملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك

ولذلك ظلت الحالة في مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ في بادئ الامر كانت تعرض مشاكل يظن الانسان انه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الاداريين كفاءة واقتداراً ولما مرت الايام وبان في الظاهر ان اداة الحكم في مصر سائرة سيراً حسناً منتظماً لم يعد الرأى العام البريطانى يهتم بأمر الحالة غير المحدودة في تلك البلاد ولكن الواقع ان الحاجة الى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئاً فشيئاً كلما ازداد تأثير وجودنا في القطر المصرى والشعور بتأثير الطرق الاوروبية التى تدخل اليه فانه بعد زوال الخوف من الظلم الذى غادر المصريين في الايام القديمة طائعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه فمصريو سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريي سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيراً جداً عن مصريي سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين فنحن لم نعالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد واهمالنا ذلك هو الذى سبب

بعض ما وصلت اليه الحالة الحاضرة

ان نظام الاحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لا تتاذ حكومة
قد دهمها الافلاس لم يكن الا نظاماً وقتياً لانه لم يكن أحد يظن
مدة أعوام كثيرة ان الاحتلال يدوم الى ما شاء الله بعدما وافقنا
فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير ولكن التداير
المؤقتة والوسائل التى اتخذت فى ساعتها لسد الحاجة الماسة ثبتت
ورسخت شيئاً فشيئاً حتى صارت نظمات مقررة وجعل العنصر
الاقوى بين العناصر الادارية يزيد قوة وتوقفاً وينال من السلطة
ويتحمل من المسؤولية ما لم يكن مقصوداً فى الاصل ويقصر خدمة
العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة . ان السياسة
التي كانت متبعة فى أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام
عدد محدود من الموظفين البريطانيين المنتقين بمزيد العناية ليشيروا
وليساعدوا وخصوصاً فى دوائر المالية والرى ثم أضيف اليهم على
مر الايام مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار
للداخلية وجماعة من المفتشين للاقاليم فلما كان عدد هؤلاء
الموظفين محصوراً ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم الا
الاكفاء المجربون كان اشتراكهم فى الاحكام محتملاً ومقبولاً بل
كان المصربون ينظرون اليهم بالتجلة والاكرام . ولما زادت
ايرادات مصر وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيراً فاقضى

هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبيرين
 الاجانب فلطول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين
 زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الادارة
 تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شؤونهم بانفسهم . نعم ان
 الوزراء المصريين أخذوا فى السنين الاخيرة يوسعون دائرة عملهم
 ويزيدون اهتمامهم بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون فى أوائل
 أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفى بفخر منصبه ولكن زاد
 عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا
 مصريين استقلالاً عن مجلس الوزراء فجعل الاستياء ينمو ويزيد
 من عدد الوظائف التى احتكرها البريطانيون ولحظ الناس زيادته
 هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل ورأى المصريون الذين طال
 اختيارهم لوظائف الحكومة واتصفوا بالكفاءة أنه قد قضى على
 ترقيتهم الى أسنى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأن
 المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا
 خلا بل يتقلده غير مصرى على الدوام

واستاء الناس فى مصر استياء خصوصياً حين وصول اللجنة
 من زيادة عدد البريطانيين حديثاً فى خدمة الحكومة فهذه
 الزيادة وان كان ماشاع عنها لا يخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة
 العلم بحقيقتها كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من

الوظائف الصغيرة التي كان أهالى البلاد يستخدمون فيها الى ذلك الحين ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنى الاحتلال فبلغ حوالى ١٦٠٠ فى هذه الايام (وفئات) رواتبهم تختلف عن فئات رواتب المصريين فزيادة فئاتهم وان كان لها مسوغ بالنظر الى ظروفهم الخصوصية جعلت على أسهل سبيل سبباً للتظلم والشكوى

ومما زاد القلق فى مصر بلا ريب كيفية المعيشة فى مصر فقد كان البريطانيون يزيدون اعتزالاً وابتعاداً عن معاشره المصريين كلما زادوا عدداً فى مصر حتى أصبح الحى الذى يقيمون فيه بالجزيرة حياً قائماً بنفسه شبه محله من محلات الجنود البريطانية فى بلاد الهند مستكملة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها البدنية فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الحياة الاجتماعية المصرية وانحصروا فى بقعة خاصة بهم وبات المصريون فى عزلة عنهم . ونحن لا نجهل الصعوبات التى تحول من الجانبين دون حرية الصلات الخالية من التكلف والمؤاخذة بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الاجناس والعادات ولكننا اذا طرحنا كل ما يجب طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشبابها فالباقي بعد ذلك يقتضى علينا بأن نقول ان اقتصر البريطانيون على معاشره بعضهم بعضاً واعتزالهم لسواهم الاعتزال

الذى ازداد خصوصاً فى الاعوام الاخيرة كان سبباً فى البعد بينهم وبين المصريين وجعل احتلال الاجنبى أثقل على الطبع مما ينبغى أن يكون

على اننا لحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم وبين جيرانهم المصريين ورأينا الادلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة فى الايام المصيبة وزمان الشدة اخيراً ونحن على يقين أنه اذا زيدت علاقات الصداقة هذه بين الجيران ووثقت عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها. وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضاً أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها ويخلق بهم وخصوصاً بالزوار منهم أن يعلموا أن عدم مراعاة الذوق السليم فى أمور ولو كانت طفيفه تافهة بذاتها قد يؤدى الى عواقب وخيمة لانسبة بينه وبينها فى جسامتها . فليتوخ الزلاء والزوار البريطانيون اجمالاً ازالة الحواجز الموجودة لايجاد حواجز جديدة ولتيازجوا المصريين فى معيشتهم على قدر الامكان وليتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تيسر لهم معاشرتهم وحتى يجدوا اللذة والتبسط فيها وليجتنبوا الاسباب الجزئية التى تسوهم لانها اذا توالى كانت وخيمة العاقبة

هذا ولسنا نرى من الجهة الاخرى مسوغاً لانتقاد سمعناه كثيراً وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا في الكفاءة والافصاف . ففي مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالغون شأواً بعيداً في الكفاءة والمقدرة كما كان بها في ما مضى رجال فائقون في مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها ولكن قوة الانتقاد زادت في المصريين ، كثيراً بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الاخرى فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم

وأيضاً بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ توالى على مصر لا أقل من خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى جعلت مصر تشعر كأنها حقل من حقول التجارب فتأتى عن هذه التغييرات المتكررة التي قضت بها ظروف الحال ان الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالاً وهؤلاء كانوا يهتمون باصلاح احوال الدواوين والمصالح واجادة اعمالها اكثر من مراعاة المسائل السياسية واما المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الامور فكانوا يعدون ذلك دليلاً على عدم الثبوت في الامور وعدم الثبات فيها

ومن أسباب الاستياء العام أيضاً عدم النجاح في سياسة التعليم كما هو ظاهر جلياً فأدى ذلك الى تخريج عدد دائم الازدياد

ولا حاجة اليه من طلاب الوظائف الحاملين شهادات الامتحان
واخلائهم من تأثير التهذيب الحقيقي . ففي بادئ الامر كانت الحال
تقتضي تعليم عدد من الشبان تعليماً يمكنهم من القيام بمقتضيات
وظائف الحكومة الكتابية التي كان معظم الموظفين فيها ذاك
من غير المصريين وكذلك اعداد الطلبة لدخول المدارس العليا
التي تدرس الطب والحقوق والهندسة ولكن يظهر هنا أيضاً ان
الحال بقيت الى عهد قريب بلا سمى يذكر في تنقيح نظام وضع
في ظروف استثنائية وبلا التفات الى كون الاحوال المتغيرة تقتضي
اتباع طرق جديدة فالتعليم والتهذيب الذي اقبل الناس عليه اقبالا
حقيقياً وجعلوا يلحون في طلبه لا يزال قاصراً جداً والسواد
الاعظم من الاهالي لا يزال أمياً وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا
تربية اجتماعية أو أدبية أيضاً . والناس انما يجدون التهذيب
الصحيح بمعناه الاسمى في المعاهد الدينية والخيرية التي يشرف
على اكثرها أناس فرانسويون أو أمريكيون أو في كلية فيكتوريا
البديعة التي أنشأها نزلاء الاسكندرية البريطانيون . ولكن مع
كل هذه الانتقادات التي ينتقد بها على المعارف المصرية لا بد
لنا من التسليم بان مستوى التعليم ارتقى كثيراً عما كان عليه في
اوائل عهد الاحتلال وان عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية
بفهم وذكاء ازداد اليوم كثيراً

هذا والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم في مصر منذ زمان
 طويل ولو نشأ الروح القومي في الصدور مقررنا بالعقل والاعتدال
 لقبول بالميل اليه والعطف عليه والاهتمام به وقد كان المرحوم
 اللورد كرومر يؤمل ان يوجهه جهة الخير والنفع ولكن المناظرات
 السياسية التي كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حولته من
 بادئ الامر حتى صبغته بصبغة المضادة للبريطانيين وكان الخديوى
 السابق تارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة
 يخذلهم ويقاومهم طبقاً لغاياته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام
 أعضاء اليهم من موظفي الحكومة الناقمين المستائين الذين يعدون
 وجود البريطانيين حائلاً بينهم وبين الترقى والذين ضعفت عزائمهم من
 وجود نظام للانتقاء للوظائف يمكن ذوي الوجاهة والنافذى
 الكلمة في تفضيل أقاربهم واتباعهم وتقديعهم على غيرهم في
 وظائف الحكومة . ثم ان ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون
 الاستخدام في الحكومة جزاء التضحيات التي كثيراً ما يضحونها
 حقيقة في سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون ان مزاحمة
 الاجنبي لهم على الوظائف تقلل من امكان حصولهم عليها صيرهم
 آلات معدة لنشر تلك الدعوة في الاقاليم
 ونقول أخيراً ان هناك أمراً دائماً الوجود وكامن في النفوس
 وهو عدم اصطبار المسلم على حكم المسيحي فوجود المسلم في

مركز سياسى تحت مركز المسيحى مناف لروح الاسلام والشعور الذى يصدر عن هذا الروح يدوم طويلا في الصدور بعدما تخف حرارة الشعور الدينى نفسه أو تخمد تماماً في الصدور . ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثر تأثيراً استخدمه العنصر الدينى في البلاد لتحريض الناس على اسم (الحماية) بعد ما فسروها بانها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الاسلامية لملك مسيحى خضوعاً دائماً . ولا يخفى ان في الشرق غيرة وطنية على الدين أشد وامكن من الغيرة الوطنية على الوطن وعلى تقاليد اهله

ثانياً — في اثناء الحرب

هذه هي العوامل التى كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا — كرسى الخلافة — الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووعد عمال المانيا جهرة بتحرير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الاخير الذى كانوا واثقين به كل الثقة في هذه الاحوال وبسبب روح العداء المستحكم الذى ما زال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنين اشير على القائد العام — ونعم الاشارة — باعلان حالة الحرب مع تركيا ليعلم الناس ان بريطانيا العظمى أخذت على نفسها « ان تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير ان تدعوا الامة المصرية الى مساعدتها فيها » على انه من العدل والانصاف

ان يسطر هنا انه مهما تكن الالاماني والآمال التي حركتها الحرب في صدور فئة من المصريين فان الشعب المصري تحمل التكاليف والقيود التي أقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى والخدم التي قام بها فيلق العمال المصري كانت خدما لا تشمن ولا غنى عنها للحملة على فلسطين وان حكومة السلطان ايدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حيي . والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيهه انكليزية من حساب الالامانات والعهد التي كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها

الى هنا بحثنا فقط في أسباب الاضطراب في القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى في المدة السابقة للاضطرابات التي حدثت في مارس سنة ١٩١٩ بقي علينا ان نبحث في الاسباب التي أثرت في الفلاحين فجعلتهم يتأثرون بتحريرهم أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة في مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما ابنا في ماتقدم ولكن انتشارها حتى وصلت الى الفلاحين وحملتهم على ارتكاب الفظائع وهم الطبقة التي جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطاني أمر يحتاج الى الايضاح فأولا نقول ان الاضطراب بين الفلاحين أضيّق نطاقاً مما كان يظن والاضطرابات انحصرت في جوار البنادر الكبرى والبلاد المحاذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التي لا يصل اليها المحرضون

وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صغار الفلاحين ميلاً كثيراً الى الاشتراك في حركة كهذه ثم ان الاماكن التي وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدي فيها على سكك الحديد بوجه الاجمال وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن مهاجمة سكة الحديد كانت اتباعاً لخطة قديمة سابقة كان يقصد بها التمهيد لهجوم الماني عثماني على القنال ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث في مصر . وهذا يعلل بعض الدلائل التي تدل على اشتراك واتحاد في العمل في اضطرابات مارس سنة ١٩١٩ وهناك ما يدل ايضاً على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لان هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاومة في الاسواق الاجنبية مع كون ايجار اطيانه على ازدياد . ولكن هناك عوامل جرتها الحرب وكانت أدعى الى زيادة جفائه وتقوره وهي (١) التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصري و (٢) مصادرة الحيوانات الاهلية و (٣) مصادرة الحبوب و (٤) جمع الاموال للصليب الاحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل اكثر من العوامل نفسها

أما العامل الاول فقد دلت الدلائل على ان الانقار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد وان الرواتب التي كانوا يأخذونها نفعت الفقراء نفعا عظيماً ولكن يظهر أن المستشفيات التي كانوا يرضون فيها لم تكن على مايرام وانه كان بين ضباطهم كثيرون

يجهلون لغتهم ولاخبرة لهم بمعاملتهم على أن قبولهم للانتظام في سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا في الخدمة منهم في حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن نظامهم من الخدمة لم يكن شيئاً يذكر . وكانت التدابير تسير طبق المرام مادام الذين ينتظمون في فيلق العمال يجندون من المتطوعين . نعم ان البعض نظموا من اطالة مدة خدمتهم الى مابعد التاريخ الذي تعاقدوا عليه وذلك بعد ما تولت سلطة عسكرية أمر التجنيد ولكن نظامهم لم يبدأ الا بعد ما ثبت أن نظام التطوع لا يفي بتقديم العدد الكافي من المجندين فاضطر الامر اذ ذاك الى الضغط الادارى للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا في أول الحرب مع تركيا بانهم لا يطلبون للاشتراك فيها بقى التطوع اسما لافعلا وعهد الى عمد البلاد الذين هم موظفون اداريون في الاقاليم بلا راتب في التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الانكليز الذين أخذوا اكثرهم للعمل في جهات أخرى فلجأ العمد الى اكراد الناس وارغامهم على التجنيد ولا ريب في أن بعض العمد الحربى الذمة اغتتموا تلك الفرصة لسوق أعدائهم الى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم وأخذوا الرشوة لاعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا البديل وفي بعض الاحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة الصحف وكان الذين يتخذونها يحتجون بان البريطانيين يضطرونهم الى اتخاذها

وقد اختلف الناس في مقدار هذه المظالم والمساوىء ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جداً في بعض الجهات ويسرت المحرض السياسى انتهاز الفرص لقضاء ما ربه وأما العامل الثانى أى مصادرة الحيوانات الاهلية فيقال فيه ان الفلاح تضايق كثيراً من أخذ دوابه التى هى واسطة النقل عنده ولكن يظهر ان أثمانها كانت تدفع اليه عند أخذها منه وكانت أثماناً حسنة . غير أن الاثمان التى كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التى باعها كانت أعلى من الاثمان الاولى بكثير . فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعاً ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سبباً كبيراً لتظلمهم علماً بأنه لا بد منه فى زمن الحرب ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاءهم عن الذين كانوا السبب فيها .

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سبباً أعظم مما تقدم فى الضغط والاستياء لان أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها وكانت أسعارها فى الاسواق أعلى بكثير من الاسعار التى تدفع بها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيطة جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحاً كبيرة . فان العمد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقي بأسعار السوق العالية والاهالى الذين لم يكن

عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطاوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحساب والدفع بطيئة وثبت بالبينة أن الموظفين في المديريات أبقوا أموال الدفع في أيديهم مدداً طويلة وان كثيرين من العمد والمشايخ الذين عهد اليهم في توزيع الأموال اختلسوا قسماً منها فكان الموظفون المحليون هم المسئولين في الأكثر عن هذه المنكرات ولكنها نسبت الى الانجليز ولم يكن الانجليز قادرين على مراقبتها بسبب الاحوال غير العادية حينئذ

وأما العامل الرابع وهو جمع الأموال للصليب الاحمر فقد تولاه المأمورون والعمد المصريون . وكان المقصود جمع هذه الأموال بالتبرع ولكنه كثيراً ما تحول الى الغصب والاكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الأموال التي جمعت من مراكزهم . شاع في البلاد أن جزءاً فقط من المال المجموع بلغ المصدر الذي جمع له . فما لا يختلف فيه والحالة هذه ما اذا كان من اصالة الرأي ومراعاة مقتضى الحال في أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يعمل في مصر شيئاً أكثر من فتح اكتاب لمساعدة الجرحى فكان كثيرون من أغنياء المصريين والاجانب المقيمين في مصر يقبلون على الاكتاب بلا ريب وأما تفويض جمع المال الى موظفين محليين

من المصريين فكان من شأنه فتح باب للمنكرات والمساوى المؤدية الى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جداً لاسباب اخرى كثيرة هذا ومما يقتضى ذكره أن لجنتى الصليب الاحمر الانجليزى وفرسان مار يوحنا عينتا بعد الحرب ١٠٠ الف جنيه انجليزى لاعانة الذين نكبوا فى الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم

وزد على هذه الظلمات الخصوصية التى ذكرت أن أسعار الاشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقود فتقلت وطأته على الفقراء ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفى للنفقة التى يقتضيها غلاء المعيشة مع أنهم كانوا يرون عدداً من مواطنيهم ومن الاجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة فعائلة من أربع أنفس رجل وزوجته وطفلين لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفىها من الطعام الا بثمانى يفوق متوسط الاجرة كثيراً حينئذ فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين وأضاعى بعض الثقة التى كانت عندهم بمزايا الادارة البريطانية فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين وكانت اذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير الفلاح فيها موظفاً انكليزياً ولم يتوسط انكليزى لحمايته من المطالب الجائرة التى كانت

تطلب منه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الانكليزي يمر في غيطانه راكباً جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكاوى صغار الفلاحين فغاب هذا المنظر عنه أو كاد حتى في الايام السابقة للحرب ولم يعد يرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من مركز ادارى الى آخر فغاب المفتش عنه سهل عليه تصديق الاشاعات التي شاعت عن قرب رحيل الانكليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ماشاءوا بلا ممانعة والغاء الضرائب عنهم . وهناك ايضاً ما يحمل على الاعتقاد أن بعض المحرضين الذين لا اخلاق لهم روجوا الاشاعات الوهمية الكاذبة عن تعدى الجنود الانكليزية على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القرى يعيشون فيها قتلاً وفساداً فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذى أفضى الى قتل بعض الجنود الانكليز قتلاً شنيعاً في ديروط . أما تلك الاشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطنى هم الذين أوحوا بها

فقدت مصر ب وفاة السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكماً مقتدرًا وكريم الاخلاق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الاول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب واشترك بشجاعة واخلاص فى تحمل المشقات التي يقتضيها تديرأ موربلاد اسلامية تحتها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين.

وعاش حتى تغلب على نفور الناس منه بسبب حلوله محل ابن أخيه وحاز احترامهم واكرامهم له على اختلاف طبقاتهم. أما خلفه الذي تعلم وتهذب في ايطاليا فوجد نفسه من بادئ الامر في مركز أضعف كثيراً من مركز سلفه في عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك فمهما قصد وسعى وجدته لم يكن يستطيع سد السيل الذي كان يطفو ويتعالى ضد الانكليز

ثالثاً — بعد الحرب

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية الى آخر الحرب فسهل الآن علينا أن ندرك كيف ان المبادئ التي جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيراً سريعاً قاطعاً في الرأي المصرى. فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الامم مصيرها جاء مصداقاً لعواطف كانت تختمر في صدور الطبقات المتعلمة منذ زمان طويل

فالذين كانوا ينتظرون في مصر نصراً ألمانياً عثمانياً ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم فقاموا يدعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أدبياً ومادياً على نيل النصر كانت هي نفسها آلة فعالة في خلع البقية الباقية من النيرالعثماني. والمعتدلون في مصر قاموا يقولون ان الوقت قد حان للمطالبة

بحكم ذاتي طبقاً لما صرح به الساسة البريطانيون مراراً من أن تداخلنا في مصر وقتي وشعر الناس شعوراً صادقاً بأن سلوك البلاد عامة في الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذي دعت الامة اليه فلبته تعطيهم حقاً في مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى أن رشدي باشا كبير الوزراء كان قد فتح في آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية

ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح الانكليزي الفرنسي في أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التي أنقذت من الظلم العثماني تحريراً تاماً وأن تنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التي يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم فأبان المعتمد السامي حينئذ (السرريجنلد ونجت) ان هذه السياسة سيكون لها صدى في مصر . وزد على هذا ان المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل انشاء مملكة مستقلة في بلاد العرب التي لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل في الحضارة والارتقاء عن بلادهم التي تضارع بلاد الغربيين بعض المضاربة

وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الامور في كل مكان ثارت

الرأي العام أثر إذاعة مذكرة سرية أولت بأنها تنكر على مصر مزايها الحكم الذاتي الذي يراد منحه لأمم دول الأمة المصرية ارتقاء . وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت في أوائل سنة ١٩١٨ للبحث في الاصلاح الدستوري فطلبت من السر وليم برونيات نائب المستشار المالي ان يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشتها وان يفحص على الخصوص مبدأ منح النزلاء الاجانب قسطاً في تشريع البلاد لعل ذلك يغري الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الاجنبية من المفاوضة في كثير من التشريع فلما قدمت مذكرة السر وليم برونيات الى رئيس الوزارة في أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ساءت كثيراً ثم ذاعت واشتهرت مع أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية فقامت القيامة وعلا الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنح الجمعية التشريعية سلطة استشارية فقط ويعهد في السلطة التشريعية كلها الى مجلس ثان (مجلس شيوخ) تكون فيه الاكثرية من الاعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعض الاعضاء الاجانب المنتخبين

وفي الوقت الذي عينت فيه اللجنة المذكورة آنفاً كانت لجنة أخرى تدرس مسألة الاصلاحات القضائية اللازمة فيما اذا ألغيت الامتيازات الاجنبية وقد قضت في ذلك أشهراً كثيرة ولم تصدر تقريراً ولكن شاع انها تنوى استبدال المحاكم المختلطة بمحاكم

جديدة تكون لغتها الانكليزية ويكون القانون الانكليزى هو المعمول به فيها . وفى ذلك ما فيه من الغبن والحيف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدي المحامين الاجانب الذين يترافعون بالفرنسوية وكان من شأن هذه الاشاعة أنها زادت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الانكليزية

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيان آخران من زعماء الفريق المتقدم فى الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر الى لندن لعرض بيان « بالاستقلال الذاتى التام » لمصر وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف الى لندن للمناقشة فى شؤون مصر وقال أن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسمياً وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ما هى حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها فابلغ السر ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالبها بخاءه الجواب بأن « لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالرجوع الى لندن » . وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب فى ذلك وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن

بسبب مؤتمر الصلح ولذلك « لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكافي والعناية الواجبة لمسائل الإصلاح الداخلى المصرى » وعليه طلب من الوزيرين « أن يؤجلا زيارتهما » فافهم رشدى باشا المعتمد السابق أنه يعد رفض حكومة جلاله الملك لسماع أقواله حالا تفسيراً لمعنى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استعفائه . ولا ريب انه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين فى مسائل كهذه حين كان الضعف السياسى شديداً وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا فى تلك الساعة الحرجة وجوب البحث فى المسألة المصرية حالا مع أن المعتمد السامى ألح عليهم فى مقابلة الوزيرين فلم يدخروا وسعاً فى إقناع رشدى باشا باسترجاع استعفائه وضربوا موعداً لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز فى مصر حتى أن الوزيرين اشترطا فى سفرهما أن يسمح لزعاول باشا ورفاقه بالسفر مشاهما ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطلب المعتد السامى الى انكلترا لاستطلاع رأيه فى الحالة

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا الى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى وحمل عمالهم حملة شديدة على الانكليز فى طول البلاد

وعرضها حيث لم يبق الا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب .

وبينما كان البحث دائراً على سفر الوزيرين المصريين الى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ ارسلت مذكرة الى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثني عشر عضواً تحت رئاسة زغلول باشا وغرضه عرض أماني مصر المشروعة على الدول الاخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت في آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضواً

وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة الى السلطان أولها الجمهور بان الغرض منها محاولة ارهاق عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة فعد ذلك تحدياً لا يمكن السكوت عنه فقر رأيي السر ملن شيتهم القائم باعمال المعتمد السامي بعدم موافقة الحكومة البريطانية على ابعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره الى مالطه فافضى ذلك الى تجديد التحريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الانجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الاقاليم بحدوث مثل هذه الفتن وفي ١٢ مارس حدثت فتنة في طنطا فاختدها الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت في معظم مديريات الوجه البحري وعم فيها الهجوم على المواصلات

لقطعها ووردت الانباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفي ١٦ منه قطعت سكة الحديد والاسلاك التلغرافية في القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماماً بين القاهرة والوجه القبلى والاجانب المقيمين فيه وبلغ تعصب الثوار أشده ذلك اليوم بقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط فى ديروط ومفتش انكليزى فى مصلحة السجون وهو زراكب القطر بين مصر وأسيوط والمنيا ولكن عادت الحالة فهدأت فى ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فاعيدت المواصلات بخط سكة الحديد الأكبر والتلغراف ورتبت الجنود اللازمة لحراستها ووجهت القوات العسكرية فى جهات مختلفة لحفظ النظام فى الأماكن التى اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم وإعادة هيبة الحكومة اليها وأنقذت الأماكن النائبة فى الوجه القبلى فزال بذلك الدور الاول من الاضطرابات وكان أشد الادوار خطراً

وعليه لم يمض على ابعاد زغلول باشا وشركائه اسبوع حتى قامت حركة على الانكليز بل على الاوربيين عموماً وبلغت حدّاً تخشى عواقبه . وكانت حركة وطنية تؤيدها اميال جميع الطبقات

والمذاهب في الامة المصرية وفي جملتهم الاقباط وظهرت بين أشد عناصرها تعصباً بمظهر تخريب الاملاك والمواصلات تخريباً منظماً والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة ولا ريب ان الوفد مسؤول عن تنظيم المظاهرات الاصلية التي نشأت الحركة عنها ولكن أعضاءه الذين يفوقون سواهم في المسؤولية هالهم تفاقم الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل الى أيدي المتطرفين غير المسؤولين تؤيدهم بعض العناصر الاجنبية من المتشردين

وكان اللورد اللنبي القائد العام في مصر قد سافر لينضم الى مؤتمر الصلح في باريس في ١٢ مارس فعاد الى القاهرة في ٢٥ منه وكان قد عين معتمداً سامياً خاصاً مدة غياب السر ريجنلد ونجت في انكلترا وصدرت اليه التعليمات « باعادة القانون والنظام وبادارة الامور بجميع المسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادلة » وقد أفضت التدابير العسكرية التي اتخذت الى تهدئة الاحوال ظاهراً ولكن الشعور بعداوة الانكليز لم يخف الا قليلا وتحول بالاكثر ضد العنصر العسكرى الذى اشاعوا الاخبار الكاذبة عن سلوكه في قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة معتصبين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم

ودعا المعتمد السامي الخاص اليه تقرأ من الاعيان وخطبهم بلهجة سلمية ولكن ذلك لم يحل دون الاضراب العام من ١٢

ابريل الى ٢٦ منه غير أن اللورد اللني سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر الى انكلترا وبعود زخلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطه جرياً علي سياسته السلمية وبموافقة حكومة جلالة الملك وبذلك انعكست السياسة التي اتبعت قبل مرور شهر علي إبعادهم وأصبح زعماء الحركة أحراراً يذهبون الى انكلترا أو الى غيرها لتجديد التحريض والتهيج

هذا باختصار حديث سير الاحوال في الاربعة الاشهر الاولى من سنة ١٩١٩ وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجيء الى لندن لما طلبا ذلك ودلت النتيجة على أن مشورة السر رجنلد ونجت في هذه المسألة كانت عين الصواب وفي رأينا أنه كان يحسن صنعاً لو زاد إلحاحاً في وجوب اتباع مشورته . وبعد هذا الخطأ الذي ارتكب في بادئ الامر جرت الحوادث في مصر بأسرع مما أدركت الحكومة فانها لم تقدر نتائج ابعاد الزعماء حق قدرها . ولما ألغى الامر بابعادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة تبادر الى ذهن الناس طبعاً أن السياسة البريطانية سياسة تردد وانها تتقلب تقلباً سريعاً تحت تأثير الاغراء والتحريض ثم اقتضى الامر في المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الانكليز وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة وهذا العقاب أطل عهد السخط طبعاً وان يكن قدأ نفذ بالاعتدال

بوجه الاجمال . وحاولت الحكومة تطيب خاطر المصريين
 باحالة كثير من القضايا الى المحاكم العادية بعد ما نظرت المحاكم
 العسكرية فى القضايا المستعجلة جداً ولكن رأى أنصار الحركة
 الوطنية قد صلب ورسخ فنتج عن ذلك أن الناس لم يعودوا
 يتقدمون للشهادة فى جميع القضايا تقريباً فأطلق سراح المتهمين
 فيها . وفى أثناء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد اخلاء سبيلهم
 من مالطه الى باريس آمليين أن يحملوا مؤتمر الصالح على سماع
 دعوى مصر بالاستقلال ولما أخفقوا فى ذلك وجهوا همهم للحصول
 على تأييد الاجنبى لقضيتهم فأوفدوا رسولا الى أميركا لاستمالة
 رأى العام فى الولايات المتحدة . وجد أنصارهم فى مصر فى السعى
 لاتمام نظامهم وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم فى جوانب البلاد
 متذرعين الى ذلك بالقلق الصناعى الذى كان فى البلاد . فحولوا كل
 جهدهم للاستمالة به ولذلك تعددت حوادث الاضراب عن العمل
 بين كبيرة وصغيرة وأعلن فى خلال ذلك أن الحكومة البريطانية
 حازمة على ارسال اللجنة الخصوصية الى مصر فحكم المهيجون
 بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية فجعلوا همهم
 تضيق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة

ب الحركة الوطنية والاماني المصرية

تقدم لنا كلام كاف لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأغراضها الحقيقية بسطاً صحيحاً مفهوماً

قيل « ان كل مصرى يستحق أن يسمى مصرياً وطنياً النزعة في قلبه » وهذا القول انما يصدق على المتعلمين كثيراً أو قليلاً وهم أقل من ١٠ في المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليوناً فلا معنى لهذا القول عند اطلاقه على ٩٢ في المائة من الاميين وخصوصاً الفلاحين الذين هم ثلثا الامة كلها . ففي المدن والبنادر يسهل تهيج الغوعاء بتأقيينهم الفاظاً مستحبة رنانة تتخذ شعاراً سياسياً فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفلاحون فجمهورهم لا يبالي بالسياسة من طبعه وهم لا يزالون على العهد القديم في الفلاحة يعيشون في اطيانهم ومنها وهم متعلقون بها تعلقاً شديداً ومع ان طرقهم وادارتهم الزراعية لاتزال على عهداها الاول وقاما يستعينون بالعلوم الزراعية فهم يخرجون بمجدهم الذي لا يبارى ومعرفتهم التامة بتربية تلك الحاصلات العجيبة التي هي أس الثروة المصرية وليس لهم هم في هذه الحياة الا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكافي لزراعتهم من النيل في حينه لئلا تمحل ارضهم ولكنهم

وان كانت دائرة نظرهم في الامور لا تزال محدودة فقد ازدادوا استقلالاً واستمساكاً بحقوقهم عما كانوا عليه في عهد الاستبداد الماضي

١ واذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للانكليز على انهم لا يحبون الاجنبي أياً كان . واعتبار الكونهم مسلمين غيورين لا تحلو مقابلتهم للمسيحي في بادئ الامر من الفتور والنفور . ولكن هذه الاوهام زال معظمها منهم مع الانكليز بعد اختبارهم لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الاجال وما أفضى اليه وجودهم من التحسن الظاهر في أحوال الفلاحين . نعم ان أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوىء العهد القديم أقل شكراً لنا من آباءهم الذين كانوا يتذكرون تلك المساوىء ولا ينسونها . ولكن الفلاحين وان يكونوا أقل ضعفاً واستكانة مما كانوا في الازمان الماضية لا يزال عندهم ما يخيفهم من طمع أصحاب الاطيان وتعنت عدد كبير من الموظفين المصريين وبلصهم لهم . وهم يشعرون أن النفوذ الانكليزي يحميهم من هذه الاخطار بعض الحماية . نعم ان حوادث الحرب المشؤومة التي أشرنا اليها آنفاً أدت الى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية وكانت اسباباً مهيئة للحوادث الفظيعة التي حدثت ضد الانكليز في ربيع سنة ١٩١٩ . ولكن تلك الفظائع كانت

شاذة وقصيرة الاجل . ويظهر أنه فيما خلا الجهات التي يصل اليها
 تحريض أهل المدن مباشرة عاد الفلاحون الى حسن الظن بالانكليز
 الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم . وقد أثرت فينا شهادة
 عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين
 الفلاحين ويعاشرونهم حيث أكدوا لنا أن الممرارة التي كدرت
 الصفاء في السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن
 الانكليز الذين أحسنوا السلوك ينزلون على الرحب والسعة في
 البلاد كما كانت الحال فيما مضى

ولكن من العبث أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا
 يدوم طويلا اذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة
 والعليا من مواطنيهم على ما هي عليه من الجفاء . فقد سادت
 الحركة الوطنية في مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم اليها
 كلهم اما طوعاً أو كرها من أمراء العائلة السلطانية الى صبية
 الكتائب وأصحاب الاملاك وأهل الصناعات العالية ورجال
 الدين والادباء والصحافيين وطلبة المدارس وأخطر من هذا شأننا
 أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش وربما حال
 حب هؤلاء للنظام العسكري ومحافظتهم على الاصول الرسمية
 دون مجاهرتهم بأميالهم . وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع
 اللجنة سلوكا لا غبار عليه ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة

الوطنية في قلوبهم ونفوذهم يتجه الى الجهة الوطنية ولا يعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأي العام في الامة لا يؤثر في السواد الاعظم منها على مر الايام ولا ينكر أن هذه الملايين التي تجهل القراءة والكتابة لا تبالي بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهباً سياسياً ولكن يسهل تعليمها ترديد الالفاظ المستحبة التي تصير شعاراً لها والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالطعن دائماً في كل ما هو انكليزي وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية الى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم فهذه الحرب القاعة بتسويد كل شيء تسويداً كاذباً يدبرها كثيرون — خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون الى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية الا القليل منها . والفلاح وان كان لا يقرأ بنفسه عادة يصفى الى من يقرأ له فاذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه الى جهة واحدة فلا بد أن الاكاذيب التي تنفث كلها فيه على الدوام تسم عقله أخيراً

نحن نحسب في حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الانكليز بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يزيد بها ويقويها تقوية اصطناعية لكي يؤثر فينا مع انه مامن خبير بهذه

الامور يتأثر منها حتى يخطئ فيحسب الشطط الذى ينتج عن التحريض السياسى البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأى الامة ولكن ما يستحق الاعتبار انه بينما كان كثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكنا لمنعه غير الذين تضطروهم مناصبهم الرسمية الى ذلك ونقر قليل جدا . وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية ان يظهروا بمظهر الذين لا يميلون الى الامانى الوطنية او ان يفعلوا شيئا من شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم الى دائرة الاعتدال ولم يجرؤ احد ان يقول انه موافق على « الحماية » أو انه غير موافق على « الاستقلال التام » فكان ظاهر ذلك ان كل ذى رأى مستقل يميل الى الحركة الوطنية بكلية . وعندنا ان ذلك سيبقى كذلك على الراجح

لا مشاحة ان الامر جلل ومن يقدره يخيل اليه لاول وهلة انه لا خيار لنا امام هذا البنيان المرصوص الا ان نقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية او ان نحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة المتزايدة لنا فى الامة المصرية ولكننا بعد انعام النظر فى هذه هذه القضية زدنا املا بها واقتنعنا بعد الاحاديث الكثيرة الودية التى جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أممتهم وفى جملتهم قوم يعدون من غلاة الوطنيين انهم لا يضمرون للانكياز

من الخصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الانسان من الحملات المنكرة
التي تحملها الصحف علينا . وتبين لنا ان علم الحركة الوطنية
الصافي يخفق على اقوام متعددة الآراء مختلفة طبعا وقصدا فلا
ريب في ان هنالك قوما من انصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم
لكل مراقبة اجنبية وخصوصا لكل مراقبة بريطانية على تعدي
القانون وارتكاب الجرائم والموبقات او على الميل الى من يرتكب
تلك المنكرات على القليل . واغراضهم كلها تنافي الاتفاق والتفاهم
بين الانكليز والمصريين وليس ذلك فقط بل انهم مستعدون
ايضا للسعى في بلوغ تلك الاغراض بوسائل لا يحلها شيء ولا يسع
حكومة من الحكومات الا الضرب على ايدي الذين يجربون
الناس عمدا على نظام من الارهاب يراد به جعل التعاون بين
البريطانيين والمصريين محالا في المستقبل . ولا ريب ان الحوادث
المشؤومة التي حدثت بمصر نفسها في السنوات الاخيرة وروح
القلق والثورة الذي ساد العالم كله وكان له ضدى شديد في مصر
افاد الفئة المتطرفة لانها اتخذته حنطة لمطحنتها اكسبت الحركة
الوطنية مسحة من الشؤم والوبال . فلا عجب والحالة هذه اذا اعتبر
كثيرون من الانكليز المقيمين بمصر واكثر منهم من الانجليز
انكلترا أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للانجليز
وان الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالى رأسا على عقب

ولكننا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة أن التمسك بهذا
الرأى الواسع خطأ كبير ولا يجوز أن نترك التأثير الذى علق
بنفوسنا من الاضطراب الذى حدث فى الاثنى عشر شهراً الماضية
يعميننا عن رؤية المعقول والمشروع من أماني الحركة المصرية
ولو فعلنا ذلك لكنت عاقبته سوق المعتدلين شيئاً فشيئاً الى
أحضان المتطرفين وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظيين الانجليز
والمصريين والسهل التلافي الى عداوة وجفاء دائم بين الفريقين .
نعم أنه يجب قمع التعدى والاخلال بالنظام والحق يقال أن التدابير
التي اتخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة . ومما
يقضى بالاسف الاضطرار الى ابقاء الاحكام العرفية فى مصر ولكن
هذه الاحكام تجرى فى أيام اللورد اللنبى بأقل ما يمكن من الشدة
ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولا حوال الناس فى معيشتهم
اليومية . غير أن وجوب قمع التعدى والاخلال بالنظام فى الحال
لا يجوز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالى
كثيراً أو قليلاً . والذين يجاهرون بالشورة والجناة الذين كانوا
سبب الفتنة فى ربيع ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدى بعد
ذلك التاريخ فانا فى الكلام الذى جرى لنا مع الكثيرين من
المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية وقلما التقينا بمن ينكر
ميله اليهم — وجدنا روحاً يختلف كل الاختلاف عن الروح

الظاهر في تلك الفظائع والمنكرات فقد ذموا أماننا الالتهجاء الى
التمردى والمجاهرة بالثورة وقالوا أن ذلك جناية لا خير منها .
ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن اخضاع
مصر اخضاعاً تاماً اذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون
لا حلفاء صادقون شاكرون واعترفوا كلهم اعترافاً متفاوتاً في
شدته وحرارته — بالمنافع العظيمة التي أغدقتها بريطانيا العظمى
على مصر واعترف اكثرهم أيضاً بأن مصر لا تزال في حاجة الى
مساعدة انكلترا لها على تنظيم أمورها في الداخل ومنع المتعرض
لها من الخارج ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميداناً
لتنافس الدول ودسائسها واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا
العظمى مصالح خصوصية في مصر لانها حلقة الاتصال بينها وبين
سلطتها الشرقية وأملأها الاسترالية وان لها كل الحق في ضمان
هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع ولكن هل يلزم لقضاء
هذه الاغراض ان تحرم مصر استقلالها وتجعل جزءاً غير منفصل
عن السلطنة البريطانية وان تقاوم رغبة المصريين المتأصلة في أعماق
نفوسهم في ان يكونوا شعباً قائماً برأسه بين شعوب العالم . الا
تتقضى مصر أغراض انكلترا كما تقضيها الآن أو أحسن اذا صارت
بلاداً منتظمة الامور هادئة الاحوال مصادقة لانكلترا متصلة
بها اتصالاً وثيق العرى لا تشكو ظلامه ولا تميل الى ثورة . أو

ليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التي طالما جازت بها بريطانيا العظمى في تصريحاتها المتكررة حيث قالت انها لا تقصد امتلاك مصر ولا ادماجها في السلطنة البريطانية وانما تروم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها . قالوا انهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمانا طويلا ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لانهم يرون بعد مرور اربعين سنة تقريبا على الاحتلال البريطاني لبلادهم انهم لم يدنوا من الغرض الذي ادعت بريطانيا العظمى انها ترمى اليه بل بعدوا عنه وان بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على الحماية التي يعتقدون كلهم انها تتضمن اخضاع بلادهم اخضاعا دائما عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الاولى ونكثت عهدا فانهم قبلوا الحماية حين اعلانها كضرورة اقتضتها الحال لانه لما كانت بريطانيا العظمى في حرب مع تركيا أصابت بقطع العلاقات التي كانت باقية بين تركيا ومصر فلم يكن بد اذ ذاك من وضع شيء آخر في الحال موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سائغا باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون ان بريطانيا العظمى تسوى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها ومصالحها الحقيقية وشرفها ولكنهم بدلا من ذلك لا يرون الآن امامهم غير فقد جنسيتهم وقوميتهم فقدأ دائما وصيرورتهم (مستعمرة بريطانية) ورعية

بريطانية فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون بالعدل
البريطاني أولاً وبعطف كل العالم المتمدن عليهم أخيراً

(ج) — السياسة المقبلة

هذا في اعتقادنا بيان الرأي عند انصار الوطنية المصرية
ولكن سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن
دائرة الاعتدال والانصاف جعلها الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما
يقبل الصلح والاتفاق مع ان الامر ليس كذلك في رأينا ولا هو
دائم بالضرورة فان الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التي
يرأسها سعد باشا زغلول والتي تسلط على عقول المصريين تمام
التسلط ولو في هذا الحين على الاقل والتي تقول ايضاً بأنها تنطق
باسان الامة ومعها وثائق كثيرة مؤلفة من أعضاء اكثرهم ليسوا
من الغلاة المتطرفين بل اصحابهم من حزب الامة القديم الذي كان
غرضه التقدم الدستوري تدريجياً بخلاف الحزب الوطني الذي
هو حزب الثورة ومعارضه البريطانيون

نعم ان زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطتنا معهم ماؤهمهم
بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا الى المعارضين ومازالوا يدنون منهم
شيئاً فشيئاً الى عهد قريب ولكن ظهر لنا بالاختبار ان الامر
لا يقتضى الا عناء يسيراً لنفهم رأيهم وازالة ريبتهم وشبهاتهم في
مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم الى المناقشة

في الحالة تمام التعقل . وهذا يصدق أيضاً على الذين هم أكثر منهم اعتدالا في رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا الى الوفد فعلا وان يكونوا ميالين الى الغايات الوطنية . ولما خرجنا في تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلنا في جوهر القضية وصعوبتها العملية تبين لنا ان المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم في حفظ قوميتهم وجنسياتهم بحيث يكونون شعباً ممتازاً عن سواهم

فيظهر مما تقدم ذكره انه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل في أعماق نفوسهم عند السعي في التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك في كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التي هي أكثر اعتدالا وميالا اليينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود اليينا وتحمز الى جانبنا ولا يكفي لذلك اعطاء مصر كثيراً او قليلاً من « الحكم الذاتي » حتى ولو اعطيناها ما هو معروف عندنا « بالدومنيون هوم رول » (الاستقلال الداخلي لاملاكنا) لان المصريين لا يعدون بلادهم من جملة الاملاك البريطانية ولا يعدون انفسهم رعية بريطانية . وهذا الفارق يوجب الفرق والتمييز بين قضية الارتقاء الدستوري في مصر وقضيته في البلدان الاخرى التي مضت عليها السنين وهي جزء من الامبراطورية

البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلاً فأنا نقول في كلامنا عن هذه البلاد انها تبلغ حالة القومية (اوحالة الامة) تدريجاً واما المصريون فيقولون انهم بلغوا هذه الغاية ولا يمكن ان يرضوا بحل المستقبل مصر اذا لم يكن مبنياً على الاعتراف بدعواهم هذه بل يجب حينئذ اكرامهم على قبوله اكراماً

وعندنا مقابل هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى وهي ان مصر وان لم تكن جزءاً من الامبراطورية البريطانية فعلاً فاهميتها حيوية لنظامنا الامبراطوري كله . وانها بلغت بارشاد بريطانيا العظمى مستوى جديداً من الحضارة والتمدن اذا تركناها تنحط عنه كان ذلك شراً ووبالاً فالتوفيق بين الدفاع عن هذه المصالح المصرية والبريطانية وبين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالامر اليسير والانسان يتوهم لاول وهلة ان هذه القضية تزداد اشكالا وتعقيدا ووبالاً بسبب قوة مركز الجاليات الاجنبية غير الجالية البريطانية في مصر ولكنه اذا انعم النظر في ذلك وجد انه يجعل تلك القضية اقل اشكالا فليس في الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الاوروبيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة في التجارة والتعليم والصناعات العلمية والادبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة ايضاً ثم ان المدن المصرية الكبيرة ولا سيما الاسكندرية أضحت مدناً أوروبية من وجوه

كثيرة وستظل بلاد مصر بلاداً دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلاً ما لم يراع فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة الحصينة المركز في وادى النيل فلا عجب اذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة في بابها . ولكن كل ما في مصر وحولها فريد في بابها أيضاً وليس عندنا سوابق تتبعها في معالجتنا لاهوال خارجة عن الحد المألوف كهذه وكل نظام يطابقها يلزم أن يكون جديداً غريباً ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونها في حكم الامور المتناقضة .

وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجاً الى هذه النتيجة وهي أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضاً لا يرضى ولا يفي بالغرض وان الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان أى بعقد معاهدة بين البلدين . ولم نر سبيلاً آخر غير هذا الى اطلاق سراح مصر من الوصاية التي يعترض المصريون عليها اعتراضاً شديداً بلا تعريض المصالح الحيوية التي تجب علينا وقيتها للاخطار وظهر لنا أن كل ما يلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقاً معينة في الاراضي المصرية أما الحقوق التي كنا نذكر فيها فعلى نوعين الاول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في

ابقاء قوة عسكرية في أرض مصر لتحمي مصلحتها الخصوصية في مصر أي سلامة مواصلاتها الامبراطورية والثاني أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة أما الامتياز الاول فليس باكثر مما يمكن مصر مع محافظتها على كرامتها أن تمنحه لحليف يتكفل بان يحميها من كل الاخطار الخارجية ولذلك تهتم قوته وسلامته أهمية حيوية وأما الامتياز الثاني فليس فيه من الافتئات على استقلال مصر اكثر مما كانت دائماً معرضة له بسبب الامتيازات الاجنبية (*)

(*) « الامتيازات الاجنبية » اسم أطلقه الاوروبيون على الامتيازات التي نال بها الاجانب المقيمون في تركيا من سلاطين تركيا الاولين حقوقاً خارجة عن حقوق بلادها ادامة للامتيازات المضارعة لها التي كانت السلطنة البيزنطية تمنحها للاجانب المقيمين في بلادها وهي تنحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها وانما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها أما اذا كانت هذه المعاهدات التالية الى أجل معين فالامتيازات تعود فتنتعش عند انقضاء ذلك الاجل وكان القصد منها في الاصل تمكين المسيحيين من المتاجرة والسكنى في بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم والعسف الذي كان يمكن أن ينالهم لكونهم غرباء ويدينون

بدين آخر ويبتدى تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا العظمى
 فى عهد قديم جداً ولكنها بعدما غيرت وحورت تغييرات متعددة
 بحسب تاريخها الآن منذ سنة ١٦٧٥ وقد ثبتت فى معاهدة الصلح
 التى عقدت فى الدردنيل سنة ١٨٠٩ ومنحت الامتيازات لفرنسا
 فى سنى ١٥٨١ (١٦٠٤) ١٦٧٣ وجددت سنة ١٧٤٠ ومنحت
 الامتيازات للدنمارك سنة ١٦١٣ ووجدت سنة ١٦٨٠ ولا تزال
 نافذة المفعول ونالت الدول العظام كلها تقريباً امتيازات كهذه من
 الباب العالى فى أوقات مختلفة فى الاربعائة سنة الماضية

فوجود الامتيازات الاجنبية فى مصر ناتج عن هذه المعاهدات
 الخاصة بالفريق المتعاقد مع الباب العالى (دون الباب العالى نفسه)
 وقد كان عدد الدول التى تتمتع بها قبل الحرب خمسة عشر دولة
 وهى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا
 وايطاليا واسبانيا وهولندا والبلجيك وزوج وأسوج والدنمارك
 واليونان والبرتغال وروسيا والمانيا والنمسا وهنجريا فانهت
 امتيازات الدولتين الاخيرتين بعقد معاهدتى فرسايل وسان جرمان
 وتتضمن الحقوق التى تخولها الامتيازات للاجانب فى مصر علاوة
 على بعض الامتيازات التجارية اعفاءهم من الضرائب الشخصية
 بلا مصادقة عليها من حكوماتهم وحفظ حرمة منازلهم وحمايتهم
 من القاء القبض عليهم استبداداً واخراجهم عن دائرة اختصاص

على ان استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر بدولة واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه . وزد على ذلك اننا جريا على ما اتصفت به السياسة البريطانية في مصر جعلنا قسما من مشروعاتنا حصر المزايا التي يتمتع بها الاجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصير مصر ولية أمرها أكثر مما هي الآن وذلك لا يمكن عمله الا اذا كانت مصر تعترف بان بريطانيا العظمى هي التي تحمي تلك الامتيازات الاجنبية بعد ردها الى حدود معقولة

وهذه النقطة الاخيرة تحتاج الى ايضاح فنقول أن القيود التي تقيد بها الامتيازات الاجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات المحاكم الاهلية . فافضى أمر هذا الامتياز الاخير بعد انشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ الى عدم تطبيق تشريع على الاجانب بلامصادقة الدول ذوات الامتيازات وان القضايا المدنية التي تقع بين الاوربيين والاهالى أو بين الاوربيين المنتمين الى شعوب مختلفة تنظر امام المحاكم المختلطة وأما القضايا الجنائية التي تتعلق بالاوربيين وكذلك القضايا المدنية التي تقع بين اوروبيين من شعب واحد فتنظر امام المحاكم القنصلية وتستعمل فيها قوانين بلادها . ولا يؤدي الاجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الاملاك وأموال الاطيان »

ولها سيئات . فحسنتها انها تحمى حرية الاجانب وأملا كهم بكونها
تضمن لهم العدل فى أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام
المحليين وسيئاتها انها تعفى الاجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع
القوانين المحلية واللوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيراً
عظيماً لا مسوغ له ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال
التخلص من الامتيازات الاجنبية واستبدالها بنظام يحمى كل
المصالح الاجنبية المشروعة ويبطل الامتيازات التى يتمتع بها
الاجانب الآن والتي لا يمكن الدفاع عنها وللوصول الى هذه الغاية
دارت المفاوضات منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التى لها
حقوق فى مصر بموجب الامتيازات ولكن هذه الدول لا يمكن
ان تتنازل عن تلك الحقوق مالم تحصل على ضمان بان ابناء وطنها
يحصلون على العدل والمعاملة بالانصاف فى المستقبل . ولا عطاءها
هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى فى مركزه يمكنها من
تنفيذه فمن مصلحة مصر اذاً أن تتمكن بريطانيا العظمى أن تحمى
الامتيازات التى يتمتع بها الاجانب فى مصر ويقضى العدل
والانصاف بابقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف فى
معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى فى مصر
هذه هى أوصاف التسوية التى بتنا نرى انها تضبط العلاقات
بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل ذكرناها بوجه الاجمال

وتركنا تفصيلها لنشره بعد . فلما شرعنا فناقش فيها المصريين
الذين كنا وياهم على وداد وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة فى الوطنية
تقدماً متفاوتاً فى القلة والكثرة وجدنا منهم ما شدد عزائمنا وهو
مقابلتهم لاقتراحنا بالميل اليها والعطف عليها لانهم يرتاحون الى
فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند
مع نده لا كما على الاعلى على الأدنى لمطابقتها لشعورهم بانهم شعب
قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية اذ الامر ظاهر ان تلك الفكرة
تنطوى على الاعتراف مبدئياً باستقلال مصر ولا تطابق النظرية
التي تعتبر بموجبها مصر ملكاً من الاملاك البريطانية . ولما نظروا
فى الشروط التي اشترطناها فى اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف
سلموا بانها وان كانت شروطاً لا يقبهاها الوطنيون المتطرفون لكنها
من الشروط التي يستطيعون أن يسوغوها ويبرروها أمام أبناء
وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها
فانهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة الا اذا أيدتهم بريطانيا
العظمى فيها ويحق لبريطانيا العظمى ان تأخذ بدلاً معقولاً لهذا
التأييد الذي لاغنى عنه لمصر . وهذا البديل انما هو الاشراف على
سياسة مصر الخارجية وابقاء قوة فى ارض مصر لقضاء أغراض
الامبراطورية . أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون
ولاية أمرها وحكمة نفسها بنفسها تماماً الا فيما يختص بامتيازات

الاجانب . وأما القيود التي يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون اكثر بل أقل مما كانت طول الزمان اثقائها تكون أيضاً أخف مما كانت ولا ينكر بعد هذه الاعتبارات أن التسوية التي اقترحناها لم تقترح حباً بمصلحة بريطانيا العظمى وحدها بل بها وبمصلحة مصر أيضاً ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لان تكون أساساً عادلاً معقولاً لينبى عليه تعاون الامتين في المستقبل

ولا يسعنا ذكر رأي المصريين الذين ذكرناهم في هذه التسوية الا بوجه الاجمال لان المناقشات طالت بيننا وبينهم والاختلاف كثر في الرأي بينهم أنفسهم عند التفصيل وقضينا وقتاً طويلاً في مجادلات مملّة لانهاية لها في معاني ألفاظ « الحماية » و « السلطة » و « الاستقلال » و « الاستقلال التام » ولكن ذلك كله لم يمنع من انعام النظر طويلاً في مواد المعاهدة التي كنا نفكر فيها والادلال على أن الاتفاق عليها غير ممكن . ويقال بالاجمال أن الاحاديث التي جرت ونحن بمصر أرتنا اننا تقدمنا كثيراً في سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين واننا انتقلنا خصوصاً من جو الى جو خير منه كثيراً لان الجفاء الذي استحوذ أخيراً على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التي دبت في نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول . واشتدت الآمال باستمالة الفئات المعتدلة

منهم لتأييد سياسة المصالحة والمصالمة .

ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن في مصر للوصول الى نتائج معينة محدودة كان ايضاً محدوداً لانه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لاننا انما اتدبنا لنشير بخير الطرق التي يجب اتباعها للوصول الى تلك الغاية والمصريون الذين حادثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفراداً وجموعاً انهم انما يعربون عن آرائهم الخصوصية ولا يدعون بانهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل ان اكثرهم تجاوز هذا الحد وقالوا ان زغول باشا وفده هم وحدهم الذين فوض اليهم الناس عموماً تمثيل الامة المصرية أما نحن فلم نكن نسلم طبعاً بان زغول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التي يدعونها لهم ولكننا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتعاضد عن رؤية الحقيقة وهي انهم كانوا في هذه المدة أقوى قادة الرأي العام المصري وان لا أمل بان المشروع الذي يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور . وكان من الضروري في اعتبارنا كما قلنا للمصريين في أول الامر أن المعاهدة التي تفكر في عقدها مع مصر لا تعقد عقداً عرفياً فقط بل عرفياً وأدبياً ايضاً اذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية فهي تكون شكلاً معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف لانه يمكن

أن يقال دائماً بعد ذلك ان الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة في عقدها بل انها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا العظمى وانها على كل حال حكومة اتوقراطية استبدادية لاتمثل الشعب المصرى حقيقة فلذلك كان من الامور الجوهرية في مشروعنا أن لاتنفذ المعاهدة الا اذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الامة المصرية نيابة حقيقية فاما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التى أوقمت جلساتها منذ نشوب الحرب أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل ولكن المصريين أولى منا نحن بأن يحكموا أى جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل رأى الامة وانما ينبغى على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تتناقش وتتداول بتمام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية

وكان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكترية كبيرة ان لم ينالوا الاكترية المطلقة في مثل هذه الجمعية ولذلك رأينا من الحماقة في مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشاتنا له اذا شاء الكلام معنا فاننا من أول الامر دعونا وجوه المصريين ليعطوا لنا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين وكان يحتمل أن زغلول باشا الذى كان حينئذ في باريس يعود الى مصر ليقابل لجنتنا لان المصريين الذين كانوا يحادثوننا حينئذ بذلوا الجهد

لاقناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدهم عدلى باشا فى ذلك ايضاً بما له من الكلمة النافذة لانه ولو كان مستقلاً عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا وكان يروم جداً أن يجتمع به ولكن زغلول باشا لم يكن يرى اذ ذاك اجابة اصدقائه الى طلبهم ومع أن الخطابات العديدة دارت بينه وبينهم فى أواخر مدة اقامتنا هناك بقى فى باريس ولم يغادرها فى ذلك الحين ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتى :

استقيننا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الاحوال اذ ذاك وانتهزنا الفرص الكثيرة لنعرف بانفسنا حالة شعور الجمهور وقررنا رأينا فى أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ولكننا لم نكن نستطيع حينئذ أن نحكم فى أمر المشروع الذى كنا نفكر فيه لاننا لو فرضنا انه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول انه يلقى فى مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت فى وضع تسوية على مبادئنا فيه ولهذا كان غاية ما نستطيع عمله أن نرفع تقريراً عن الحالة كما وجدناها وندل على النتائج التى أوصلنا بمحنتنا وتحقيقنا اليها ونبسط الرجاء أن ازدياد حسن التفاهم الذى رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيراً من تعيين حالة مصر فى المستقبل باتفاق الفريقين

(٧٠)

أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر

(١) مناقشات مع رجال من الوفد بلندن

غادرنا مصر في الاسبوع الاول من شهر مارس وسافرنا في طرق مختلفة والتقينا في لندن ثانياً في أواسط ابريل لكتابة تقريرينا . وبعد الابتداء به بقليل وجدنا أمراً لم يكن غير منتظر تماماً فوقفنا عملنا آمليين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التي فارقنا القطر المصري ونحن مرتابون فيها وتلك النقطة هي كما أوضحنا قبلاً الموقف الذي يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأي الوطنى بازاء السياسة التي كنا نحن نميل الى نصيح الحكومة البريطانية باتباعها فحدث الآن ما يمكن أن يجلوا الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغلول باشا رأساً

ففي أواخر ابريل زار عدلى باشا باريس وهو موضوع التجلة والاحترام من جميع مواطنيه وكانت نصائحه لنا في مصر من أعظم النصائح قيمة فقصد زغلول باشا من فوره وجعل يكلمه لكي يجمع بينه وبين اللجنة . فعلمنا في أوائل شهر مايو انه بحسن مساعى عدلى باشا بالاكثير رضى زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الاولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة واتفق في الاسبوع الثالث من مايو أن المستر (والآن السرسسل) هرست كان في باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة في لندن ولما أيقن

زغلول باشا أن لا حرج عليه في ذلك على مركزه من حيث كونه المحامي عن الاستقلال المصري وصل الى لندن في ٧ يونيو ورافقه سبعة من أعضاء الوفد ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران : ودار الكلام بينهم وبين اللجنة في أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة لانشغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى ولذلك استمر الكلام الى أواسط شهر أغسطس وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى فعدد منها جرى في جلسات تحضرها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورافقه بحضور عدلي باشا أيضاً . والنقط التي كانت تصعب المناقشة فيها في هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت الى آخر الى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها ويفوضونها عادة وزد على ذلك انه كثيراً ما كان الكلام يدور في الفترات التي تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتي بفائدة كثيرة ولا فائدة من الاسهاب في وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التي جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان أوصافها العمومية

ونبتدئ بذكر ما نسطره بالسرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الاول الى الآخر حتى لما كان الاختلاف في الرأي بيننا يبلغ غايته فان الجدل كان يجري

بيننا بمزيد الصداقة ولا يخامرنا الريب يوماً في أن زوارنا كانوا يرومون بكل اخلاص مثلنا أن يجدوا مخرجاً من مشاكل الحال ومصاعبها ولكنهم ونحض بالذكر منهم زغلول باشا نفسه كانوا مقيدون بقيود الخطة التي اختطوها لأنفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أماني المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما . ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغييره مقاصد بريطانيا العظمى . فلطالما قالوا لنا المرة بعد المرة أنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم في مطابقته للعدل والانصاف وما ذلك الا لكونه لا يطابق « التوكيل » الذي أخذوه من الشعب المصري . ولم نكن نحجي تفعلاً من قولنا لهم ان « التوكيل » الذي يدعونه هو البيان الذي وضعوه هم انفسهم وان الجمهور المصري انما قبله منهم فليس ثم ما يمنعهم من تعديل سياسة هي من بنات افكارهم فكانوا يجيبوننا دائماً انه ليس لهم سلطة لان يحيدوا عن المطالب التي صادقت عليها الاكثية الكبرى من أهل بلادهم ولا كانت في الاصل قد عرضت منهم . فكان النداء الحربي الذي دوى بمصر في الثمانية عشر شهراً الماضية حجر عثرة دائم في الطريق ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى في سياق المناقشة نجد من الصعوبة مالا

يعرض في إلباس ذلك الاتفاق ثوباً من التعبير لا يغير الصيغ التي يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها

وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم وقد ابتدأنا بها في سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدماً يذكر ولكن لما وصلنا الى التناقش في شروط المعاهدة التي تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للمصالح البريطانية والاجنبية تهيب المصريون الموافقة عن أمر لا يمكن أن يتنافى الاستقلال الذي يرمون اليه والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافى ذلك الاستقلال اذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يعترفون به ولكنهم كانوا دائماً في وجل من أبناء وطنهم الذين لا يرون رأيهم فيعدونهم في مصر خائنين للقضية المصرية .

ومع كل هذه المصاعب ذللناها تدريجياً الواحدة بعد الاخرى وفزنا أخيراً بوضع رسم للتسوية ارتاح اليه الفريقان بعضهم كثيراً وبعضهم قليلاً ولم نصل الى هذه النتيجة الا بعد ما تساهلت اللجنة في أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمراً نعود الى ذكره بالاسهاب قريباً فاننا وافقنا على طلب المصريين كنا حازمين على مقاومته في أول الامر وانما وافقنا عليه لعلمنا انه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه فرأينا انه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثمناه لا يعد غالباً علينا اذا اكتسبنا موافقة الامة المصرية الودية على المشروع

برمته . ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يميل الى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة في الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة

أعجبنا التسوية التي توصلنا اليها نظراً الى ما هي عليه بذاتها ولكن على شرط واحد جوهرى وهو ان زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بان يستعملوا نفوذهم لجل اهل مصر على قبولها وبعد ذلك بان تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم نكن ننتظر منهم أن يعدونا بنجاح مسعاهم كما اننا نحن لا نقدر أن نعدم بان الحكومة البريطانية والامة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا والذي طلبناه منهم انما هو أن يتكفلوا بان يؤيدوا النتيجة التي وصلنا اليها نحن وايامهم معاً من صميم قلوبهم لانهم ان لم يفعلوا ذلك ضعف الامل فى فهم التسوية حق الفهم فى مصر أو فى استقبالها بالترحيب والارتياح . وان لم يكن لنا نحن هذا الامل فمن العبث أن نحبذ هذه التسوية للشعب البريطانى ونقول له انها حل للقضية المصرية لاننا نعتقد أن الشعب البريطانى يرضى أن يجود فى الشروط التي يعقدها مع مصر ولكن اذا كان يقتنع بان تلك الشروط تقبل بالشكر وانها تؤول الى تحسين العلاقات تحسيناً دائماً والى التعاون بالصدق والاخلاص بينهم

وبين المصريين في المستقبل

أما زغلول باشا ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقيدوا الى هذا الحد خوفاً من أن ينكره كثيرون من أتباعهم في مصر ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتحويل في الشروط المتفق عليها وذلك بالاكثر في شكلها لكي يجعلوها أقرب الى قبول الرأي العام المصري فتساهلنا لهم بقدر ما تقتضيه الحكمة لاننا نحن أيضاً مضطرون الى مراعاة الرأي العام البريطاني كما أوضحنا لهم فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لارضاء المصريين اذا كانت موافقتنا تقضى الى رفض المشروع كله في بريطانيا العظمى فكاننا قد بلغنا والحالة هذه سداً لا منفذ له

(ب) مذكرة ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠

لما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة الى حين ريثما يزور بعض اعضاء الوفد القطر المصري ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية التي تميل اللجنة الى تحبيذها والمنافع العظيمة التي تنتفعها مصر منها فاذا أحسن الناس ملقاهم كما كانوا يؤملون كان ذلك توكيلاً لهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط . فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب

ثلاثة او اربعة من رفاقه في السفر

وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة في نظر الاعضاء المصريين .
لانه يمكن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن
يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم اذالم يقابل تلك الشروط
بالرضى والاستحسان . وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضاً لان
المناقشة التي تقع بين الجمهور في مصر على أثره تمكننا من سبر غور
الرأى العام المصرى اكثر مما تيسر لنا سبره في مامضى وأن تقارن
بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . وعليه
كتبت مذكرة حاوية بعبارة مجملة أشهر خصائص التسوية التي
تحبذها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفاً . فكان وضع
هذه المذكرة خاتمة المساعى التي سعيناها لافراغ نتيجة مناقشاتنا
في قالب معين وعلى شكل محدود . وكان الغرض منها تمكين رسل
الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأى العام المصرى فهذه
المذكرة التي سميت اتفاق ملنر وزغلول ليست اتفاقاً كما هو ظاهر
عليها وانما هى رسم للقواعد التي يمكن أن يبنى عليها اتفاق بعد
وضعها فدفعها اللورد ملنر الى عدلى باشا الذى كان وسيطاً بين
الفریقین وكان له نصيب عظيم في كل مفاوضاتنا وطلب منه أن
يوصلها الى زغلول باشا واصحابه وكان المفهوم انهم يستعملونها
كما شاؤوا في مناقشاتهم العمومية وهى مؤرخة في ١٨ اغسطس

وهذا نصها : —

ان المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت
بلندن في شهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر
وأعضاء اللجنة الخوصية المنتدبة لمصر وبين زغلول باشا وأعضاء
الوفد المصرى وقد اشترئ عدلى باشا فى تلك المفاوضات أيضاً
وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على
أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كليهما
فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية
بقبول السياسة المبينة فى هذه المذكرة اذا اقتنعوا ان زغلول
باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضاً للدفاع عنها والترغيب فيها
وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية
مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المسنونة المبينة فى المادتين ٣ — ٤
وواضح انه اذا كان الفريقان لا يتحدان قلباً على تأييد الخطة
المقترحة هنا باتباعها لا يصادف نجاحاً « الامضاء « ملنر »

مذكرة

١ — لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم
تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً ويجب
تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا
وأحوال الاعضاء وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد

٢ — ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة. تحصل للغرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات وجميع هذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات مبنية على القواعد الآتية : —

٣ — أولاً — تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانته مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخطى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانياً — تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر انها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من المواني وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية

٤ -- تشمل هذه المعاهدة أحكاماً للأغراض الآتية : —

(أولاً) تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتعهد مصر بأن لا تتخذ في البلاد الأجنبية خطوة لا تتفق مع المخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك بان لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

(ثالثاً) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما يستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر (ثالثاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً يعهد اليه في الوقت عينه بالاختصاصات التى لصندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التى قد ترغب في استشارته فيها

(رابعاً) تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحفانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ويجب احاطته علماً على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فماله مساس

بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته
في أى أمر مرتبط بحفظ الامن العام

(خامساً) نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها
الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات
الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى
التداخل بواسطة ممثليها فى مصر لتمنع أن يطبق على الاجانب
أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد
بريطانيا العظمى من جانبها أن لاتستعمل هذا الحق الا حيث يكون
مفعول القانون جائراً على الاجانب

صيغة أخرى لهذه المادة

نظراً لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الآن الحكومات
الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية
تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التداخل بواسطة ممثليها فى
مصر لتمنع ان ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن
موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن
لاتستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزاً جائراً
على الاجانب فى مادة فرض الضرائب أو لاتوافق مبادئ التشريع
المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

(سادساً) نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين

بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين (سابعاً) الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم او رغبة الحكومة المصرية في اى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش او التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو محول لهم بمقتضى القانون الحالى

وفى حالة عدم استعمال الحق المحول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف الحالية بغير مساس

٥ تعرض هذه المعاهدة على جمعية تنظيم ولكن لا يعمل بها الا بعد اتمام الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنصلية واطفاء الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

٦ يعهد الى جمعية التنظيم وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى احكامه ويتضمن هذا النظام احكاماً تقضى بجعل الوزراء مسؤولين امام الهيئة التشريعية وتتقضى ايضاً باطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

٧ تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات. تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الاجانب فى مصر

٨ تنص هذه الاتفاقات على ان تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات

وتشمل ايضاً احكاماً تقضى بما يأتى : —

- (اولاً) لايسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا اى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون
- (ثانياً) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الاولاد الذين يولدون فى مصر لاجنبي بجنسية ابيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين
- (ثالثاً) تخول مصر موظفي قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب فى انجلترا
- (رابعاً) المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر

فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول اما فى المسائل التى ينالها ماساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر المعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء كانت معقودة بين اطراف عدة او بين طرفين مثال ذلك اتفاقات تحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها (خامساً) تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لفئة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن على شرط ان تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر (سادساً) تضمن ايضاً حرية ابقاء او انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدات ايضاً على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الاسكندرية

٩ التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت

بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

١٠ تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولاً الى الآن للمحاكم القنصلية الاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

١١ بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلى بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاوروبية الاجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضواً فى جمعية الامم

ج - سياسة المذكرة

(أولاً) تمثيل مصر فى البلدان الاجنبية

ان سياسة المذكرة التى مر ذكرها مطابقة بجملتها للنتائج التى توصلنا اليها قبل سفرنا من مصر بناء على الاسباب التى ابناها آتفاً ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب الى ابعدها منها واهم نقطة حملتنا حججهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهوراً عظيماً وهى حق مصر فى تعيين ممثليها فى البلدان الاجنبية فقد كنا ولا نزال نرى من المبادئ الاساسية ان تكون علاقات مصر الخارجية تحت ادارة بريطانيا العظمى بوجه العموم • وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت ميولهم شديدة الى الحركة الوطنية • وواضح انه لا يمكن ان ينتظر

من بريطانيا العظمى ان تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الاخطار اذا تركت مصر وشأنها في اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية او غير مطابقة لها وهذه اولى لم ينازعنا فيها احد من المصريين الذين كنا تناقشهم بل كلهم كانوا مستعدين انهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن ان تعمله اذا كان يوقع بريطانيا العظمى في ارتباك ولم يقع بيننا وبينهم خلاف في الرأي في هذه النقطة عند المناقشة ويظهر لنا ان عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على ان الاتفاق عليها كان تاماً بيننا وانما قلنا انها تدل عليها دلالة كافية لانه لا يجب ان يبرح من البال سواء كان في هذه النقطة او في غيرها اننا لما كنا نضع المذكرة لم نكن نحرر معاهدة بل كنا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والافكار التي تذكر بالتفصيل وبمزيد الضبط والتدقيق في المعاهدة التي يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك

فالمسألة الحقيقية التي كانت موضوع الاخذ والعطاء لم تكن « هل يجب ان تكون مصر حرة في اختيار سياسة اجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى » اذ لا خلاف في ان موافقتنا على هذه المسألة ضرب من المحال انما كانت هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة ان تبقى ادارة جميع علاقاتها الخارجية في ايدي بريطانيا

فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن نناقش المصريين فيها وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين . وهذه المصالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد فأتساع نطاق التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن الى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصاً فى غرب أوروبا والعلاقات العديدة التى تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها الى حماية رسمية فاذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الافراد المصريين خارج بلادهم تقلت أعباء ذلك جداً عليهم ولذلك رأينا من بادئ الامر أن تعيين مصر لممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب

ولكن الذى كنا نقصده فى الاصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لا سياسية فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنع فان المصريين أجمعوا على ان انكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة ويحمل ابناء وطنهم على رفض التسوية التى كنا نفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن انهم مصيبون فيما يقولون لاننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين

جميعهم والسلطان ووزرائه في جملتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسياً في الخارج مهما اختلفت آراؤهم في المسائل الأخرى وكانوا كلهم ممتنعين من الغائنا منصب وزير الخارجية المصري عند اعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية لعدم الاستغناء عنها الى المعتمد السامي البريطاني وكذلك كانوا كلهم يرجون انه متى آن الاوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصرى في وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر في البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأساً وكانوا يرجون على هذا المبدأ ايضاً بعد زوال السيادة العثمانية ان الذين ترسلهم مصر الى البلدان الأجنبية ليثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التي تكون لممثلى الدول الأجنبية في مصر

فلذلك لم يخامرنا ريب في أن أعضاء الوفد المصري كانوا يعبرون عن رأى أبناء بلادهم كلهم في هذه المسألة وكانوا يقولون لنا قولاً صريحاً باتاً اننا اذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل وأما اذا اعترفنا بها لمصر أو أرضينا المصريين ارضاء تاماً بمراعاتنا غيرة نفوسهم فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائلين لم أنتم خائفون فقد اعترفتم أن لمصر مصالح كثيرة خاصة بها في البلدان الأجنبية يحسن المصريون رعايتها اكثر مما يحسنه

غيرهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك المصالح لانهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ما لم يخرقوا المعاهدة التي تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر في الخارج يكون قليلا جداً لان مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم الا في بلدان قليلة ولا يسعها أن تقوم بنفقات كثيرين منهم ايضاً ففي سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها وكفى بذلك دليلاً على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين

فلم يسعنا الا الشعور بقوة هذه الحجج الوجيهة ومع ذلك فالامر واضح وقد قلناه لهم وأكدها على مسامعهم وهو انه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو في قليل من عواصم أوروبا ووجد ممثلون سياسيون من الاجانب في مصر اتسح بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة لان قلة وجود اعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يغريهم بتعدي حدود وظائفهم حتى لا يقال انهم لا يجدون شغلا يشغلهم ولكن رجال الوفد لم يسمعوا بانه يخشى من حدوث أمر كهذا بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمرکز الذي نالته مصر بعد المعاهدة فيكونون آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفتح للاجانب

سبيل الدخول فى شؤون بلادهم بالتقاء الشراؤ ولا بينهم وبين بريطانيا العظمى وان أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس هو ان المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على مخالفة يعترف فيها بحالتهم القومية وكرامتهم الوطنية

هذه هى الادلة والبراهين التى حملتنا على اعادة النظر فى مركزنا إزاء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم كما قلنا لو فد صريحا أن تساهلنا فى هذا الامر قد يلقى الرعب المقلق فى دوائر الرأى العام البريطانى ويخشى انه يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته واذا بنينا حكمنا على ما نشأ عنه من الانتقاد والاقوال الدالة على عدم الرضى عنه فى دوائر كثيرة اتضح اننا أصبنا ولم نخطئ فى توقعنا له المعارضة الشديدة ومع ذلك فنحن لانزال نرى أن كافة الحجة الراجعة هى فى جانبه بلا مشاحة لانه مادام الجفاء والخلاف ضارين أطنا بهما بين بريطانيا العظمى ومصر فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا فى البلدان الاجنبية فالجمعيات التى أنشئت لنشر الدعوة ضد انكسار تنشرها بجهد واجتهاد منذ اعوام فى سويسرا وفرنسا وايطاليا والمانيا ولا علاج لذلك الا باعادة علاقات الوداد ونحن نعد السياسة التى أوضحناها هنا كفيلا بذلك فاذا تمت لنا هذه النتيجة فى اعطاء الصفة السياسية لمثل مصر فى الخارج نافع لنا لا محالة لانه اذا بقى قوم من المصريين غير راضين

بالمصالحه وبقوا مصرين على ادامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر
اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا في كبح جماحهم وإيقافهم
عند حدهم اذ لا يسع معتمداً مصرياً الا الاعراض في كل عمل
يعمله أبناء وطنه ضد حليفة مصر وذمه والنفور منه وإلا قصر
في الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه

ثانياً — الدفاع عن المواصلات البريطانية

ظهرت الاهمية العظمى التي يعلقها رجال الوفد على مسألة
« حالتهم القومية » أتم الظهور لما شرعنا نبحث في مصالحة بريطانيا
العظمى الحربية بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية
فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى — متى
كانت حليفها — قاعدة في أرضها من غير أن يقدح ذلك بعزة
نفسها أى انها تعطىها « مكاناً منيعاً لاسلحتها » أو « نقطة ارتكاز »
في سلسلة استحكاماتها الامبراطورية التي تربط الشرق بالغرب ولم
يأبوا أن بريطانيا العظمى تستلم زمام الموارد المصرية كلها أيام
الحرب وخصوصاً كل وسائل المواصلات والسكك الحديدية وميادين
الطيران الخ لادارة الاعمال الحربية بل رحبوا بهذا الحكم لانه
يثبت أن الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين بدليل أن مصر
تعطى شيئاً بدلاً مما تأخذه فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد في
معاهدة المحافاة التي تعقد بينها وبين مصر بان تدافع عن مصر

فكذلك مصر يجب عليها عدلاً وانصافاً أن تفعل شيئاً لمساعدة
الامبراطورية البريطانية اذا دخلت بريطانيا العظمى في حرب ولو
لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة

وأصعب من هذه المسألة مسألة ابقاء قوة عسكرية بريطانية
بمصر ايام السلم وفيها ايضاً لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر
ما اهتموا بصفتها فبقاؤها في مصر سائع عندهم مادامت تعتبر قوة
يقصد بها قضاء غرض خارجي وهو الدفاع عن الامبراطورية
البريطانية لا (جيش احتلال) ولا (قوة لحفظ النظام) في مصر
اذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى ولم يفتحوا
مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترا فهم بان مقدارها
يتوقف على الاحوال الخارجية وانه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع
الامبراطوري وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة اذا
كانت مصر في خطر بل كان كل همهم أن تلك القوة لاتعد حامية
لمصر بوجه من الوجوه لان المحافظة على النظام الداخلي من شؤون
المصريين انفسهم

ولكى يؤكدوا ذلك أعظم تأكيداً لحوافى ان يكون معسكر
تلك القوة على ضفة قنال السويس وفضلوا ان تكون تلك الضفة
الشرقية ولكن لم يكن في امكاننا أن نوافقهم على ذلك لان
وجود جنود بريطانية في « منطقة القنال » المحايدة يمكن أن

يلقي المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك التركة الدولية إذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالاً دائماً قد يعد خرقاً لذلك الحياد وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال السويس بل أن الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية ينطوي على أكثر من ذلك كثيراً . أن مصر تقرب شيئاً فشيئاً من أن تصبح « عقد ارتباط » كل تلك المواصلات برية كانت أوجوية أو بحرية . فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين القنطرة أو غيرها في منطقة القنال لنزول الجنود فيها وبعد ما تم التسليم مبدئياً بوجود قوة عسكرية في مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل في المفاوضات التي تجري لعقد المعاهدة المنوية ثالثاً — الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة في مركز الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية وهذه المسألة عظيمة الشأن جداً من حيث انتظام الحكومة وحسن سير أحكامها في مصر فنظام الإدارة الداخلية الحالي برمته بني الموظفون البريطانيون معظمه بعلمهم وقدرتهم وقضى كثيرون منهم زهرة العمر في بر مصر فاذا أبعاد العنصر البريطاني عن الحكومة حالا

خيف من تقوض أركانها وخراب بنيانها بل إن التسرع في تخفيض عدده يخشى أن يؤثر في متانة ذلك البناء ويعطل حسن إدارة أعمال الحكومة كثيراً

ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها إلى سوء الإدارة الذي اتقناها منه وإن جميع الشرور والمساوى القديمة تعود إلى ما كانت عليه لأن عدد المصريين الذين صاروا أكفأ علماء وأخلاقاً للاشتراك في أعمال الحكومة على مبادئ التمدن ازداد ازدياداً عظيماً في عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من اعلامهم إلى أدناهم أن تكون أعمال حكومتهم وإدارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة فلا يصبرون عليها إذا عادت إلى مساوى العهد الماضى تماماً . ولكن مع هذا كله لا يخلوا لأمر من خطر على البناء الجديد أن يتداعى بنيانه إذا أبعد الذين بنوه ولا يزالون عماده دفعة واحدة عنه

فمن الطبيعى والحالة هذه أن ينظر بعين الهم والقلق لأول وهلة إلى الاقتراح الذى فحواه أن تترك الحكومة المصرية المحضنة وشأنها مطلقاً الحرية فى استبقاء من تبقيه وفى اخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب ولكننا إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التى يمكن العمل بها وبحسنا فيها بهدوء وتأن خف عنا ذلك القلق كثيراً لأن من يظن أن وزارة

من الوزارات المصرية تقدم يوماً على اخراج جميع الموظفين الاجانب من خدمتها فقد وهم معها أطلقت لها الحرية في ذلك وحسبنا تصور الحالة التي تبين فيها تلك الوزارة بعد ما تعدم فجأة أعظم مستشاريها اختباراً وأكثرهم تحملاً للمسئولية وتستهدف لنفور الجمهور منها نفوراً شديداً وانقلابهم عليها بعد انهيار نظام ادارتها حتى تحكم بانه مامن عاقل يلقي بنفسه عمداً في بحر هذه المصائب والمحن ثم ان الامر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه ايضاً أن يحسب حساب سخط الاجانب وخوفهم فان الجاليات الاجنبية الكبيرة الغنية التي يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها تقوم عليه حالاً قومة واحدة لانها تعد وجود عدد من البريطانيين في الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفايتها . ولا ينتظر أن المعتمد السامي أو أى لقب آخر يلعب به في المستقبل لا تكون له كلمة يقولها بهذا الشأن . نعم انه لا يكون له حق الامر والنهي على الحكومة المصرية ولكنه معتمد حليفة مصر وأسمى الاجانب مقاماً في مصر وحامي مصالح الاجانب فيها فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته شأن عظيم ويهم كل وزير مصرى أن يكون على صفاء واتفاق معه . فالمؤثرات التي من شأنها منع الوزراء المصريين عن الافراط والتفريط في استعمالهم حق الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جداً .

هذا ناهيك ان سرورهم العظيم بعلمهم ان ذلك الحق هو حقهم .
وان الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لايأمر وهم وينهوهم
يزيد رغبتهم في الاتكال على مساعدة البريطانيين ولا ينقصها
اذ ما من مصرى عاقل يتسنى بمجد أن يستغنى عن مساعدة
الاجنبى لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء
عن تلك المساعدة من الآن الى زمان طويل . لكن المصريين
عامة يعتقدون - وهم مصيبون في اعتقادهم - أن جلب الموظفين
البريطانيين زاد عن الحد احياناً وخصوصاً في السنين الاخيرة وهم
معتصمون بهذا المبدأ وهو انه لا يجوز تعيين بريطاني او أجنبى
آخر في وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم .
فهم يتطلعون الى الزمان الذى يعين فيه رجال من أبناء وطنهم
في وظائف الحكومة كلها أو جلها ويشعرون أن التقدم في هذه
الجهة كان ابطاً مما يجب ويودون أن يصير أسرع ولكنهم
لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضوع
احترامهم وكثير ما هم . وكذلك يابون أن يمنعوا من استخدام غيرهم
من المضارعين لهم في كفاءتهم في حكومة بلادهم في المستقبل (*)

(*) بذلنا جهداً كثيراً لنعرف الحقيقة عن عدد الموظفين
الاجانب في الحكومة المصرية فاعدت لنا مصلحة الاحصاء كشوفاً
تبين كيفية توزيع جميع الوظائف في ميزانية ١٩١٩ — ١٩٢٠

وطلبنا من كل وزارة بياناً لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها الى
الى بعض في سني ١٩٠٥، ١٩١٠، ١٩١٤، ١٩٢٠

أما كشوف مصلحة الاحصاء فقد قسمت الوظائف الى وظائف
ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف بعقود (كعقودات)
وظائف ماهياتها شهرية وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الثلاثة
ظهورات) أما القسمان الاخيران فالمستخدمين ٩٨٥ و ٩٨٥ في المائة منها
مصريون ولذلك تكون المزاوجة فيها غير زائدة

وأما الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فقد تبين
من انعام النظر فيها أن حالها تختلف عما تقدم لاننا اذا ضربنا
صفحة عن مناصب الوزراء السبعة وموظفي الديوان السلطاني
ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الاوقاف — وهذه
وظائفها كلها بيد المصريين وحدهم ماعدا واحدة أو اثنين منها
فالمصريون يتقلدون ٨٦ في المائة من الوظائف ويقبضون ٧١ في
المائة من الرواتب وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ في المائة من
الوظائف ويقبضون ١٩ في المائة من الرواتب . وغير المصريين
والبريطانيين يتقلدون ٨ في المائة من الوظائف ويقبضون ١٠ في
المائة من الرواتب . وفي بعض الرسوم الاحصائية التي رسمت
لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قسمت
الوظائف الى ست درجات الثلاث الاولى منها تختلف رواتبها من

(٩٧)

أدنى راتب الى ٧٩٩ جنيه مصرى فى السنة وتسفى الوظائف الصغيرة والثلاث الاخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ ج . م الى ٢٩٩٩ ج . م فى السنة فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثي ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج . م الى ٤٩٩ ج . م وينحط نصيبهم الى اكثر من الثلث قليلا فى الوظائف التى تختلف رواتبها من ٥٠٠ ج . م الى ٧٩٩ ج . م والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحا فان نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع . نعم ان نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد عن ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ ج . م الى ١٤٩٩ ج . م ولكن ذلك راجع الى وزارتي الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون اما وزارات المالية والمعارف والاشغال العمومية والزراعة والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلدها المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و٣٢ غيرهم وراتب كل منها اكثر من ٨٠٠ ج . م نعم ان فى هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها فى الوقت الحاضر ولكن اذا كان المصريون سيصيرون مسؤولين عن ادارة بلادهم الداخلية فالواجب اتخاذ تدبير احسن من التدابير الحالية لتدريبهم واعدادهم لتقلد اعمال هذه الوظائف الكبيرة

أما الخطر فهو من الجهة الأخرى فقد يمكن أن الموظفين
البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتركون الخدمة جملة من تلقاء
أنفسهم خوفاً من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة
فيكون ذلك مصيبة عظيمة ولكن نستبعد جداً أنهم يخرجون
من الخدمة على هذا المنوال أولاً لأن مصالح مصرية كثيرة مثل
مصلحة الموائىء والسكة الحديد والجمارك ومثل الاشتغال العمومية
ونحوها تستخدم عدداً كبيراً من الإنكليز وغيرهم من الأوروبيين
في وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة
لها فهؤلاء الموظفون الأجانب لا يشعرون بأن تغيير حالة مصر
السياسية أثر في مركزهم وإنما الذين يخافون من هذا التغيير هم

أما الجداول التي يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش
والوظائف ذات العقود في سنتي ١٩٠٥ و ١٩١٠ و ١٩١٤ و ١٩٢٠
فأرقامها تقريبية فقط لأن تقييدها في السجلات غير كامل ولكنها
كافية لإدراك كيفية التقلب بين المستخدمين بوجه الأجمال فقد
زاد عدد العنصر المصري في مجموع الوظائف من ٤٥ و ٤٥ في المئة سنة
١٩٠٥ الى ٥٠ و ٥٠ في المئة سنة ١٩٢٠ ولكن عدده في الوظائف
الكبيرة نقص من ٢٧ و ٢٧ في المئة سنة ١٩٠٥ الى ٢٣ و ٢٣ في المئة
سنة ١٩٢٠ وزاد نصيب البريطانيين في قسم تلك الوظائف عيناها
من ٤٢ و ٤٢ في المئة الى ٥٩ و ٥٩ في المئة من المجموع كله

الذين يتقلدون مناصب ادارية محضة ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لانهم يسألون أنفسهم قائلين ترى هل يؤيدنا الوزراء المصريون الآن في استعمالنا لسلطتنا . وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم في سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة (المحسوبية) وترقية الذين يستحقون الترقى لا الذين نوحى بترقيتهم وأن ننجح في ذلك باستمرارنا عليه . فمثل هذا الخوف طبعى وقد يحمل بعضاً من أولئك الموظفين على الاستعفاء ولكن موظفين آخرين يزيدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم في المستقبل لانهم لا يكونون مثل أولئك الاوروبيين القلائل الذين كانوا في خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والاهوال في سبيل اصلاح احوال الحكومة قبل أن يتطرق الى مصر اصلاح . ومع انهم كانوا في احوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا تقوذاً ووجاهة ولم يعاملوا بغير التجلة والاكرام . أما الموظفون البريطانيون الذين يبقون في مصر اليوم فانهم يكونون في بلاد اختمرت بالتأثيرات الاوروبية وتعودت الجرى على اساليب الحكم البريطاني ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصرى يزيل مانعاً عظيماً يحول الآن دون تقعيمهم للبلاد وذلك لانه اذا لم يوقف استياء المصريين وتضررهم من جلب الموظفين الاجانب عند حدهما خيف انهما يؤديان الى

قطع كل تعاون حي بينهم وبين الموظفين المصريين وسببهما ليس
الاشخاص بل النظام اذ من السهل اثاره العداوة الآن عليهم بحجة
كونهم يجلبون الى مصر رغم أنفها ويجعلون فيها عمالاً للسود
الاجني وعلامة عليه . فاسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا
يعدون آلات بيد حكومة اجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم في
محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الكفاء فيها . والدليل
على ذلك ان الموظفين البريطانيين في الادارة والضباط البريطانيين
في الجيش غير مكروهين شخصياً بل ان اكثرهم محترمون
ومحبوبون ايضاً عند شعب يعترف حالا بالكفاءة لاربابها ولا سيما
اذا اقترنت باللفظ والكياسة فاذا تأمل الانكليز الموظفون في
الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأنوا وما من شئ يوجب
العجلة فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون في وظائفهم وما من خدمة
يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة وهي انشاء شركة حبية بين
بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى ينجحوا في أنظمة
الحكم الذاتي

ولكن وان يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من
الاجانب جملة وبسرعة أمراً غير منتظر فانه يحسن مع ذلك تدبير
أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغني عن خدمتهم أو
الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ

النظام الجديد فهو لاء يجب أن يعاملوا بانصاف وسخاء اذ لا شئ
يكدر صفو العلاقات بين الانكايز والمصريين فى المستقبل من
أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتظلمون من الحيف
عليهم فيجب فى كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر
أن تكون مراكمهم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من
الحكومة بعد مشاورة رجال ينوبون عنهم . وبموجب القانون
الحالى يعطى الموظفون المصريون اذا أأالتهم الحكومة على المعاش
بسبب غير سوء سلوكهم معاشاً طيباً مناسباً لطول مدة خدمتهم
وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ولكن يلزم
مراعاة لتغيير الاحوال أن يوضع تدبير خصوصى لمعاملة الذين
قد يقضى على مستقبلهم فى الخدمة قضاء مبرماً وكذلك الذين
يتكون الخدمة من تلقاء أنفسهم فى النظام الجديد يعاملون معاملة
الذين تستغنى الحكومة عنهم . والممتداد الآن انه اذا أراد موظف
الاستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للإحالة على المعاش
يخسر بعض حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على مانحن
بصدده بعد تغير شروط الخدمة تغيراً جوهرياً بل يجب أن يترك
للموظف حق الخيار بين البقاء فى الخدمة أو تركها فى النظام الجديد
فاذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة الزاماً

رابعاً — التحفظات لحماية الاجانب

تستثنى المذكرة في البند ٤ والفقرتين ٣ و ٥ شيئين من المبدأ العام القاضى بان تكون الحكومة المصرية فى المستقبل حرة فى تعيين الوظائف التى توظف غير المصريين فيها وهما على ما فى الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالى وموظف فى وزارة الحقانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون فى ماله مساس بالاجانب « بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك » ورب قائل يقول بعد الذى تقدم ذكره بهذا الشأن وما الذى أوجب استثناء هذين الامرين فالجواب على ذلك ان المسؤوليات الخصوصية التى تلتقى على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الاجانب . فالامران اللذان يهتمان الدول الاجنبية التى يتمتع رعاياها الآن بالامتيازات الاجنبية هما اقتدار مصر على سد ديونها وذلك يهم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضاً فى كل رؤوس الاموال والمشروعات الاجنبية فى البلاد وسلامة ارواح الاجانب وأملاكهم فلضمان هذين الامرين لا تكف الدول بكل تأكيد عن الالحاح طالبة ابقاء بعض المراقبة الاجنبية وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة . فاذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها الى دولة أخرى غيرها أو الى فريق من الدول لتحل فى ذلك محلها ومن المبادئ الاساسية التى تبني التسوية المنوية عايمها ان كل

سلطة تلزم لضمان مصالح الاجانب في مصر ولحمل الحكومات
الاجنبية على الاطمئنان والايقان بان حقوق رعاياها تحترم وهذا
هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يبقى تعيين الموظفين الكبارين
المشار اليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية لان الواجب على
أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها والواجب على الآخر
مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالاجانب وقد وصفت
وظيفتهما وصفاً إجمالياً في المذكرة وسيحدد مدى اختصاصهما
تحديداً دقيقاً عند تحرير المعاهدة لاننا اكتفيناهنا أيضاً بالاتفاق
مبدئياً وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية :

وهذا يصدق أيضاً على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث
خول المعتمد البريطاني في بعض الاحوال حق منع تطبيق القوانين
المصرية على الاجانب وقد كثرت المناقشة في ذلك وبذل رجال
الوفد جهدهم لكي يمنعوا هذا الحق من أن يتحول الى حق منع
حام في التشريع المصرى وهذا ما لم نكن نريده ولكن صعب
علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعييناً مدققاً ولهذا
أثبتنا لذلك صيغتين في المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكننا
اذا جردناها من غواشيها الفنية والاصطلاحية بقى هنا ما يأتي :
وهو أن الحكومة المصرية تجد نفسها كيفما التفتت مكتوفة
اليدين لا تستطيع سن قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات

الامتيازات في بلادها بلا مصادقة منهن وان تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تنوب عنهن أحياناً في تلك المصادقة. وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمى دائماً الى تنقيص القيود التي تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضاً هو جزء من المشروع المنوى في المذكرة ولكن ذلك غير ممكن ولا المطلوب ازالة القيود بالكلية . وهى ما دامت لا غنى عن وجود من يكون له حق استعمالها . وهذا الحق الذى يقصد به ضمان مصالح جميع الاجانب المشروعة تمنحه مصر على ما فى المشروع الذى تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هى بريطانيا العظمى

(د) — السودان

ان المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان — البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى اوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديداً جلياً فى الاتفاق الانكليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ (*) وليست كحالة مصر التى لا تزال غير معينة . فلهذه

(*) — ان هذا الاتفاق الذى وقعه وزير الخارجية المصرية والنورد كرومر نص على أنه « يحق » لبريطانيا العظمى « بحق الفتح » « أن تشترك فى تعمير السودان وادارته وترقيته » وقد أسقط قبول هذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على السودان

الاسباب أخرجنا السودان عمداً من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوماً دائماً عند أعضائه ولكن منعاً للخطأ وسوء الفهم بمصر في غاية مناقشاتنا ومداهها دفع اللورد ملر الكتاب التالى الى عدلى باشا يكن لما أرسل اليه المذكرة وهو :

١٨ أغسطس ١٩٢٠

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى انه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ولكنى أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل انه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة

وأخرجت البلاد نهائياً من الدائرة التى يسرى عليها نظام الامتيازات ولذلك نص فى هذا الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة « لا يسرى الى اى جهة من جهات السودان او يعترف به فيها » وأن لا يقيم قناصل الاجانب فى البلاد بلا رضى الحكومة البريطانية . اما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيمهد بها الى شخص « الحاكم العام » الذى يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديوى مصر والذى يكون لمنشوراته قوة القانون

الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر

ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد الماء الذي يصل اليها ماراً في السودان ونحن عازمون أن نقتراح اقتراحات من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية

الامضاء « مانر »

العنوان : (حضرة صاحب المعالي عدلى باشا يكن)

ويجمل بنا في هذا المقام أن نورد بالايجاز الاسباب التي نرى أنها تقضي باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية عليها ونشير في الوقت عينه الى الخطة العامة التي يلوح لنا انها أصح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول : —

أن الاكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة الى

سواها وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود وفي كل من هذين الجنسيتين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافاً عظيماً ويضاد بعضها بعضاً كثيراً . أما عرب السودان فيتكلمون باللغة التي يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين والاسلام أخذ في الانتشار في السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله وهذه المؤثرات تطف ما بين أهالي البلدين من التضاد والتنازع ولكنها تقوى عليه بعد ما زادت تذكّار سوء الحكم المصري الماضي قوة وشدة

أما الروابط السياسية التي ربطت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان الماضي فكانت دائماً روابط واهية فان الفاتحين المصريين اجتاحتوا أقساماً من السودان بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط اخضاعاً حقيقياً ولا أدغمته فيها وجعلته بعضاً منها بمعنى من المعاني وكان فتحها له في القرن الماضي نكبة كبيرة على البلدين معاً وانتهى أمره بفتنة المهدي التي قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب في أوائل العقد الثاني من ذلك القرن ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة أكثر من عشر سنوات الا في مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات اتفقت عليها أموالاً طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التي كانت

عرضة لسيل عصابات المهدي الجارفة واسلمت الايدي البريطانية
 زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية
 البلاد بقيادة قواد بريطانيين في سني ١٨٩٦ — ١٨٩٨ وبات
 السودان تحت الحماية البريطانية المصرية في سنة ١٨٩٩ لان الحاكم
 العام وان كان يعينه سلطان (وسابقاً خديوى) مصر فالحكومة
 البريطانية هي التي ترشحه وكل مديري المديريات وكبار الموظفين
 هم من البريطانيين فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأديباً تحت
 رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام لاننا اذا حسبنا حساب كل
 ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهي ادخال المبادئ الاولى
 لحكومة منظمة متمدنة الى بلاد أهلها لا يزالون في أول عهد
 السداجة حكماً أن النجاح العظيم الذي نجحته بلاد السودان في
 المدة الطويلة التي كان فيها السر رجند ونجت حاكماً عاماً عليها يعد
 أعجوبة صفحة في تاريخ الحكم البريطاني على الشعوب المتأخرة .
 أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة عند أهل السودان والسلام
 والتقدم بخيان على تلك البلاد الا فيما ندر

غير أنه وان تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما
 عن الآخر وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين فلمصر مع
 ذلك مصلحة عظيمة جداً في السودان وهي ان النيل الذي يتوقف
 عليه وجود مصر وكيانها يجرى مسافة مئات من الاميال في بلاد

السودان فمن أهم الامور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من اصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى مليونى فدان وتصير قابلة للزراعة اذا خزن ماء النيل وزاد مايرد منه للرى عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التى يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم الى ماء اكثر لاجل تقدمهم وقد يفضى ذلك الى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ولكن الامل وطيد انه اذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لرى كل الاطيان التى يمكن ان تحتاج الى الرى سواء كانت فى مصر أو فى السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة باعظم مكان من الاهمية والقضايا التى تنطوى تحت ذلك فنية كانت أو غير فنية صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الاولى وأيضاً من رجال ينوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الامر وهى مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالتقسط ولتجاوز مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر فبلاد .

السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها . يحق لها أن تكون كذلك أيضاً ولم يحن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر الامر ويكفيها لقضاء اغراضها في الوقت الحاضر الحالة التي عينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلا عن مصر

والضرورة تقتضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ولكن لا يستحسن ان ينحصر الحكم كله في حكومة مركزية بل الواجب القاء مقاليد ادارته بقدر الامكان الى حكام من الوطنيين حيثما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظراً لاتساع ارجائه واختلاف طباع اهله واخلاقهم فالحكومة البيروقراطية المركزية لاتلام السودان على الاطلاق وانما تلامه الامر كركية واستخدام العناصر الوطنية حيث استطاع لقضاء الاعمال الادارية البسيطة التي تحتاج البلاد في الحالة التي هي عليها من التقدم لان ذلك يقلل نفقاتها ويزيد في كفاءة رجالها وحسن ادارتها والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلال العدد في جنب الذين يؤتى بهم من مصر وهؤلاء لا يحبون الخدمة في السودان ولكن هذه الصعوبة ستزول كلما تقدم التعليم في السودان وزاد عدد الذين

يصيرون كفاً من أهله لتقلد الوظائف الرسمية . والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلى الى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذي ارتكب في مصر بادخال نظام اليها لا يؤهل التلامذة لعمل يذكر سوى الاعمال الكتابية والوظائف الادارية الصغيرة وتخرج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم الى الاستخدام في الحكومة . فليس في السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى في السودانيين القابلية والميل الى الاعمال الاخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة اذ حاجة تلك البلاد الآن هي الى الترقى المادى وفى وسعها الاستغناء عن نظام ادارى على غاية من الاتقان ان القواعد العسكرية التى لاتزال تستخدم فى السودان كبيرة جداً . نعم ان وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازماً لاتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها ولكننا نرى ان الزمان قد حان لاعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على عاتق مصر من ابقائها هناك . ثم ان وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لاتزالان مجتمعتين فى شخص واحد وكانت الاسباب التى تقتضى ذلك وجيهة فى الماضى ولكن لايمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائماً ولذلك يجب تعيين حاكم عام ماسكى عند سنوح أول فرصة

ويقال بالاجمال ان الغرض الذى ترمى اليه السياسة البريطانية يجب أن يكون اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل . فلمصر حق لا ينازع فيه فى الحصول على ايراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى ايراد الماء يتيسر للبراءة الهندسية أن تأتى بها فاذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعترافها بهذا الحق وانها عاقدة النية على المحافظة عليه فى كل حال من الاحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القبيل ورأينا أن هذا التصريح ينى بالغرض المقصود اذا تم فى الوقت الحاضر

هـ — زيارة اعضاء من الوفد لمصر

وبعد انتهاء المناقشات التى اسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس . سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلى باشا ايضاً من لندن الى باريس . ثم سافر فى الحال اربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود واحمد لطفى بك السيد وعبد اللطيف بك المكباتي وعلى بك ماهر) الى مصر طبقاً لما تم الاتفاق عليه لكي يحصلوا من مواطنهم على تأييد المشروع المبين فى المذكرة . وكانت خلاصة

(١١٣)

المذكورة قد وصلت الى الجرائد مع هفوات قليلة في تفصيلها قوبلت
في مصر بعبارات الرضى والاستحسان

وحوالى ذلك الحين نشر في مصر منشور طويل من زغلول باشا
نوه فيه بصفة الوفد النيابية التي يمثل فيها الآن وبما لقيه من
تأييدها وأشار الى المساعي التي بذلها الوفد لعرض القضية المصرية
على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعياً انهم اكتسبوا شيئاً
كثيراً من الميل والعطف في البلاد الاجنبية . ثم استطرد الى
ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الاصرار
على بقاء الحماية وما جرى بعد ذلك حتى أفضى الامر الى زيارة
الوفد المصرى للنندن والمناقشات التي جرت فيها وأعلن في الختام
أن الاقتراحات التي نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الامة
على يد رسل منتدبين لذلك فاذا قوبل المشروع بالاستحسان عين
ممثلون للمفاوضة في عقد معاهدة على القاعدة المقترحة

ونخلو هذا المنشور من الجزم يظهر انه أضعف الحماسة التي
استقبلت بها لجنة الوفد المركزية في القاهرة اعلان التسوية في
جادى الامر ولكن لما وصل الرسل الاربعة الى الاسكندرية في
٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابتهاج والترحيب وأنعش وصولهم
التفاؤل في النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية
الى زغلول باشا أعربت فيها عن « ثقة البلاد كلها » بالوفد وعن

الحماسة الغالبة على الجمهور وظهر في ذلك الوقت دلائل الفتور في الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات البريطانيين والمصريين مدة من الزمان ولاحت تباشير المصالحة في كل مكان

صحيح ان الحزب الوطني وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكورة في أول الامر وقال الناقدون ان الاستقلال المنوى لمصر ليس استقلالا حقيقيا واحتجوا خصوصا لعدم ادخال السودان في المشروع وقام في مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت الخديوى الذين وقعوا المنشور المذكور فانهزوا الفرصة ونشروا في الجرائد في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحاً بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقاً يضيق نطاق استقلال مصر ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر في الجمهور تأثيراً يذكر ولما رأى أولئك الامراء أن تلك الاقتراحات وقعت وقعاً حسناً عند الناس صموماً تداركوا الامر بأن نشروا كلاماً يعفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلاً

ولم يتصل رسل الوفد الاربعة بالعالم السياسى في مصر مطلقاً ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا في عملهم كاملي الحرية مطلقي الحركة . أما الخطة التي جروا عليها فكانت أنهم يدعون اليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين الممثلين لقومهم لكي يجتمعوا معاً ويتناقشوا في التسوية المقترحة فاذا عادت هذه

الجماعات من عندهم أبلغت الأمر الى جماعات أخرى في الاقاليم
فترد على الرسل الاربعة قرارات الموافقة والانضمام الى القابليين
بحيث لم يمض اسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن
أكثريّة جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة
المفاوضات التي عرضوها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة
بهذا الاستحسان العام شهادة الباقيين من أعضاء الجمعية التشريعية
في اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد في ١٦ سبتمبر وكان عددهم
تسعة وأربعين عضوا فقر قرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على
الاقتراحات وامتنع اثنان من اعطاء رأيهما وعارض اثنان فقط
فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسها الى الاجتماع
فكتبوا يعربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه أيد
المشروع سبعة وأربعون عضوا من الواحد والحسين عضوا
الباقيين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية

وبينما كان هذا الاستحسان العام يسجل طالب تفسير بعض
النقط الخصوصية في المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد الى
لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط وأهم هذه
النقط رغبة الناس اجماعاً في الحصول على دليل قاطع على إلغاء
الحماية عند عقد معاهدة المحالفة

و — المقابلات الاخيرة مع الوفد المصرى فى لندن

وعاد الرسل الاربعة من مصر الى باريس فى أوائل اكتوبر وانضموا الى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا فى أوربا وفى آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله يصحبه عدلى باشا الى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الاربعة ما رأوه وخبروه فى مصر . وجرى البحث فى الحالة التى نجمت عن ذلك وقد ظهر من أقوال الرسل التى جاءت مؤيدة للاخبار التى نشرتها الجرائد أن الرأى المصرى قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان وأن المساعى الكبيرة التى بذلت فى أول الامر لاثارة المعارضة انتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم يغفلوا أن يرسخوا فى أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلوهم وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لى يحصلوا على تعديل التسوية فى نقط منها . وكان أهم ما يرغبون فيه من هذا القبيل تضيق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحقانية وإهمال الشرط الذى تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لاجراء التعديل اللازم فى نظام الامتيازات وأهم من ذلك إلغاء الحماية

رسمياً وأوردوا نقطاً أخرى أقل أهمية من ذلك فالتضح لنا أنه إذا أعدنا النظر في هذه الأمور كلها اضطررنا الى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا بها معظم الصيف واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال ضرب من العبث ولا سيما بعد ما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائياً على كل حال . وان كل ما يسعنا عمله هو أن نعهد الطريق للمفاوضات الرسمية التي تدور فيما بعد اذا لقيت فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التي تناقشنا فيها قبولاً عند الرأي البريطاني والمصرى . أما النقط التي قدمت للآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث في المفاوضات الرسمية هي وغيرها من النقط التي لا بد من ان تعرض للبحث من الطرفين فمحاولتنا ان نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيراً من هذه التفاصيل يؤخر حتما البدء بهذه المفاوضات وقد يضر ضرراً كبيراً في نجاح سيرها أيضاً

وقد تلخص اللورد ملنر رأى اللجنة في بيان تلاه في الجلسة

الثانية التي حضرها الوفد في ٩ نوفمبر وهو كما يأتي : —

رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين

المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين

اللجنة في المستقبل

ويظهر من الاخبار التي عاد بها اليها السادة الذين رجعوا من مصر أخيراً أنها تدل على أن هناك جمهوراً كبيراً يستحسن التسوية على القاعدة المبينة في مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا أن في المذكرة نقطاً يرغبون تعديلها وأنهم يرغبون أيضاً في إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط واني في غنى عن الاسهاب في الكلام على هذه النقط اليوم لان أعضاء اللجنة مجمعون رأياً على أن لا فائدة من المناقشة في التفاصيل الآن والمذكرة لم تدع أنها تتضمن غير تبيان المبادئ العامة التي يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق اذا قرر القرار عليه الا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائماً . وفي تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التي قدمتموها على أثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التي يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضاً أن تمنع الاقتراحات التي ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين في المذكرة التي تحتاج في حالتها الحاضرة الى توضيح واتقان قبلما تحول الى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا اذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لانكون قد سهلنا حصول التسوية ولذلك يكون الاجدر بنا أن نجتنب الآن ابداء أى رأى في النقط

الجديدة التي عرضتموها أخيراً مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مرض بل لا بد من الوصول إليه حينما تدور المفاوضات القانونية

والامر الذي يهمنا الآن بعد ان بلغنا ما بلغناه هو التأثير في الرأي العام هنا وفي مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التي استحسنها نحن وأنتم . وأعظم من ذلك كله أن نغرس ونقوى بكل وسيلة ممكنة أو اصر الصداقة والثقة المتبادلة التي ساعدت محادثاتنا هنا على ايجادها والتي يجب تعميمها بين الفريقين اذا شئنا أن تفضى مساعيها إلى الغاية المطلوبة فان ذلك كله أهم جداً من المناقشة في التفاصيل . أما فيما يختص بهذه البلاد فاننا نأمل ان تقرير اللجنة الذي نحن مهتمون بانجازها بأسرع ما يمكن يؤدي إلى هذه الغاية . ومما يماثل ذلك في الاهمية أن تنتج مساعيكم في مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعترف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القبيل حتى الآن ولكن من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن في مصر أناساً كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الاسباب فهم يرتابون في نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذي تقابل به بريطانيا العظمى آماني الشعب المصري وأنكم تهديدكم سوء الظن

(١٢٠)

وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن في النفوس بدلهما تعلمون مالا
يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول الى التسوية التي نرغب فيها
كلنا أشد الرغبة »

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد
الرغبة كما نحن شديدو الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية ولكن
مساعدته في هذا السبيل تضعف جداً اذا لم يستطع أن يعد المصريين
شيئاً من جهة التحفظات المطلوبة وبالاخص اذا كان غير قادر أن
يقول للمصريين ان بريطانيا العظمى الغت الحماية نهائياً . وقد
اعاد القول الاخير مراراً وكرر هذه الآراء في رسالة بعث بها
الى اللورد ملنر

وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادرا نكترا بعد هذا
ولا بد لنا من القول ان مناقشاتنا كانت دائماً على غاية المودة
من البداية الى النهاية ومع اننا افترقنا من غير ان نصل الى اتفاق
نهائي بل بقي كل فريق متمسكا برأيه فقد استنتجنا ان شروط
الاتفاق المنوى وقعت وقعاً حسناً جداً في مصر سواء قوبلت
بتحفظات أو بغير تحفظات . وأن اكثر اعضاء الوفد ان لم يكونوا
كلهم كانوا شديدي الثقة بأنها تقابل من مواطنيهم بالقبول التام
اخيراً شديدي الرغبة في تحقيق ذلك

خلاصة عامة

نظراً الى ماهية الموضوع الكثيرة التشويش والتركيب والى طول تقريرنا الذى قضت به الضرورة مع بذلنا الجهد فى حذف كل التفاصيل التى ليست بجوهرية منه نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التى نشير باتباعها والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا الى نتائجنا فنقول.

لما وصلنا الى مصر وجدنا القلق والاستياء مستجودين عليها وكانت الفتنة قد قمعت ولكن الهيجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر مظهر العنف والخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنهال من كل مكان « بالاستقلال التام » مبتدئاً بالغاء الحماية التى كانوا يقولون انها تتضمن اباداة الجنسية المصرية ولكي يسوغ أنصار الحزب الوطني هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر الى لندن بعد الهدنة وابعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الاحكام العسكرية . ثم ان البنود الاربعة عشر التى أعانها الرئيس ولسن أثارت آمالا في كل مكان ووعدت أمماً أخرى شرقية بتقرير مصيرها والمصريون يحسبونها دونهم فزاد ذلك فى استيائهم واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الاتراك وماحاط حول مستقبل الخلافة من الريب والشكوك

وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة فان عدداً كبيراً من الموظفين الواسعى الخبرة أخلو مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون الا اليسير من النظام المتبع الذى حفظت به الرقابة البريطانية فى عهد لورد كرومر من غير أن يجرح احساس المصريين . نعم ان عمل الادارة فى زمن الحرب خلىق بالشكر الجزيل ولكن الضرورة اقتضت تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية ولو بعض الشئ والى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تخل من الشدة مما ينفر منه شعب لم يكن ميله اليها شديداً ولما انتهت الحرب كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضى . وسارت الاحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام باعمال الادارة وكان القنصل الجنرال الوكيل السياسى قد صار معتمداً سامياً وهو القائد العام ايضاً . وظل الوزراء المصريون فى مناصبهم ولكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الادارة فى هذه الاحوال مضطرة أن تقوم باعمالها رغمًا من مقاومة تكاد تكون عامة ويكاد الموظفون انفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة فى جانب كبير من عملها التنفيذى

وقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع الى النظام الذى كان متبعاً قبل الحرب ولا باصلاح ادارى محض بل لابد من تغيير جوهرى يناسب الاحوال الجديدة . ولكن

(١٢٣)

الهيّاج الذي ثار على « الحماية » زاد الصعوبة في إيجاد سياسة يقبل بها المصريون وتضامن بها المصالح البريطانية فان كلمة « الحماية » صارت عنوان الاستعباد في أذهان المصريين وأصروا على أن معناها هو المعنى الذي فهموه لها فعاد الجدل في هذا الموضوع ضرباً من العبث واتضح لنا والحالة هذه انه لا يمكن أن نصل الى تسوية بالاتفاق ما لم نتخذ خطة أخرى

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التي دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الأمل أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول اليه على مبادئ جديدة فقد اتفقت كلمتهم على انهم يرفضون كل حالة سياسية منحة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد في بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التي تراد من الحماية بالمعنى الذي نفهمها بها نحن وانحصر أكثر عملنا بعد ذلك في فحص هذا الامر الذي حسبناه محتملاً . وكان غرضنا دائماً أن نجد قاعدة لمخالفة توضع فوق كل المجادلات على الالفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائي للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

وليس في اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شيء جديد فقد عنيينا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كاملة

(١٢٤)

تحت سيادة سلطان تركيا ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا بعد انعام النظر أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءاً من الامبراطورية البريطانية . وقد جددنا وعدنا دائماً باعطاء مصر الحكم الذاتي . ومن رأينا ان الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية لا يمكن اطفاءها وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرون العداء لنا يتهموننا بنقض عهدنا عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطاني المسئول عنه

غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير جذبي تام بنقل كل السلطة الى ايدي مصرية . وهناك مصالح بريطانية جوهرية لا بد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضاً من حماية عدد كبير من الاجانب المتوطنين في مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء في مصر يجعل مركزها مختلفاً عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيداً

اما المصالح البريطانية الجوهرية فهي ان المواصلات الامبراطورية العظيمة التي تخترق الاراضي المصرية يجب ان لا تهدد بخاطر سواء كان باضطرابات داخلية او باعتداء اجنبي وان تكون ميسورة في زمن الحرب وللاغراض الضرورية في زمن السلم وان لا تعود الى مصر منافسة الدول التي تتنافس على التفوق فيها .

واخيراً ان لا تجرى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للامبراطورية البريطانية محجفة بها . ولذلك كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب ان تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مصر وتمكننا من ابقاء قوة داخل الاراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الامبراطورية وتتخذ التأمين الكافى على ان السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية ثم وان حماية الحقوق الاجنبية مشكلة اشد تعقيدا فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات اعظم كل القيود التى تشكو منها مصر الآن فان تعدد القضاء الناتج عنها والتسهيلات التى تخول للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنجاة من المحاكم الاهلية كل ذلك مشاكل تمنع حفظ القانون والنظام فى حين ان اعفاء الاحاب من الضرائب المقررة غير اموال الاطيان وعوائد الاملاك لا يشل يد الحكومة اذا ارادت ان تزيد ايراداتها لانه يستحيل عليها فرض ضرائب على المصريين وتعفى الاجانب منها ولذلك بقيت الحكومة زمانا فى الماضى مضطرة ان تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومى والصحة العمومية مع ان ثروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفى لكل حاجات حكومة منتظمة . وفى زمن الحرب لم يتيسر الحصول على ايراد كاف للخبراء الا بضريبة خصوصية فرضت بواسطة

الاحكام العسكرية

فأبضح لنا انه ما من حكومة مصرية تستطيع ان تكون مستقلة الا بعد ازالة هذه القيود واذا تركت وزارة مصرية تعاني مصاعب هددت الادارة الحالية بتوقيف دولا ب اعمالها فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل . وتراعى لنا انه اذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح ان الحكومة المصرية تتعرض لضغط تتبارى فيه السلطات الاجنبية يمكن ان تشلها اذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى . فيرى من ذلك جلياً ان مصلحة مصر تقتضى الغاء الامتيازات واعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية فتتنظر في القضايا الجنائية التى تتعلق بالاجانب كما فى القضايا المدنية . ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر الا بواسطة بريطانيا العظمى . وهى لا تتوقع أن تفلح فى جعل الدول تتنازل عن امتيازاتها الحاضرة الا اذا كانت بحيث تستطيع ان تؤكد لهم ان مصر تبقى قادرة على ايفاء ما عليها من الديون وأن أرواح الاجانب وأموالهم فى أمان ولذلك وجهنا اهتمامنا الى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكننا من اعطاء التأكيد اللازم . ولكى يحصل هذا الغرض ينبغى أن يكون فى المعاهدة بند يخول لبريطانيا العظمى حق الدخول فى التشريع الذى يتناول الاجانب ويخولها أيضاً قسطاً من الرقابة على الادارات التى لها تأثير مباشر فى

المصالح الاجنبية

واذا استثنينا هذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الاجانب فاننا نرى ان تعاد حكومة مصر فعلا الى ما كانت عليه نظرياً مدة احتلالنا أى حكومة مصرية للمصريين . ولنا ثقة كافية بأعمال الاصلاح التى تمت فى الاربعين سنة الماضية تحمينا على الاعتقاد بان هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه . ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وبروح الحب والرجاء . ولا شئ يحتمل أن يؤدى الى الفشل مثل أن تقيد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على ان صاحبها موجس شراً تشوه مبدأ الاستقلال المصرى وتوجب الريبة فى صدق نياتنا وتفسد علينا غرضنا الاصلى وهو اعادة الثقة المتبادلة والمؤازرة الاكيدة بين البريطانيين والمصريين

ولا نحاول اخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تصر بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية فى ادارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتى أيقنوا أن المسئولية واقعة عليهم وحدهم لا يسرعون للاستغناء عما لا يستغنى عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن ادارة حكومتهم . ومما يزيدهم ابطاء فى ذلك علمهم انهم اذا فشلوا فى أمر لم يعد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لا تمارهم بأمر البريطانيين ولعلم وزرائهم أن الاعمال الحسنة

التي يعملها الموظفون البريطانيون في الحكومة يعود الفخر بها الى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم في وظائفهم وعندنا ان الجوكله يتغير تغييراً تاماً متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذي يرمون اليه لا أن يحولوا في سبيلهم لكي لا ينالوه وقد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذي اختبرناه بأنفسنا في الاخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين لقومهم واتصال حبل الوداد بيننا وبينهم فانهم لما وثقوا بخلاص نيتنا اظهروا حسن استعدادهم حالاً لقدر رأينا قدره وللإعتراف بمصالح بريطانيا الخصوصية في مصر وبما هم مدينون لها به من الشكر على اعمالها الماضية في البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها . ولم تضعف عزيمتنا لانهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التي عاونونا على استنباطها فلا ريب عندنا في انهم موافقون بكليتهم على اعظم مزايا تلك التسوية وانهم شديدو الرغبة في حمل اهل وطنهم على قبولها والظاهر لنا ان الرأي العام متجه الى هذه الاحالة وقد قل ما كان من الجفاء والحقد وضعفت الدعوة العنيفة التي كانت غالبية الى عهد قريب ومالت البلاد الى الهدوء والسكون فالوقت ملائم لاقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهي قاعدة المعاهدة التي تقرر

لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلانه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها في معاهدة يقبلها المصريون فلا ينزع فيها منازع بعد ذلك . وأما لمصر فلانه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها

فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا ابطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التي حشدناها وعندنا أن اضاءة هذه الفرصة مصيبة عظيمة

هذا ونروم في الختام أن نسطر شكرنا لسكرتيري اللجنة ونعرب عن تقديرنا لخدماتهما التي لا تشمن حق قدرها . فان المستر ا . ت . لويد أولهما اعتزل خدمة الحكومة بعد خبرة سنين عديدة في مصر ووزارة الخارجية البريطانية وذلك قبل أن تشرع اللجنة في عملها بقليل ولكنه أذعن الى الحاج رئيسنا عليه ورضي أن يصححنا الى مصر ويكون سكرتيرنا الاول فيها مع أنه كان المفهوم في أول الامر أن واجبات أخرى لا تسمح له بالبقاء في هذه الوظيفة طويلا بعد عودتنا الى انكلترا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة أقامتنا بمصر لمعرفة التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا

ولما تركنا المستر لويدي في شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله
على المستر ا . م . ب . أنجرام من موظفي وزارة الخارجية (البريطانية)
وكان قد صعدنا الى مصر بوظيفة مساعد المستر لويدي وسكرتير خاص
للورد ماترو كانت واجبات وظيفته في الاشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة
ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيره متقدة ومقدرة وكفاءة ونحن مدينون
له ديننا كبيرا على مساعدته !!


(الامضات)

ماترو . رنل رود . أوين توماس . سسل . ج . ب هرست .
ج . ا . سبندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥

خطاب العلماء

خطاب العلماء

أرسل حضرات اصحاب الفضيلة كبار علماء الأزهر الشريف وعلى رأسهم رئيس المجلس الأعلى وأعضاؤه خطاباً الى عظمة السلطان ورئيس الوزراء ولورد ألبي في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ وقد اشار اليه جناب لورد ملنر في تقريره  أرسلوه للمصحف وقد نشرته جميعها وهذا نصه :

«ان علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بأزاء الظروف الحاضرة وما جرت به على البلاد من خطوب تفاقمت في هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها . يرون من أقدس الواجبات التي فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا عن القيام بوظيفتهم من ابداء النصيح والأرشاد الى ما فيه تأييد السلم في الارض وتوطيد العلاقات الحسنة بين الامم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقاً لما أمر الله

به في جميع الشرائع المنزلة ولا سيما الشريعة الإسلامية الغراء
أجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقوقها الشرعية في
الاستقلال التام وأصررت على المطالبة به بكل مألذها من
الوسائل المشروعة دون أن يظهر من جانب الحكومة
الإنجليزية ميل إلى الاعتراف بهذا الحق فأدى ذلك إلى
أحوال تشعر بما يحتاج النفوس من الريب والحذر والقلق .
فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتمطيل المصالح العامة
والخاصة

لذلك يرى علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى
الموقعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق
بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هي :
أن تفي الدولة الإنجليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال
التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد وبمكانته الخاصة ومقامه
الراجح في بلاد الشرق أجمع
وبذلك تتمتع وسائل الشدة التي طالما ظهرت آثارها بما
يجب الأسف الشديد . ويخلد أبناء الأمة كلهم إلى الهدوء

والسكينة ولا يضمرون ضغننا ولا حقدا للحكومة الانجليزية
ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول
الاجنبية

هذه هي الامانة التي وضعها الله في أعناقنا، قد أديناها
قياماً بالواجب على خدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو
خير الشاهدين »

وقد ذيل هذا الخطاب بتوقيع صاحبي الفضيلة شيخ
الجامع الازهر ومفتي الديار المصرية وسعادة احمد باشا زكي
سكرتير مجلس النظار وسعادة محمد بك ابراهيم المستشار
بحكمة الاستئناف بصفتهم اعضاء المجلس الاعلى وبتوقيع
أصحاب الفضيلة الشيخ محمد شاكر وجميع أعضاء هيئة
كبار العلماء ومدرسي الازهر الشريف والمعاهد الدينية
الآخري

بلاغات الامراء

بلاغات الامراء

أصدر بعض أصحاب السمو أمراء مصر ثلاثة بلاغات
في المسئلة المصرية وقد نشرتها الصحف جميعها :
الاول في الثالث من شهر يناير سنة ١٩٢٠ وجهوا فيه
الخطاب الأمة وهذا نصه :

« أبناء مصر مواطنينا الاعزاء

يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية ايداع مصير مصر بين
يدي من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصري
ومرشده الا وهو جدنا الاكبر وسيدنا الاعظم المرحوم محمد
على الاول وجمعت القدرة الالهية في شخص هذا البطل
المظيم الحكمة والشجاعة في أعماله مع الصدق والولاء نحو
مصر فجعلت المشيئة الربانية أن يعقب هذا الشخص الجليل
ذرية تقطن هذه الارض الطاهرة مغمورة بنعمها فرض الله
علينا بذات خدمة مصر واخواننا المصريين والسير على أثر

جدنا الا كبر لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم أعماله النافعة لبلادنا
والمطالبة بحقوق مصر والمصريين وحيث ان الامة المصرية
الشريفة التي هي سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت
بالواجب عليها قياما يحمل لها ولنا أعظم منزلة تتفاخر بها في
العالم بأسره وبما انه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة
طبقة الا ونادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها
الشرعية المقدسة والحقة فقد جئنا نحن أولاد محمد علي
لا لنشارك أمتنا في أمانها ومقاصدها فقط بل لنضم صدورنا
الى صدور أفرادها ونجعل أيدينا في أيديهم حيث اننا لسنا
الا روحا واحدا حتى نكون جسما لا يجبر وقوة لا تقهر
فنطالب بحقوق وطننا . نطالب بحقوق أمتنا . نطالب
بحقوقها الشرعية . نطالب باستقلال مصرنا استقلالا تاما
مطلقا بلا قيد ولا شرط »

الامضات

كمال الدين حسين — عمر طوسون — محمد علي ابراهيم —
يوسف كمال — اسماعيل داود — منصور داود

والبلاغ الثانى فى نفس التاريخ لجنا ب لورد مائير رئيس
اللجنة الانجليزية ردا على بلاغه الذى نشره فى ٢٩ ديسمبر
سنة ١٩١٩ وهذا نصه :

« بما ان جميع طبقات الامة المصرية أعلنت شعورها نحو
وطنها وعبرت عن أمانها طالبة الاستقلال التام لبلادها . وبما
أن هذا العمل الصادر من الشعب المصري برهان ساطع قاطع
على إخلاصه الذى لا يدع مجالا لاحد ان يتهمه بأنه يعمل
تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة . وفضلا عن ذلك
بما أن جميع أعمال الامة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من
اعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على انها منبعثة عن شعور
حقيقى لم يدفعها اليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن . فعليه
تقدم اليكم هذه المذكرة لنحيط جنابكم علما اننا لا نقتصر على
الموافقة التامة على جميع مطالب الامة المصرية بل ننضم اليها
ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والنسك
بالاستقلال التام لمصر .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا «
كمال الدين حسين . عمر طوسون . محمد علي ابراهيم .
يوسف كمال . اسماعيل داود . منصور داود



والبلاغ الثالث في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بمناسبة نشر
مذكرة قواعد الاتفاق وهذا هو نصه :
« أصدرنا بلاغنا المعلوم الذي قوبل بمزيد الاستحسان
من جميع طبقات الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم في
هذا الوقت الخطير نبدي رأينا في مستقبل بلادنا الذي سيبت
فيه كباقي أفراد الأمة التي نعتبر أنفسنا منها وتتشرف
بانتسابنا إليها .

وهو أن مبادئنا التي ذكرت في ذلك البلاغ لم تتغير .
وأننا لا زلنا متمسكين بها أشد التمسك وأننا لا نبرر عقد
أي اتفاق يناهض أو ينقص استقلال مصر مع سودانها الاستقلال
تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط .

هذا هو رأينا في هذه المسئلة الخطيرة والأمة الراى
الأعلى فيها . والله يهديننا جميعا الى الصواب «
عمر طوسون . اسماعيل داود . سعيد داود . محمد
على ابراهيم

* * *

هذه هى البلاغات التى لو كان مصطفى كامل أو محمد
فريد حيين لأذاعوها فى الخافقين ولاعتبروها آيات بينات
من آيات الوطنية العالية . فأن أمراء مصريين ينزلون الى
ارادة الأمة ويعلمون للملا أنهم لا يقبلون الا المبادئ التى
اعتنقها كرام الوطنين فى كل عصر لجديرون بالتعظيم والاكرام
من كل مصرى يعرف معنى الوطن والوطنية . ولا بد أن
يكتب تاريخ مصر صحيفة قيمة لهؤلاء الأمراء كما ينزل الذين
حملوا عليهم لوطنيتهم الى الدرك الأسفل من الاحتقار
والازراء وما مستقبل هذا التاريخ يبعيد :

بلاغ الحزب الوطني

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني في يوم الاربعاء ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ على أثر اذاعة بلاغ اللجنة الانجليزية التي يرأسها جناب اللورد ملنر وقررت :

أولاً — توجيه كلمة الى أعضاء الحزب خاصة والى الامة عامة وهذا نصها :

أعلن جناب اللورد ملنر في بلاغ لجنته للامة ان الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس اعيانها ما اوفدت اللجنة الى مصر الا لغرض واحد وهو التوفيق بين امانى الامة وبين مالدولة البريطانية العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين فيها واظهر جنابه رغبة اللجنة في الوقوف على آراء الهيئات المشيخة للامة المصرية وانها ترغب رغبة صحيحة صادقة في ان تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر اساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتممكن المصريون من ان يفرغوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت انظمة دستورية — هذا هو جوهر البلاغ الذي نشرته الصحف المحلية وليس للحزب الوطني ازاء هذا البلاغ سياسة خاصة بل انه لا يزال متمسكا بسياسته التي اعلنها للامة مراراً وتكراراً

والتي ابانها ازاء السياسة الانجليزية بكل وضوح في الخطابة التي القاها باسمه حضرة على بك فهمي كامل وكيل الحزب في حفلة تأبين المغفور له رئيسه في يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجاري وهذا نقواها .

« أن الامة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال وأنها لا ترضى بالمخاطرة مع أية هيئة بريطانية او غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام واعلنت اعترافها رسميا وايدته بجلاء الجنود الانكليزية عن وادي النيل وسحبت اعلان الحماية

« انه اذا اعترفت انجلترا امام الملأ رسميا بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الاخلاص اللذين اشار اليهما جناب اللورد ملنر وجلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحب اعلان الحماية فان الامة المصرية تشعر اذ ذاك بأن انجلترا وقت بوعودها وبرت بعهودها وتكون الامة المصرية بأسرها مرتاحة لكل مخاطرة لا تمس استقلالها التام في أمورها الداخلية او الخارجية وما دامت خطة اللجنة الانجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كرزون ومستتر بلفور ضار بين باستقلال مصر التام عرض الافق وما دامت البلاد محتملة بجيشين احدهما حربى والثانى ملكي وما دامت الاحكام العرفية

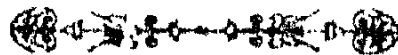
. وما دامت حرية القول والكتابة محجورة !!

« نعم ما دام كل هذا وغيره قائما فوق ارض مصر على مشهد

من العالم المتمدين فان كل مخابرة مع أية هيئة بريطانية لا يكون
معناها الا التنازل عن هذا المطلب الاسمى — مطلب الكرامة
والأبناء — مطلب الاستقلال التام . لذلك ينصح الحزب الوطني
المصرى للامة بأسرها ان تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال
التام والا يفوتها انها لو نالته بأى شرط كائنا نوعه ما كان فانه
لا يكون استقلالاً تاماً بمعناه المرسوم . فالمخابرة على مقاطعة كل هيئة
بريطانية — ما دام استقلال مصر التام لم يمتد به من قبل
انجلترا ولم ينفذ بالفعل — واجبة كل الوجوب على كل مصرى
ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته في
الوجود «

ثانياً — قررت اللجنة ارسال صورة هذا البلاغ لجميع قناصل
الدول المختلفة في مصر ولجميع لجان الحزب في أوروبا المناضلة عن
الاستقلال التام لوادي النيل «

وكيل الحزب الوطني
على فهمى كامل



بيان من سعد باشا زغلول

الى الامة المصرية

« اخواننا الكرام

نهضت الامة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علت فيها الاصوات بالحق والعدل وحرية الامم . واجتمع اقطاب السياسة لتقرير قواعد السلام ومصير الاقوام . على حسب ما تتعلق به ارادتهم ويقتضيه اختيارهم .

وندبت من أبنائها أعضاء الوفد المصري ليعبروا عن رأيها . ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطالبها . حيثما وجدوا للسعي سبيلا . فتحملوا هذه الامانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها . وبذلوا في سبيلها من المجهودات ما تعلمون وما لا تعلمون . وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الامة ولقد امددهم بناؤها على اختلاف أديانهم وتباين اهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم . وضجوا في سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال وكان أول ماوجه الوفد اليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالادلة القاطعة والبراهين الساطعة . ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه اذ اوصدوا ابوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا

صفته ولا وجوده . وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر . فلم يكن منه الا أن بذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث . على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الافهام وعرفتها لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل . حتي استنفذ بيانه الكثير من الاحرار في البلاد المتعدينة الى الانتصار لها والدعوة لاجراء العدل فيها .

فرات الحكومة الانجليزية ان تعين لجنة لتحقيق أمرها . والوقوف على أسباب الاضطرابات التي عمت بسببها . فاتفقت كلمة الامة أن تقاطعها لعلمها ان الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها . وابت أن تقف منها موقف المسئول من السائل واحالت امر المفاوضات الى عهدة وفدها .

فالتزمت اللجنة ان تعود الى حيث اتت ثم دعتة للمناقشة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح إنجلترا فيها . فأبى ان يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد وارسل لهذه الغاية كما تلاميذ ثلاثة من اعضاءه الى لوندرة فتأكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم انه ليس في مصالح إنجلترا بمصر ما يعارض استقلالها . ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لوندرة للدخول في المفاوضة . ولقد باشرنا منذ وصلنا اليها ومكثنا نزاولها الى ١٦ اغسطس . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملر ورفضناه بتاتا . والثاني منا ورفضته هذه

اللجنة كذلك والثالث منها وهو الأخير وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه انه غير قابل المناقشة في الاساسات التي بنى عليها وانه يلزم اما اخذه كله او تركه لانه تضمن في اعتباره اقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه . بل زاد ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معقلاً تنفيذه على غير ارادتنا . وغير واف بمطالبتنا فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وظهر لنا اللجنة ملتر عدم رضا نابه .

غير انه نظرا لاشتماله على منافع لا يستهان بها وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها وعدم العلم بما يكون من الامة بعد معرفتها بمشتملاته وقياس المسافة التي بينه وبين امانيتها رأى اخواننا معنا خروجا من كل عهدة وحرصا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة الا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الامة المسئولون واصحاب الرأي فيها وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملتر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكباتي ولطفى بك السيد وعلى بك ماهرو ويصا بك واصف وحافظ بك عفيفى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم حتى تبدوا بعد استشارة ضمائركم والتأمل في حاضركم وقابلتكم رايتكم فيه بالرفض او القبول . فاذا رفضتم اعلن الوفد رسميا رفضه واذا قبلتم

«شملت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد
التي تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع
نظام دستوري للبلاد

«ارجو الله سبحانه وتعالى ان يلهمكم الصواب في ترويكهم
وان يكمل بالنجاح مساعيكم آمين

سمد زغلول «

فينشي في ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٠

بلاغ

من مندوبي الوفد المصري

في الطور الحاضر المسألة المصرية قد يكون من مقتضيات
التقاليد ومن الأكثر مناسبة لمهمة أعضاء الوفد المنتدبين الى
مصر أن لا تنشر بنصوصها القواعد التي اعتبرت أساسات
للاتفاق المرغوب فيه بين بريطانيا العظمى وبين مصر قبل
أن تأخذ هذه القواعد نهائياً شكل معاهدة رسمية عمضاة
من معتمدى الحكومتين على الطريقة العادية . ولكن
الحاجة النفسية للرأى العام المصرى من حيث تعطشه للوقوف
على نصوص تلك القواعد والرغبة فى جعل مهمة الاعضاء
المندوبين من قبل الوفد أقل صعوبة وأكثر انتاجاً . كل
ذلك يجعل نشر تلك النصوص برمتها وعلى حالها أمراً
ضرورياً كما يجعل تكرير البيان للمهمة المذكورة آنفاً أمراً

شهير عديم الفائدة حتى يقر في النفوس أن الغرض المقصود ليس هو أخذ رأي الامة نهائياً في هذا الاتفاق اذ محل ذلك هو أن يكون بعد امضاء المعاهدة لاقبله وأمام الجمعية الوطنية التي تنتخب خصيصاً لهذا الغرض . بل المقصود هو أن يستنير الوفد برأي موكله حتى يعلم ما اذا كان الرأي العام موافقاً على أن هذه القواعد في مجموعها تصلح أساساً للمعاهدة

١ — (وقد نشرت قواعد الاتفاق في مذكرة لورد ملنر)



٢ — مسألة السودان

أما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لرى الاراضى المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل

٣- مهمة أعضاء الوفد المنتدبين

وأما مهمة أعضاء الوفد المنتدبين فبيانها انه لما وصفت المفاوضات بين الوفد وبين لجنة اللورد ملر الى أن قدمت اللجنة هذه القواعد على أنها نهائية في الاساسات التي بنيت عليها رأى الوفد أخذاً بالاحوط واستمسكاً بنص الوكالة على اطلاقه ان لا يبت في الموضوع برفضه أو بقبوله . بل رأى أن الحكمة تدعو الى عرض الامر على البلاد فاذا قيمت البلاد أن هذه القواعد صالحة أساساً للمعاهدة دخلت المسألة في دورها النهائي ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التي هي صاحبة الرأي الاعلى في الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة في الموضوع فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغها تقرر بقبولها أو برفضها

الخطة

أما الخطة التي سيتبعها الاعضاء المندوبون في الاستشارة

برأى الأمة ففى الاجتماع باعضاء الهيئات ذوات الصفة
النياية وبالرجال أولى الرأى وشرح أساسات المشروع لهم
وسماع رأيهم فيها. كما انهم مستعدون لاعطاء جميع المعلومات
وتقبول جميع الآراء بالكتابة أو بالمشافهة ، نرجو أن يسدد
الله آراء أولى الرأى لمصلحة البلاد

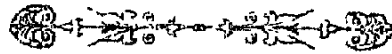
تحريراً فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٨

٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠

محمد محمود أحمد لطانى السيد وىصا واصف

عبد اللطيف المكبانى على ماهر

حافظ عفيفى مصطفى النحاس



قرار الحزب الوطني

في قواعد الاتفاق

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطني في مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وقد حضر اجتماعها نحو ٢٢ عضوا من اعضائها وتلت التقرير الذي قدمته اليها اللجنة المكلفة فخص قواعد الاتفاق وأصدرت القرار الآتي نصه :

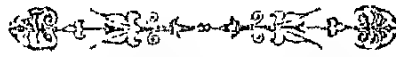
أولا — الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة فخص قواعد الاتفاق بصيغته النهائية التي ستُنشر بعد .

ثانيا — اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة الحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ومنظمة لهذه الحماية تنظيما يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية ومعتمدة اتفاقية السودان اعتمادا صمغيا

ثالثاً — ابداء النصيح للامة المصرية ألا تقبل هذه القواعد
أساساً لاتفاق بين مصر وانجلترا

رابعاً — القاء التبعة امام الشعب وأمام الاجيال المستقبلية
وامام التاريخ وامام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع
خامساً — الاستمرار في الجهاد الوطنى بجميع الوسائل
المشروعة «

وكيل الحزب الوطنى
على فهمى كامل



نقرير الحزب الوطنى

فى نواعد الاتفاق

تمهيد

دخلت انكيترا بلادنا فى سنة ١٨٨٢ واحتلتها احتلالا عسكريا مقرر قبل ذلك ببضعة أيام فى عقد ترايبا الدولى الشهير الا تسعى لتملك أى جزء منها أو أى شىء من مرافقها ولا للحصول لنفسها على مركز ممتاز فيها مجاهرة بلسانها الرسمى أمام العالم كله أنها انما دخلت البلاد دخول الصديق لا دخول العدو وان احتلالها وقتى ويوم الجلاء قريب .

غير أن هذه الدولة العريقة فى فن اخضاع الشعوب لحكمها واللى تدين من قديم بمبدأ التوسع فى الاستعمار ولا تفرط فى تطبيقه كلما لاحت لها فرصة كما ينطق بذلك تاريخها الماضى والحاضر - هذه الدولة كانت تضمر لنا غير ما تظهر وترمى الى غاية خفية هائلة هى تملك بلادنا وادماجها فى امبراطوريتها

ولكى تصل الى هذه الغاية رسمت لنفسها خطة سياسية
تسير عليها ولا تتحول عنها فالى هذه الخطة ينبغي الرجوع
دائما لفهم مرامي سياستها .

أما هذه الخطة فتتشعب الى طريقين يتلاقيان عند
الغاية المذكورة أحدهما ترمى انجلترا باتباعه الى الحصول على
مركز فعلي في بلادنا والى وضع يدها عليها والآخر تريد أن
تصل به الى جعل مركزها الفعلي شرعيا ووضع يدها المعيب
قانونيا واحتلالها العسكري المؤقت احتلالا دائما متفقاً مع
موجب القانون الدولي العام . ذلك لتأمين على غنيمتها من
طوارئ المستقبل القريب أو البعيد .

ولقد سارت في الطريق الاول فنجحت فيه واكتسبت
المركز الفعلي ووضعت يدها على جميع مرافق البلاد وتغللت
في جميع شؤونها وصارت بفضل وظيفة (الاستشارة) التي
انتحلها لنفسها صاحبة الكلمة التي لا ترد .

ولقد يعجب البعض اذا علم أن انجلترا ورجال سياستها
يفسرون كلمة (المشورة) المدرجة في قاموس سياستهم المصرية

(بالامر) الواجب الخضوع له فأن اللورد جرانفيل فسر لها بذلك في تلغرافه الى السير بارنج في تاريخ ١ يناير سنة ١٨٨٤ وبذلك أيضا فسر لها اللورد ملتر في كتابه « إنجلترا في مصر » (ص ٦٩) وعلى هذا التفسير سار المستشارون الانكليز في مصر .

تعلم إنجلترا الخطأ الذي تتعرض له اذا هي اطمأنت عند المركز الفعلي الذي لا يعرفه القانون الدولي ولا ترضى وهي الدولة البصيرة بتقايبات السياسية وتحولات الحوادث أن يظل مركزها على هذا البطلان فتكون كحائز المقار غير سند لا بد من اخلائه عاجلا أو آجلا .

ومن أجل ذلك كانت ولا تزال الى اليوم تعمل على كسب مركزها الصفة الشرعية غير أن مجهوداتها في هذا السبيل ذهبت كلها ادراج الرياح .

فكرت في السودان فالزمت الحكومة المصرية تركه ثم رسمت الحدود بينه وبين مصر وهو منها الجزء الذي لا ينفصل وبعد بضع سنين اشارت باسترداده فلما استردناه قالت

انها شريك تنافيه بحق الفتح وعقدت مع الحكومة المصرية
اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

وفي سنة ١٨٨٣ حاولت بواسطة اللورد دوقرين أن
تشتري من الباب العالي الجزية التي كان يأخذها من مصر
لتحل محل الدولة العلية في هذا المظهر من مظاهر التبعية .
ولما لم تفجح في مشتري الجزية حاولت أن تمنع الباب
العالي ليعلمن استقلال مصر التام داخلا وخارجا رغبة منها
في كسر قيود المعاهدات التي تعهدت هي فيها وسائر الدول
باحترام أملاك الدولة العلية وتهدم هذه الحواجز القانونية
التي تحول بينها وبين مصر ولكن الباب العالي فطن الى غايتها
فأبى أن يجيب هذا الطلب

وفي سنة ١٨٨٥ - ١٨٨٧ حاولت عيشا في مفاوضات
درومند ولف الشهيرة اكتساب الصفة الشرعية فحددت
لجلائها عن مصر وقتا قريبا غير أنها اشترطت الاعتراف لها
بحق إعادة النظام فيها اذا طرأت طوارئ ، بعد جلائها فاحبطت
فرنسا عملها وفسد تدبيرها

وبمناسبة تحديد مناطق النفوذ بينها وبين بعض الدول في البلاد التي على خط الاستواء تعاقبت انجارات في السنين (٩٠ و٩١ و٩٤) هي والمانيا وايطاليا وحكومة الكونغو الحرة على تعديل الحدود السوانية ثم قالت ان قبول الدول هذا التعاقد معها اعتراف ضمني بمركزها في مصر.

وفي سنة ١٩٠٤ عقدت الاتفاق الودي هي وفرنسا واعترفت بهذا الاتفاق دول المانيا والنمسا وايطاليا ولكن ذلك لم يغير شيئا من مركز مصر بالرغم من قول اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٤ تعليقا على هذا الاتفاق ما نصه « أصبح مركز الحكومة البريطانية شرعيا من الجهة السياسية »

لم تقف مجهودات انجارات عند هذا الحد ففي سنة ١٩٠٨ حاولت أن تنال من الامة المصرية اعترافا ضمنيًا بشرعية احتلالها وذلك ان الحزب الوطني لما ألح على الخديوى في طالب رد الدستور الى مصر وتبعته في ذلك الجمعية العمومية المصرية ومجلس شورى القوانين انهن السرا دوارد جراى

وزير خارجية إنجلترا وقتئذ هذه الفرصة وقام في مجلس البرلمان خطيبا ينادى بان رد الدستور لا يكون الا بعد استشارة إنجلترا راميا بذلك النداء الى توجيه نظر الامة المصرية الى إنجلترا لتطالب منها الدستور ونكون بذلك قد اعترفنا لها بحق التدخل في شؤوننا

ولم يخف على المرحوم فريد بك رئيس الحزب الوطنى عرض السير ادوارد غراى قالقى خطبته التى رد عليه فيها بقوة « ان مجرد ذكر قبولها (أى قبول إنجلترا) فى الامر العالى الصادر بالدستور يعتبر رضاء باحتلالها واعترافا بسيادتها وتدخل مصر بذلك فى دائرة مستعمراتها

وهكذا فان إنجلترا بقيت سائرة على خطتها التى رسمتها لنفسها خاصة مجدة لتنفيذها غير انها مع ذلك كله لم تحصل على مستند صحيح يجيز لها البقاء فى مصر أو التعرض لشؤونها وان اتفاقية سنة ١٨٩٩ واعترافات الدول الضمنية المزعومة واعترافاتها الصريحة باتفاقية ابريل سنة ١٩٠٤ وتحكم إنجلترا فى مصر وسودانها تحكما فمليا كل ذلك لم يغن فتىلا فى نظر

القانون الدولي وان القانون الدولي وعلمائه والمؤلفات
القانونية الدولية ومعاملات الدول السياسية مع الباب العالي
من جهة وانجلترا من جهة أخرى كلها لا تعترف لانجلترا
بمركز شرعي في وادي النيل . كما تعتبر وجود الاحتلال
الانجليزي وتملك انجلترا فيما يخالفه القود والمعاهدات الخاصة
التي عقدتها انجلترا على نفسها

بقيت الحال على ما هي عليه فلا انجلترا تني عن قصدها
ولا القانون الدولي يعترف لها بالشرعية الى ان قامت الحرب
الكبرى فاعلنت انجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر
سنة ١٩١٤ وفي ١٩ ديسمبر خلعت الخديو عباسا وعينت
مكانه البرنس حسين كامل باشا بلقب سلطان مصر وبعد
وفاته عينت مكانه السلطان فؤاد ثم ربت الوراثة في
هذا العرش

وفي معاهدتي فرساي وسان جرمان اعترفت المانيا
والنمسا بالحماية الانجليزية .

وفي معاهدة سيفر اعترفت حكومة الاستانة بهذه الحماية

ونص في المعاهدة على انتقال سيادة الباب العالي الى انجلترا
قلنا ان انجلترا تريد سنداً صحيحاً مطابقاً للقانون الدولي
وانها ترمى الى الحصول على هذا السند من يوم دخولها
مصر وتقول انها الى اليوم لم تحصل على هذا السند الصحيح
فلا اعلان الحماية ولا ترتيب وراثة السلطنة ولا معاهدات
الصالح مع الدول ولا اعترافات تركيا. لاشيء من ذلك يعطى
انجلترا سندها القانونى المطاوب .

ان الحماية اتفاق بين دولتين مستقلتين استقلالاً تاماً
بموجبه تنزل الدولة المحمية عن سيادتها أو عن شيء من
سيادتها للدولة الحامية .

فقبول الدولة المحمية هو الركن الاساسى لانعقاد
الحماية وبدونه لا وجود لها ولو اجتمعت دول الارض جميعاً
على الاعتراف بوجودها

ان الحماية أشبه العقود بالبيع وفى الواقع فانها بيع
للسيادة كلها أو لبعضها ولا يصح عقد البيع ما لم يكن ممهوراً

بقتيرير المالك وكل ورقة لا تصدر من غيره لا تقوم حجة عليه
ولا تنهض دليلا على صحة البيع

تعرف ذلك انجلترا وتعرف أن قبول الامة المصرية
الحماية هو ركن وجود هذه الحماية كما انها تعرف ان
اعتراف تلك الدول بها لا يفيد لها شيئا أمام القانون الدولي
مادام عقد الحماية نفسه لم يتعقد. وما اعتراف الدول بالإمتثالة
وثيقة عاينها باحترام عقد الحماية عند انعقاده . وان في تصريح
رئيس الولايات المتحدة الذي أبلغته دار الحماية الى الصحف
ونشرته في ٢٣ ابريل سنة ١٩١٩ ما يؤيد ذلك فقد جاء فيه
« ان الرئيس ولن يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل
في تفاصيل ذلك » (أى في تفاصيل اعترافه بالحماية)

وتعرف فوق ذلك انها لا تستطيع في أى وقت أن
تدعى بأن الامة المصرية قبلت الحماية بسكوتها ضمنا فان
الحركة المصرية التى سمىها العالم كله ناطقة بأفصح لسان
يرفض الحماية رفضا صريحا

من أجل ذلك كله تريد السياسة الانجليزية أن تعقد

بيننا وبينها عقدا تنال فيه اعترافنا لها بالحماية . تريد أن
تحدد بدقة العلاقات التي تدعى وجودها الآن بيننا وبينهم
تريد تحديدها بدقة لان عنوان « الحماية » عنوان واسع
تقع تحته أشكال مختلفة من الحماية.

وان مهمة لورد مانر صاحب الكتاب المعروف على
مصر والذي استحق من دولته لقب لورد أوف كابتون
لانه نجح سنة ١٨٩٨ وما بعده في المهمة التي نذب لها وهي
ضم جمهوريتي الترنسفال والاورانج الى املاك انجلترا والذي
يشغل الآن وظيفة وزير المستعمرات الانجليزية . ان مهمة
هذا اللورد الحنك هي الحصول على قبول مصر الحماية
ليتم لانجلترا هذا الامر ولتنال المركز الشرعي الذي تجدد
طالبه من سنة ١٨٨٢

ومن الخطأ الاعتقاد بأن انجلترا تستطيع أن تستغنى
عن هذا القبول ولقد رأينا كيف انها من يوم دخولها مصر
لاتنام عن هذا القصد واننا لنشاهد الآن معاجلتها لهذا القبول
وشدة حرصها على طلبه . ومن يقرأ تاريخ انجلترا مع ارلندا

لا يتردد في التسليم بصحة ما نقول فان السياسة الانجليزية
عند ما شرعت حوالى سنة ١٨٠٠ في الغاء برلمان ايرلندا وضمها
اليها كان لابد لها من موافقة ايرلندا فالتجأت الى شراء
أعضاء هذا البرلمان وسطر التاريخ في صفحاته ان هؤلاء
الغشاق الذين كانوا محل ثقة أمتهم وموضع اجلالها واحترامها
خافوا هذه الثقة وغفلوا عن واجبهم حيالها وباعوا بلادهم
بيع الساع البائرة وقضى هذا البرلمان على نفسه بالفناء في ٥ فبراير
سنة ١٨٠٠ بأغلبية ١٥٨ صوتا ضد ١١٥ (كتاب نفسية الشعب
الانجليزي لامبل بولمي صفحة ١٤١ - كتاب عدوتنا ايرلندا
لاسكوفلير ص ٨٦)

جاء اللورد ملنر ولجنته الى مصر لمفاوضتنا في
(شكل الدستور الذي يصالح اكثر من سواه تحت الحماية)
فقطنت الامة المصرية الى ما ينطوى عليه قبول مبدأ المفاوضة
من شبه التسليم بالحماية أو الاعتراف بها ومن اغفال الصفة
الابولية في قضيتنا وادراجها ضمن قضايا انجلترا الداخلية
فما تمتعت عن المفاوضة وأجمع أبناءها على مقاطعة اللجنة

وكأننا نسمع الآن ونحن نكتب هذا التقرير أصوات الاحتجاج
التي ارتفعت من كل طبقات الأمة كأننا نرى الطلبة وقد غادروا
مدارسهم والمحامين وقد امتنعوا عن المرافعة والموظفين وقد
تركوا دواوينهم . والتجار وقد أغلقوا مخازنهم والمجالس
المنتخبة في مختلف المديریات والمدن وقد دوت احتجاجاتهم
ووقفت جلساتها . والعلماء والاعيان والاطباء والصناع والعمال
وكل الطبقات وقد انتظموا مواكب تنادى بالمقاطعة . كل
ذلك كان احتجاجا على مجيء اللجنة بل كأننا نقرا الآن تلك
الكلمات الذهبية الجميلة التي كتبها سمادة سعد باشا تحذير من
المفاوضة . تلك الكلمات البديعة التي استظهرها بناؤنا ورددت
صداها في الجامعات والمجالس والجوامع والكنائس وتناولها
بالتمليق الجميل الكتاب والمصحفون !

رأى اللورد مانر هذه الحركة العجيبة فمزأه وهو
الذي قالوا عنه انه سيجعل أبا الهول على افشاء سره وهو
الذي اوقع بدهائه وصبره وثباته الترنسفال والاورانج

في الشرك من قبل . عز عايه ذلك فلم يتردد في أن يرسل
على هذا البلد بلاغه الرقيم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ خاليا من لفظ
الحماية متضمننا معناها ونظامها المقرر في خطبة اللورد كرزن
وبث أعضاء لجنته وأعوان سياسته خلال الديار يهيمسون في
أذان الناس بحسن نيات إنجلترا وأوعز الى ساسة الانجليز
وصحفهم ليكتبوا كتابات مملوءة بالمجاملة والعطف وما زال
بنا حتى تمكن اخيرا من عرض قواعد مشروعه على الامة
المصرية .

فالواجب على كل من يتعرض لبحث هذه القواعد
أن يفكر طويلا في التبعة الكبرى الملقاة على عاتقه من جراء
ابداء رأيه ويتمعن النظر ويدقق الفكر في نصوصها وما يمكن
أن تحتمله من المعاني والتأويلات لأن يكتفى منه بنظرة
سطحية منخذ عايه بعض ألفاظها كاستقلال والدستور والتمثيل
الخارجي ثم ينشر رأيه في الناس . وبهذه المناسبة لا يفوتنا
لفت النظر الى عدم الاخذ بالمعبارات التي تصدر تفسيراً لتلك

القواعد ولا بما يسميه الحاملون للمشروع تأكيدات فان هذه التفاسير والتأكدات غير ملحقة بالقواعد ومن المسائل الأولية أن كل ما ليس منصوصا عليه في العقد لا يقيّد المتعاقدين وكل ما يصدر شفويا من المتعاقدين وقت التعاقد ولا يدخل في نصوص العقد لا يصح الأخذ به والبناء عليه

ولا يفوتنا اننا الآن امام تعاقد مع انجلترا وهي دولة لها أساليب خاصة في تفسير المعاهدات وتبرير الاخلال بها ويخطئ الذين يقولون ان السياسة الانجليزية قد رجعت عن فكرة التوسع في الاستعمار وبسط النفوذ ويكفي لادحاض هذه الفكرة ان ينظر الانسان الى ماأضافته انجلترا الى البلاد التابعة لها أو الوافعة تحت نفوذها وسيطرتها بمعاهدات الصالح الحديثة ولم يصدر من سياسة انجلترا الرسميين ولا من حكومتها أى تصريح أو أى عمل من شأنه تبرير القول بعدمول انجلترا عن التوسع فى الاستعمار وبسط النفوذ كما يزعم البعض .

قواعد الاتفاق

ان هذه القواعد تؤدي الى اتفاق :

- (١) — خال من المزايا بالنسبة لمصر.
- (٢) — يتضمن تمسك انجلترا بحماية سنة ١٩١٤ وقراراً ضمنياً من مصر بهذه الحماية .
- (٣) — ينظم هذه الحماية ويسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية .
- (٤) — يتضمن اقرار مصر لاتفاقية السودان المنعقدة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وستكام على هذه النقط جميعها .

النقطة الاولى

نقول أن هذه القواعد تؤدي الى اتفاق خال من المزايا بالنسبة لمصر ولسنا في قولنا هذا مبالغين أو متسرعين في الحكم لأننا نتمدر أمام العالم وأمام التاريخ وأمام ضمائرنا وأمام

الله تبعه ابداء الرأى فى هذا الشأن العظيم . ومن يقدر
هذه التبعة حق قدرها لا يستطيع أن يبالغ أو يتسرع
فى الحكم .

أنصار هذا الاتفاق يقولون أن المشروع بمطى مصر
المزايا الآتية :

أولاً - الاستقلال

ثانياً - التمثيل السياسى

ثالثاً - المجلس النيابى

رابعاً - التخلص من الموظفين الأجانب

خامساً - حرية التصرف فى مالىتنا

سادساً - الجيش والاسطول

سابعاً - إلغاء الامتيازات الاجنبية

ثامناً - دخول مصر فى عصبة الأمم

وسنبين فيما يلى أن لا شىء من ذلك فى القواعد

المعرضة

أولا - منريية الاستقلال

أن الذين تهافتوا على انقول بوجود الاستقلال في قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدي الى حكم صحيح . ومن الغريب أنهم على اختلاف أماركنهم ومنهم اتبعوا في بحثهم جميعا طريقة واحدة واعتمدوا على أدلة واحدة ثم وصلوا الى نتيجة واحدة هي وجود الاستقلال .

أغفلوا الكلام جميعا على ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ثم تناولوا من بين حقوق انجائراالكثيرة في قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التي تريد أن ترتبها لنفسها على الارض المصرية واخذوا في تصغير شأنها وقالوا ان لكل منها نظيرا عند بعض الدول المستقلة . هكذا قالوا ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر .

ان ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هي أهلية الدولة المستقلة لمباشرة اعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها فاذا

زالت من الدولة هذه الاهلية أو تحدت دائرتها بتدخل
دولة أخرى فلا استقلال .

مثل الدولة المستقلة مثل الرجل الرشيد فله وحده حرية
التصرف في شئون نفسه دون الخضوع لسلطان آخر وأما
الدولة الناقدة الاستقلال فتأبها مثل القاصر أو الشخص الخاضع
في تصرفه لمشرف فهي لا تملك لنفسها التصرف أولا تملكه
وحدها لان دولة أخرى تقوم منها مقام الوصي أو المشرف .
فدع الآن جانبا حقوق الارتفاق التي تريد انجلترا أن
ترتبها لنفسها على أرض مصر . ثم فتش في القواعد عن اهلية
مصر السياسية فلا تجدها الا معدومة أو على الأقل محدودة .
تجد انجلترا تقوم منها مقام الوصي فهي التي تدير سياستها في
الداخل اذ انها أخذت حق وضع النظام الداخلي للحكومة
وهي التي تدير السياسة في الخارج لانها قيدت سفيرنا بقيود
لا قبل له باحتمالها . بقيود تؤدي حتما الى مباشرتها لاعمالنا
الخارجية وسنبين في موضع آخر الافتيات على مصر في
أهليتها

اغفلوا الكلام على ميزة الاستقلال وأخذوا النص
القائل « باعتراف إنجلترا باستقلال مصر كدولة ملكية
دستورية ذات هيئات نيابية » وقالوا ان هذا النص اعتراف
من إنجلترا بالاستقلال - على ان نظرة دقيقة في نصوص
القواعد تجعل الناظر يحكم بأن هذا النص معدوم الفائدة
لمصر . ولكي نبين ذلك نقول :

١ - تقول الفقرة الاولى من البند الثالث « تعقد معاهدة
بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها
باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية »
ثم تقول الفقرة الثانية من البند الثالث « تبرم بموجب هذه
المعاهدة نفسها مخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتم بمقتضاها
بريطانيا العظمى ان تمضد مصر في الدفاع عن سلامة
أرضها . . . الخ

فهناك اذن شيان . معاهدة ومخالفة والمعاهدة سابقة
للمخالفة وما دام الاعتراف باستقلال مصر مشروطا في
المعاهدة دون المخالفة التي تأتي بعدها في الترتيب فلا قيمة

للاعتراف وسنبين فيما بعد ان المحلفة المقصودة هي مخالفة
بنظام حماية مقررة .

٢ - ان الاعتراف بنصه هذا لا ينصب على وصف السيادة
فانما هو ينصب على وصف حكومة الدولة فان القانون الدولي
يقسم الدول لاربعة اقسام : فمن حيث تكوينها الى دول
بسيطة كفرنسا وايطاليا ومركبة كالولايات المتحدة وسويسرا .
ومن حيث سيادتها الى دول تامة السيادة وناقصة السيادة .
ومن حيث شكل حكومتها الى ملوكية وجمهورية والملوكية
تنقسم الى مطلقة ودستورية . ومن حيث قوتها الى دول
كبرى ودول صغرى

فالاعتراف الوارد في النص لا ينصب على غير شكل
الحكومة ولو كان الاعتراف منصبا على السيادة لقيل « تعترف
انجلترا لمصر بالاستقلال كدولة ذات سيادة تامة »

أما القول بأن الغرض من الوصف هو بيان أن انجلترا
لا تتعاقد مع حكومة غير دستورية فهو قول مردود اذ أن

معاهدات انجلترا كثيرة وليس فيها هذا النص وفوق ذلك
فان الغرض كان يتحقق باضفة وصف السيادة مع وصف
الحكومة

٣ - على أن الاعتراف بالاستقلال وقت التعاقد لا قيمة
له حتى ولو جاء صريحا واضحا مقصودا به السيادة التامة
اذ المعول عليه نتيجة العقد

يشترط القانون الدولي لصحة انعقاد عقد الحماية أن
تكون الدولة المراد وضعها تحت الحماية حائزة للاستقلال التام
حتى تكون ذات أهلية للتصرف في سيادتها أو في شيء
من سيادتها للدولة الحامية . فمثل الدولة المحمية كمثل من يريد
أن يبيع عقارا له فشرط البيع أن يكون المتصرف مالكا للعقار
وقت العقد وكما ان زوال الملكية عن البائع وانتقالها الى
المشتري هو نتيجة عقد البيع فان زوال السيادة أو انتقالها
الى الدولة الحامية هو كذلك نتيجة عقد الحماية

وفي التاريخ أن فرنسا بعد أن وضعت حمايتها على تونس
في سنة ١٨٨١ نازعتها انجلترا في صحة هذه الحماية معتمدة

على أن تونس لم تكن مستقلة استقلالاً تاماً وقت التعاقد
مع فرنسا على الحماية فأخذ رجال السياسة الفرنسيون في إقامة
الادلة على أن تونس كانت مستقلة استقلالاً تاماً وقت التعاقد
وأوردوا ضمن أدلتهم تصريحات رسمية من رجال إنجلترا
ولقد قدمت لنا اليابان دليلاً تاريخياً على صحة ما نقول
إذا أنها عقدت في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤ معاهدة مع امبراطورية
كوريا اعترفت في أحد بنودها باستقلال هذه البلاد وجردتها
ببقية البنود من حقوق السيادة واعتبر العقد حماية بالرغم
من خلوه من لفظها وبالرغم من النص فيه على الاستقلال

وإذا كانت إنجلترا لا تحذو حذو اليابان في الاعتراف
باستقلال مصر في المعاهدة والمخالفة كما اعترفت اليابان باستقلال
كوريا في معاهدة حمايتها فذلك لأن إنجلترا تتمسك بحماية
سنة ١٩١٤ وتعتبر استقلالنا ضائعاً من ذلك التاريخ فلا يتأتى
لها إذن أن تعترف به اليوم

نخرج من هذه النقطة بأن القواعد المعمونة لا تشمل
الاستقلال بل هي لا تفي من نص الاعتراف إنما بالاستقلال.

ثانيا - مزيت التمثيل السياسى

تقول الفقرة الاولى من البند الرابع « تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطوة لا تتفق هى والمخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتعهد كذلك ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية »

ان القيود الثلاثة الواردة فى هذه المنحة تجعلها لا قيمة لها :

فملى مصر ألا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطوة لا تتفق هى والمخالفة . والمخالفة هى المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من البند الثالث وهى مجهولة البنود والشروط عندنا الى الآن غير انها فى جوهرها مخالفة على حماية كما سنبين ذلك فمصر اذن ملزمة فى علاقاتها الخارجية احترام مخالفة الحماية

وعلى مصر ألا تتخذ خطة توجد صعوبات لبريطانيا . وكلمة
صعوبات لا حد لها ولا تعريف . فلا يجترأ بمقتضى هذا النص
الواسع أن تدخل فيه أى عمل سلبى أو إيجابى من أعمال
سفيرنا

وعلى مصر ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار
بالمصالح البريطانية

أى اتفاق : سواء أكان هذا الاتفاق متعلقا بالمسائل
التجارية أم الصناعية أم الفنية .. ومن المعلوم ان مصر كانت
ممنوعة فقط من عقد الاتفاقات السياسية وما عدا ذلك
فقد كانت حرة فى اتفاقاتها

أما المصالح البريطانية على هذا الاطلاق فلا حد لها ولا
دائرة تحصرها فعلى سفيرنا المسكين أن يلاحظ مصالح
انكلترا نفسها وايرلندا وكندا واستراليا ونيوزيلندا والهند
والعراق وفلسطين وجنوب افريقيا وباقي ممتلكات بريطانيا
ومستعمراتها المبعثرة فى جميع القارات والبحار . وعليه مراعاة
مصالح انكلترا وأصدقائها — كل هذه المصالح تدخل فى

النص . كل المصالح من سياسية وتجارية واقتصادية وصناعية
وحرية واستعمارية .. الخ . فهذه القيود الثلاثة الخاضع لها
التمثيل الممنوح حقه لنا كما يستفاد من وضع النص تجعل
هذه المنحة عديدة القيمة

وستأخذ انكثرا الضمانات اللازمة لاحترام هذه القيود
عند وضع أحكام هذا التمثيل - ولن تكون هذه الضمانات
الا بتعيينها للسفير أو اشتراكها أو استشارتها في تعيينه
ولن تكون هذه الضمانات الا بعزلها للسفير أو تغييره . أو
البدء رأيها في تغييره . ولن تكون هذه الضمانات الا بايجاد
مستشار لها في السفارة حتى يراقب خطوة السفير لئلا يخالف
المخالفة أو يوجد صعوبات لبريطانيا . ولن تكون هذه
الضمانات الا باشتراط ضرورة موافقة انكثرا على عقودنا
أو بعبارة أخرى على لزم عقودنا أو باشتراكها معنا في عملنا
ولا ننسى ان انكثرا في حل من عدم بيان الصعوبات
أو المصالح لان ذلك من استمرارها التي لا يصح لاحد
الاطلاع عليها

فهذا الحق الممنوح لا قيمة له الا أنه سيكون بابا واسما
للتنفقات الباهظة وسنرى ان نصوص هذا الحق مؤيدة
للاحماية الانكليزية منفذة لمقتضى وجودها !!!

ثالثا - منية المجلس النيابي

ياخذ أنصار المشروع هذه المزية من النص القائل
« كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية » . ومن نص
البند السادس من القواعد الذى يقول : « يعهد أيضاً الى
الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة
مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا النظام
أحكاماً تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية
وتقضى أيضاً بحرية الاديان لجميع الاشخاص وبالحماية
الواجبة لحقوق الاجانب »

ان انجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل فى
أمرنا الداخلية بسيادة مصر الداخلية ليست اذن ملك

لها كما هو الحال في الأمم المستقلة استقلالاً داخلياً وانما هذه
السيادة مشاولة بتدخل إنجلترا .

ان الجمعية الوطنية المنصوص عليها في المعاهدة هي التي
ستضع القانون النظامي ويتحتم عليها ان تضعه . وان هذه
الجمعية ستضع قانوناً نظامياً ينص على مسائل مخصوصة .
ولو كانت المعاهدة تجرى على قاعدة احترام استقلال
مصر الداخلى لا غفل مثل هذا النص في المعاهدة وكان
لمصر وحدها بما لها من حق السيادة ان تحكم في ضرورة
وجود قانون نظامي جديد وفي مشتملات هذا القانون
النظامي !

ان إنجلترا أخذت بهذه النصوص حق التدخل في
أمورنا الداخلية فالقانون النظامي سيكون نتيجة المعاهدة
— نتيجة اتفاق بيننا وبين إنجلترا والقانون النظامي سيشمل
فصراً مما حتمت إنجلترا وجودها . وليس هذا الا افتياتاً
على سيادتنا الداخلية

نعم — اننا نريد أن نغير قانوننا النظامى لانه لا يحقق
مبدأ سيادة الشعب ولكننا لانريد ان يكون التغيير نتيجة
اباحة من انجلترا لنا . ونريد أن نضع نصوص هذا القانون
ولكن لانريد أن يكون لانجلترا تدخل فى وضع هذه
النصوص .

واننا لالاحظ هذه الملاحظة جريا وراء فكرة
نظرية ولكن لان هذا التدخل من انجلترا سيكون له
نتائج خطيرة فى الحال والاستقبال اذ أنها بهذا الحق
تستطيع ان تتدخل فى وضع القانون النظامى وفى تغيير
نصوصه عند ما تقتضى مصالحها ذلك !

على ان هذه النصوص لا تؤيد مذهب القائلين بجزية
المجلس النيابى من عدة وجوه .

١ - ان الجمعية الوطنية التى ستضع القانون مجهولة عندنا
وهى لا تكون بالانتخاب العام ولو كانت بالانتخاب العام
لنص على ذلك ووصفت بأنها جمعية وطنية منتخبة بالاقتراع

العام — وإذا تقرر أنها غير منتخبة فإنجأترا سنجمع لنا
أنصار سياستها من المصريين وتشكل منهم جمعية وطنية
لوضع هذا القانون النظامي . واقد رأينا ان الصدر الاعظم
فريد باشا عند ما عز عليه عقد مجلس المبعوثان ليعرض عليه
شروط الحلفاء قد شكل جمعية وطنية من أنصار سياسته
أقرت هذه الشروط :

فاذا كانت الجمعية التي ستضع القانون هي جمعية من
صنائع انجأترا فلن يكون القانون الا نوعاً آخر من قوانين
مجلس الشورى والجمعية التشريعية وقوانين الانتخاب المختلفة
التي وضعتها انجأترا .

ب — ان هذه الجمعية الوطنية ستضع قانوناً نظامياً
يتضمن أحكاماً تقضى « بالحماية الواجبة لحقوق الاجانب
وحرية الاديان لجميع الاشخاص »

فإنجأترا التي ستنقل لها حقوق الاجانب على اختلاف
أنواعها من امتيازات وحقوق مالية واقتصادية ستدخل في
وضع القانون النظامي طبعاً لضمان حماية هذه الحقوق المختلفة

ستتضع نصب عيذها كل ما يهم الاجانب وتتدخل في وضع
أحكامه محافظة على حقوقهم . ولو توسعت انجلترا في هذه
الحقوق وهي لا بد متوسعة لامكنها الاشتراك في جميع مواد
القانون النظامي .

أما ضمان حرية الاديان فباب آخر يمكن انجلترا أن
تدخل منه الى القانون النظامي

ج — ان انجلترا رسمت لنا في النص الابواب العامة
الواجب السير عليها في وضع القانون النظامي وبالتدقيق في
هذه الابواب التي ذكرتها نجد انها لم تدرج المبدأ نفسه
ولكنها أدرجت فرع المبدأ أو تطبيقه من أحد وجوهه

فمسئولية الوزراء فرع من سيادة الشعب وتطبيق لها
فبدلاً من أن يقول النص . « أحكاماً تقضى بتقرير سيادة
الشعب » قال « بمسئولية الوزراء » مما يدل على أن المراد
تقرير سيادة الشعب في حال من احواله فقط دون الاحوال
الآخري .

ان سيادة الشعب تقتضى مسئولية الوزراء وتقتضى أن تكون الامة وحدها صاحبة الكلمة العليا فى سن قوانينها على اختلاف أنواعها فالنص قرر فقط الشق الاول دون الشق الثانى وهو الالهم مما يدل على ان انجائرا لا تريد ان تكون الامة المصرية صاحبة الحق فى وضع قوانينها أضف الى ذلك ان مسئولية الوزراء قد تحاط بشروط تجعلها فى حكم العدم

وكذلك حرية الاديان فانها فرع من الحرية الشخصية تتضمن عددا كثيرا من انواع الحرية كحرية الصحافة وحرية الخطابة وحرية الفكر وحرية التعاليم . فكل هذه الانواع تدخل فى باب الحرية الشخصية . فالنص اقتصر على تحميم احترام حرية الاديان دون الانواع الاخرى من الحرية مما يدل على ان انجائرا مصررة على ابقاء قانون المطبوعات وتحريم الاجتماعات . . الخ

د — ينص البند التاسع من قواعد الاتفاق على « ان التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا

العظمى والدول الاجنبية يعمل به بمقتضى أوامر عالية تصدرها الحكومة المصرية » فهذا خرق كبير فى القانون النظامى فان اتفاقات انجلترا مع الدول ستتناول أشياء كثيرة لا حصر لها وستتوسع انجلترا فى تفسير لفظ « تستلزمه » توسعا مسموحا دون أن تكون لازمة بابداء سبب الازوم --- فهذا التشريع مستثنى من اختصاص الهيئة التشريعية وهو استثناء كبير فضلا عن ان انجلترا ستتجد فيه فى المستقبل بابا واسعا لئلا يمنع فى عرض أى قانون على الهيئة التشريعية بحجة أنه من مستلزمات اتفاقها مع الدول.

هـ — ان القاعدة السابقة تفيد ان تشريع الهيئة التشريعية المصرية سيطبق فيما بعد على جميع الاجانب فى مصر .
فبحجة مصلحة الاجانب التى هى من شؤون انجلترا تستطيع انجلترا أن توقف تنفيذ أى قانون تصدره الهيئة التشريعية ويكون لها حينئذ الرأى الاعلى فى قوانيننا
وان النص فى البند الثالث من الاتفاق الخاص بالقانون النظامى « على الحماية الواجبة لحقوق الاجانب » ونص

البند السابع الذى يفيد ان تشريع الهيئة المصرية التشريعية سيعطى على جميع الاجانب . ان هذين النصين ستحقق بهما انجائرا هيئة تشريعية كاهيئة التى رسمها اللورد كرومر فى أحد تقاريره أو كاهيئة التى وردت فى التقرير الشهير لاسير برويت . وكلا المشروعين هادم للسيادة المصرية مقرر لسيادة الاجانب علينا أي لسيادة انجائرا

و - ان حق تدخل انجائرا لمنع تطبيق القوانين المصرية أو لمنع تنفيذها بحجة الاجحاف هو من أشد الضربات قسوة على الهيئة التشريعية فان القانون الذى تخرجه هذه الهيئة يكون دائما عرضة لمنع تطبيقه أو تنفيذه بحجة الاجحاف بالاجانب . والاجحاف كلمة عامة لاحد لها تستطيع انجائرا أن تفسرها حسب ما يترأى لها . فهذه القيود الهائلة التى أحاطت انجائرا بهذا القانون النظامى قد جعلنا نترحم فيما بعد على قوانين مجلس الشورى والجمعية التشريعية ومجالس المديريات ! !

أصنف الى ذلك كله القيود الثقيلة التى سنوضحها عند

كلامنا عن المستشار المالى والموظف المطلوب اقامته في وزارة
الحقانية فان هذه القيود ستجعل الهيئة التشريعية الموعود
بها هيئة تمثيلية لاهيئة تشريعية محترمة الكلمة

فزة المجلس النيابى اذا معدومة !

رابعاً - مزيتة التخلص

من الموظفين الاجانب

تنص الفقرة السابعة من البند الرابع للقواعد على
ما يأتى « الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين
وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة قبل
العمل بالمعاهدة باى مدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم
أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد
العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى
يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص

زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى وفى حالة
عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى احكام التوظيف
الحالية بغير مساس « هذا هو نص المادة وهو يفيد .

ا — ان رغبة الحكومة المصرية مقيدة بصفة « ضابط »
وصفة « موظف ادارى » فلا يدخل فى النص غير الضباط
والموظفين الاداريين ومن عداهم فهو باق اوان الحكومة
لا تملك اخراجه

لا تملك الحكومة اخراج الموظفين القضائيين ولا
الفنيين ولا من تسميهم الحكومة الانجازية موظفين اداريين
وهم فى الواقع اداريون ولا نظن ان لنظ ضباط مع وصفهم
باداريين يراد به ضباط الجيش والا لقييل « الرجال
العسكريون »

ب — وهذا الحق مقيد باشتراط غرامة كبيرة على
الحكومة المصرية لى كل موظف يترك الخدمة

ج — والحق ممنوح لمدة سنتين فقط — وما دام ان
هناك غرامة ثقيلة فان ميزانية مصر ستضيق عن اخراج

جميع الضباط والموظفين الإداريين في مدة السنتين . اللهم
الا اذا رخص المستشار المالى بعقد قرض لمصر

د - ليس خروج الموظف الزاميا بل يصح أن ترغب
الحكومة المصرية ولا تتحقق رغبتها وذلك يستفاد تماما
من قول النص « يجوز انتهاء خدمتهم » فالجواز واقع على
انتهاء الخدمة - ويستفاد الجواز أيضا من قول النص « يمنع
للموظفين الذين يتركون الخدمة » فالتمييز بلفظ « يتركون »
يفيد ان الموظف لا يخرج من الوظيفة رغم ارادته

هـ - ان انجلترا احتفظت بوظيفة مستشار مالى ووظيفة
موظف آخر هو موظف وزارة الحفانية وقد عهد اليهما بكل
الاختصاص الذى يحقق تحكم انجلترا فى كل شىء ،

و - أضاف الى ذلك كله ان انجلترا باشتراطها بقاء أحكام
التوظيف الحالية اذا لم يستعمل هذا الحق فى السنتين قد ضمنت
الى الابد بقاء الوظائف الانكليزية الاخرى والوظائف
الإدارية التى لم يستغن عن موظفيها فى السنتين . فلا توجد
اذا مزية للمشروع من هذه الوجهة !

خامسا - من حرية التصرف في الماليت

هذه المزية معدومة منه أيضاً للأسباب الآتية :

ا - تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع بالقواعد على ما يأتي « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه في الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التي لأعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التي قد ترغب في استشارته فيها » ا - فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة

تعيين مستشار مالي لها باتفاقها مع الحكومة الانجليزية ويفرض أيضا اضافة اختصاصات صندوق الدين الى المستشار - فوظيفة الاستشارة اذن وظيفة دائمة لاوقمية

ب - مادام لدينا مستشار مالي فلا يهم البحث عما اذا كان المقصود الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد في الفقرة السادسة من البند الثامن التي تقول « التغييرات

اللازمة في صندوق الدين » - لا يهمننا هذا البحث لا نناعرف
لغة انجلترا عند تعبيرها بلفظ مستشار . نعرف ذلك من
تعريف اللورد جرنفيل لهذه الكلمة في تلفرافه المشهور .
ونعرف أيضاً معناها من الكتاب الذى ألفه اللورد مانر
واضع القواعد فان القاموس السياسى الانجائزى يقول ان
كلمة المستشار أمر يجب أن يُطاع

وان انجلترا لم تستخدم في التعبير « لفظ مستشار » وفعل
« استشار » الا للدلال على مرادها .

تريد ان تقول لنا بهذا التعبير . انى أقصد المستشار
الذى تعرفونه أمراً فى ميزانيتكم متصرفا فيها كما يحب ويهوى .
تريد ان تقول لنا انى أقصد معنى الكلمة حسب قاموس
سياسى ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها وانكم تعرفون
لغى السياسية حق المعرفة من تلفراف اللورد جرانفيل
وكتاب اللورد مانر وسوابق عمل المستشار فلا يحق لكم
ان تفسروها بغير لغى . وليس أدل على صحة ما تقوله لنا
من انها عبرت فى الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ

الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على انها تريد أحكاماً
مخصوصة لكل من اللفظين

ج — اننا لم نفهم التعبير بلفظ « في الوقت اللازم »
الوارد في النص . فهو قيد خاص بهذه الفقرة لانعرف المراد
منه . ويلاحظ ان هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل
لجميع البنود وهو قيد عمليق تنفيذ المعاهدة على انفاذ الاتفاقات
مع الدول الاجنبية فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج في
سريانه للاشارة اليه في بند خاص

و — ان انكترا هي وحدها التي استفادت من ايراد
هذا النص في المعاهدة فانها ضمنت حق ايجاد رقابة لها على
المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما أنها ضمنت أن تكون
صاحبة الكلمة في تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله الا برضاه
من عينه

هـ — ولا عبرة بما جاء في النص من انه « يكون تحت
تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى

التي ترغب في استشارته فيها » - لاعتبرة بهذا النص فأنه
من أجل السياسية التي لا تردى المعنى الظاهر وإن انكثرا
ما تممت التعبير بلفظ « استشارة » مرتين في هذه الجملة
القصيرة إلا لتدانا على مرادها الحقيقية من النص

والذي يؤيد ذلك ما جاء في أقوال عارضى المشروع من
أن اللورد ملر هو الذي حتم ادخال هذا النص وتشدد في إبقاءه
فنحن إذا لم نكتسب شيئاً من الوجهة المالية وبذلك
يكون القول بأننا سنكون أحراراً في إنشاء المدارس التي
نريدها وتوسيع التعليم وهما باطلا لأن المستشار سيقف أمامنا
في كل مشروع من هذا القبيل

سادسا - مزية الجيش والاسطول

من يسمع هذه الكلمات يظن أن الجيش والاسطول
يكونان بيدنا

ليس المهم أن يكون الجيش وافر العدد والاسطول
هوا ولكن المهم أن يكون أمرهما بيدنا نتحكم فيهما . لا يسير أن

ولا يتحركان الا بإرادتنا .. فهل هذا ما يمكن أن يتحقق
بإتفاقنا مع انجلترا ؟

ان انجلترا التزمت بمعاصدتنا والزممتنا الدخول معها في
كل حرب كما هو مقتضى الفقرة الثانية من البند الثالث للاتفاق
فهى اذن ستعقد معنا محالفة لاجل هذا الغرض .
للاجل أن تكون فى مأمن من خطر التزامها بمعاصدتنا
وفى أطمئنان على استمدادنا للقيام بالمساعدة المفروضة علينا اذا
حاربت هى . وعلى أن تقدم لها كل المساعدة التى فى وسعنا
فكيف إذن تضمن هى ذلك ؟ لاشك انها ستتولى تنظيم
جيشنا وتوريد الاسلحة وستقوم بتدريبه وكذلك الاسطول
فهى اذن بحكم هذه المحالفة ستضع يدها على قوانا البرية
والبحرية لتكون فى مأمن من مستلزمات المحالفة المنوية .
نحن نقول ذلك الآن . نقول ان الجيش والاسطول
سيكونان بيد انجلترا ويدها وحدها . لان المحالفة المنوية
تقتضى ذلك وتقتضيه بحق . فما دام اننا سلمنا لها بحق
معاصدتنا وتمهدنا لها بتقديم المساعدة فى حروبها كان لها

أن ترتب حقوقاً على الجيش والاسطول لتضمن تفاظ أحكام
المخالفة المنوية . فلا توجد مزية بالنسبة للجيش أو الاسطول .
اللهم إلا أن حليفنا ستعمل على زيادة الجيش وإيجاد بحرية
لنا لتستخدمها في حروبها وتكليفنا نفقات باهظة على الجيش
والاسطول الموعودين فيكون لها وحدها الغنم وعليها الغرم
سابعاً - مزية الغاء الامتيازات الأجنبية

لأندرى كيف يكتب أولئك الذين يبشرون بالمشروع
فهم يسمون نقل الامتيازات الى انجلترا الغاء لها ويسمون
حصول انجلترا على حقوق بسبب هذا الالغاء المزعوم توسعاً
في سيادتنا

ان انتقال الامتيازات الى انجلترا يضرنا ضرراً فاحشاً بل
هو وحده كاف لاضاعة استقلالنا اذا كانت شىء باق منه
فان انجلترا ستتحكم في امورنا الداخلية جميعها بحجة
حماية الاجانب وستشل كل قانون . وتتدخل في كل قانون
وتدنوس كل نظام . كل ذلك لحماية الاجانب . وستتدخل في

البوليس والداخلية والقضاء والتشريع لحماية حقوق الاجانب
فهو يسمى هذا الغاء للامتيازات أم يسمى احتكار انجلترا
للامتيازات الاجانب احتكارا لا يكون بعده لمصر استقلال؟
ان الدول لا تملك دون ارادة مصر حق التنزل لانجلترا
عن هذه الامتيازات . ذلك لان مصر صاحبة مصلحة في
الامر ويمسها التنزل مساسا سيئا لذلك فمن لا يرى رأى
الذين يقولون بحق الدول في هذا التنزل مادام يتقرر ان
التنزل يمسنا

أما القول باننا كنا في السابق نحتاج لمداولة عدة دول
وسنصبح بالاتفاق لا نحتاج لمداولة أكثر من دولة واحدة
القول بذلك غير وجيه لان انجلترا اخذت منا بهذه الوسيلة
حقوق سيادتنا كلها. وضمنت بقاء هذه الحالة باشتراطها في
الفقرة الثانية من البند الثامن من القواعد ان يؤسس قانون
الجنسية المصرية على قاعدة النسب .

أما الدول فما طمعت قط في الاعتداء على شيء من
الحقوق الاصلية لسيادتنا وما كانت انطمع فيها

فالامتيازات اذن باقية وستصبح اذا تم الاتفاق بين
فكى الاسد ولا يكون لنا أمل فى الغائها

ثامنا - منزلة الدخول فى عصبة الامم

أن كندا واسـتراليا وأفريقيا الجنوبية ونيوزلندا
والهند أيضا كل هذه البلاد أعضاء أصليون فى جمعية الأمم
فأنجلترا تريد بنا ما تريد به الهند فهل هذا يعتبر منزلة بوجه
من الوجوه ؟

ان إنجلترا تريد بنا ما أرادت به الهند . تريد ان تتمم
يدخولنا فى عصبة الأمم عقد مستعمراتها . وتريد أيضا ان
تربطنا بالمعاهدة والمحاكمة المشروع فيهما معنات طبقا لقواعد هذا
الاتفاق . اذ ان من الشروط الاساسية للدخول فى عصبة
الأمم والبقاء فيها احترام الاتفاقات المعقودة بين أعضاء العصبة
فلا منزلة اذن من دخولنا عصبة الامم خصوصا اذا
كانت إنجلترا هى التى تريد ان تقدمنا اليها كما قدمت قبلنا
أو عضدت بقية المستعمرات المذكورة سابقا

الى هنا بينا ان المشروع خال من المزايا بل ان هذه
المزايا الخيالية تخبيء خطرا عظيما وشرا مستطيرا . فلننتقل
بعد ذلك الى النقطة الثانية

النقطة الثانية

نقول ان قواعد الاتفاق تتضمن تمسك انجلترا بحماية
سنة ٩١٤ و اقرارها ضمنيا لهذه الحماية

أعلنت انجلترا حمايتها على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ٩١٤
ورببت لنفسها حقوقا فيها بناء على هذه الحماية كحقوق تعيين
الحاكم الشرعى وترتيب الوراثة وفي مؤتمرات الصالح حصص
من الدول على الاعتراف بحماية ١٨ ديسمبر سنة ٩١٤
المذكورة فهذه الحماية عزيزة عليها ومن أجل ذلك فهي
متمسكة بها ولا تكتفى باستبدالها بحماية أخرى تبتدىء من
تاريخ الاتفاق المنوى

وقد رأى اللورد مانر نفور المصريين من الحماية فارادأ أن
يدخلها عليهم فى هذا الاتفاق بطريقة لا يشعرون بها . ومن
أجل ذلك ضمن القواعد اشارة الى هذه الحماية دون أن

يذكرها بلفظها كما انه ضمنها أحكام هذه الحماية حتى يكون قبول المصريين للقواعد وبعبارة أخرى للاتفاق المبني على هذه القواعد اقرارا لهذه الحماية المدسوسة والادلة على ذلك كثيرة

١ - . جاء في البند الاول من قواعد الاتفاق مانصه « لاجل ان يبني استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا »

هذا النص يفيد وجود علاقات سابقة على الاتفاق ویراد تحديدها بدقة - ولا يمكن ان يكون المقصود بالعلاقات الاحتلال الانجليزى الواقع فى سنة ١٨٨٢ لان هذا الاحتلال لا ينشئ علاقة قانونية بيننا وبين انجلترا فضلا عن ان الحماية جيبته وانما المقصود بالعلاقات هو ما تدعيه انجلترا من وجود حماية لها على مصر نشأت بموجب اعلان ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وباعتراف الدول بهذه الحماية فى معاهدات فرساي وسان جرمان وسيفرو وبما نص عليه بنوع خاص فى معاهدة سيفر من انتقال السيادة العثمانية اليها . أضف الى ذلك ان هذا التغير « تحديد العلاقات بدقة » هو نفس التغير الوارد

في خطاب السير ملن شينهام الى المرحوم السلطان حسين
وفي خطاب السلطان الى دولة رشدي باشا مما لا يدع شكاً
في ان المقصود بالعلاقات انما هي حماية سنة ١٩١٤ فتمد جاء
في الخطاب الاول مانصه . « وفي عزم حكومة جلالة —
(ملك بريطانيا) — المحافظة على هذه التقاليد (بقصد ترقية
شؤون الأمة المصرية) بل انها موقنة بان تحديد مركز
بريطانيا العظمى تحديدا صريحاً يؤدي الى سرعة التقدم في
سبيل الحكم الذاتي » وجاء في الخطاب الثاني مانصه : « وانا —
(السلطان) — لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية
في مصر تحديدا واضحا مما يترتب عليه ازالة كل سبب
لسوء التفاهم »

ب — تنص الفقرة الاولى من البند الرابع على ما يأتي :
« تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية . . . » ومعنى
ذلك ان مصر تتلقى حق التمثيل الخارجي باتفاقها مع انجلترا
لا يحكم القانون الدولي الذي يخول كل أمة مستقلة استقلالاً
تاماً حق التمثيل الخارجي بدون حاجة الى اتفاق مع أية دولة

أخرى . وان تلقينا هذا الحق من قبل انجلترا مظهر من مظاهر بقاء حماية سنة ١٩١٤ - وقبولنا تلقى هذا الحق بهذه الكيفية باعتبار اعترافا ضمنيا بتلك الحماية

ج - ينص البند الثانى على انه لا يمكن تحقيق الغرض الثانى المبين فى البند الاول وهو تعديل الامتيازات الا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات

والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة فقيام انجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق للحماية سنة ١٩١٤ لا تنا لو سلمنا بالرأى القائل بعدم تمسك انجلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها . أن مفاوضات انجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذى احتفظت به فى خطاب السير ميلن شيهام الى السلطان حسين

ولا يمكن ان يقال أن انجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل

أو التفويض من مصر لأن التعبير بعبارة « لا يمكن » ينفي
فكرة التفويض أو الوكالة

أضف الى ذلك أن القانون الدولي لا يعرف تفويضا
مطلقا كهذا لا يرجع فيه الامر في النهاية الى الدولة التي أعطت
التفويض

فتسليم مصر لانتجائرا بانها وحدها صاحبة الصفة في
المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر
اعترافا ضمنيّا آخر بحماية سنة ١٩١٤

ومن مظاهر تمسك انتجائرا بحماية ١٩١٤ عدم تنزلها عن
مزاكمها في تعيين حاكم البلاد وفي تنظيم وراثته العرش
ان حاكم البلاد هو الذي تتمثل فيه شخصية الامة وهو
مظهر قوميتها . باسمه تصدر القوانين وباسمه تنفذ . وهو الذي
يختار رئيس الوزارة وبين يديه تؤدي الهيئات النيابية والجيوش
البرية والبحرية عين الطاعة لدستور البلاد . فتتصيه يجب
أن يكون بعيدا عن كل تدخل أجنبي . فإغفال قواعد الاتفاق
النص على عدم تمسك انتجائرا بما أسندته لنفسها من حق تعيين

الحاكم الشرعى ورضاؤنا بهذا الاغفال يعتبر اعترافا ضمنيا
بحماية سنة ١٩١٤ التى أخذت لنفسها بامتضاءها هذا الحق

د — ينص البند السادس من قواعد الاتفاق على انه
« يعهد الى الجمعية الوطنية بمهمة وضع قانون نظامى جديد
تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ... الخ »
وهذا النص يفيد تدخل انجلترا فى أمورنا الداخلية ومن
القواعد الدولية المسلم بها انه لا يجوز لدولة ما ان تتدخل فى
شؤون دولة مستقلة لتضع لها نظاما ما تسير بمقتضاه حكومتها
فى شؤونها الداخلية اذ ان وضع النظام الداخلى للحكومة هو
المظهر الوحيد للسيادة الداخلية

ولا يفوتنا ان نلفت النظر الى مسألة فى غاية الاهمية وهى
ان انجلترا باعلانها الحماية على مصر جعلت لنفسها حق التدخل
فى شؤونها الداخلية والخارجية الى أبعد حد ممكن . فالنص
على وضع النظام الداخلى للبلاد مع تحديده ليس له معنى غير
ان انجلترا انما تعطى المصريين بعض الذى أخذته لنفسها
بالحماية . وقرارنا لذلك يعتبر اعترافا ضمنيا بالحماية .

وأغفلت قواعد الاتفاق أمراً جوهرياً وهو النص على عدم
تمسك انكسار الحماية واعتبارها كأن لم تكن كما أنها أغفلت
النص على عدم التمسك بما أخذته من الدول اعترافاً بالحماية
في معاهدات فرساي وسان جرمان وميفرو على الخصوص
ما نص عليه في المعاهدة الأخيرة من انتقال السيادة التركية
إليها ولا يفسر هذا الإغفال بغير تمسكها بالحماية كما أن رضائنا
بالقواعد وفيها هذا الإغفال يعتبر تسليماً ضمنياً بحماية سنة ١٩١٤
وهناك مواضع أخرى تؤيد حماية ١٩١٤ ويعتبر إقرارنا
إياها اعترافاً ضمنياً بتلك الحماية

النقطة الثالثة

نريد أن نبين في هذه النقطة أن القواعد ترمي إلى
تنظيم حماية سنة ١٩١٤ وإنها تضع لها نظاماً يسلب مصر سيادتها
الداخلية والخارجية

لقد جاء في خطاب السير ميلن شيهام إلى المغفور له
السلطان حسين وفي خطاب هذا الأخير إلى دولة رشدي
باشا ما يفيد إرجاء تحديد العلاقات بين بريطانيا ومصر ومعنى
ذلك تنظيم الحماية

ولسكى نبين ان الاتفاق المعروضة قواعده الآن لا يقصد به
الا تنفيذ تلك الرغبة نقول :
يقول ديسبانييه في كتابه « بحث في الحماية » ص ٣١٧
ما ترجمته :

« ان المميز الاساسى للحماية هو تعهد الدولة الحامية بالدفاع
عن البلاد المحمية وما عدا ذلك فانما هي قواعد تختلف بحسب
ما تضمنه الدولة الحامية من الشروط كمقابل لتعهداتها بالدفاع أو هي
على الاخص مزايا تستجلبها الدولة الحامية لنفسها في نظير ذلك التعهد
وان قيام الدولة الحامية بنفسها بمباشرة السياسة الخارجية للدولة
المحمية أو رقابة الدولة الحامية على تمتع الدولة المحمية بمباشرة هذه
السياسة . ذلك حقا من الشروط والمزايا التي تكون للدولة الحامية »
وقد عرف اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية الحماية
في خطبة له عن مصر في مجلس الاعيان البريطاني فقال « ان معانيها
تتفاوت فهي في أقصى طرفها سيطرة سياسية أو ادارية شديدة
وفي الطرف الآخر حالة لا تختلف كثير عن منطقة النفوذ السياسي
ولكنها في جميع حالاتها تنطوي تحت مبدأ واحد وهو انه يجب
على الدولة الحامية ان تدفع عن الدولة المحمية الغارات الخارجية
وتضمن حسن معاملة الرعايا الاجانب وحفظ أموالهم في داخل
البلاد والسيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية والاجنبية
أما الدرجة التي تبلغها الحماية في حق التمرض لادارة البلاد الداخلية
فلم ينص عليها قانون ما فيجب تقريرها في كل حالة طبقا للملاسات

تلك الحالة ،

من ذلك يتبين ان الركن الاساسى للحماية هو فى نظر اللورد كرزون مايقول عنه ديسبانييه وهو تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية وهذا الركن قائم فى قواعد الاتفاق وتضمن البند الثالث من القواعد فى الفقرة الثانية وجوب عمل محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر « وتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها » فهذه المحالفة التى ستتضمن بالطبع مواد متعددة حققت انجلترا الركن الاساسى للحماية

والتمبير بعبارة « تعضد مصر » لا يخرج المسألة عن حقيقةها اذ انه لا يشترط ان يكون دفاع الدولة الحامية عن الدولة المحمية مقصوداً على مجهودات وقوات الدولة الحامية

وان هذا التعبير نفسه هو الوارد فى البند الثالث من معاهدة باردو أو قصر سعيد المعقودة بين فرنسا وباي تونس فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ وبمقتضاها بسطت فرنسا حمايتها على هذه البلاد كما أنه هو نفس التعبير الوارد فى البند الثالث من معاهدة « فاس » الرقيمة ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ المعقودة بين فرنسا ومراكش وبمقتضاها وضعت فرنسا حمايتها على تلك البلاد

أما شرط الرقابة على أمورنا الخارجية أو كما يعبر اللورد كرزون حق السيطرة بالاجمال على علاقات البلاد السياسية

والاجنبية فتتوافر أيضا بالقيود الواردة في التمثيل السياسي
لقد تكلمنا فيما سبق عن القيود التي قيد بها تمثيلنا الخارجي
وهي قيود تؤدي كما بينا الى تدخل إنجلترا في أمورنا الخارجية
بل انها تؤدي الى اننا لا نعمل عملا الا بموافقتها وبهذا تتحقق
السيطرة المشتركة في تعريف اللورد كرزون اذ انها بحجة مخالفة
المخالفة أو منع الصعوبات أو مراعاة المصالح الانجليزية يمكنها
السيطرة على كل شيء بل ان الدول الاجنبية سترانا مع هذه
القيود غير اهل للتعاقد معها حتى لا يضيع وقتها في مفاوضة
تكفي اشارة من إنجلترا لذهابها عبثا أو لقطعها بحجة التمسك
بقيد من قيود التمثيل

يقول الاستاذ مارسيل موى مدرس القانون الدولي العام
بجامعات فرنسا منذ أكثر من عشرين سنة في مؤلفه الموضوع
في سنة ١٩٢٠ والمسمى القانون الدولي الحديث ص ٦٤ ما يأتي :-
« ان ضياع استقلال الدولة المحمية يظهر على الاخص في علاقاتهم
الخارجية بالدول على ان كل تسوية ممكنة بخصوص ذلك فقد كانت
الترنسفال تحت الحماية الانكليزية من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٨٤
وكان مظهر تبعيتها لانكلا متصورا الى مجرد ابلاغ انكلا
نصوص المعاهدة التي تعقدها الترنسفال مع الدول الاخرى وفضلا
عن ذلك فقد استثنى من هذا القيد جميع المعاهدات التي تعقدها
الترنسفال مع حكومة الاورنج »

فيتين من ذلك ان الشرط يتحقق بمجرد ابلاغ الدولة الحماية بعقود الدولة المحمية وشتان بين حالتها المنزوية بهذه القواعد وبين مجرد الابلاغ أما اشتراط انجلترا عايناً أن نعهد بمصالحنا الى الممثل البريطاني عند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومتها فذلك مظهر من مظاهر وجود الحماية . نعم لقد جرت عادة بعض الدول الصغرى ان تعهد برعاية رعاياها في جهة معينة الى دولة ما . غير ان سفير الدولة المعهود اليها لا تكون له صفة تمثيل الدولة صاحبة الرعاية في جميع شئونها كما يكون ممثل انجلترا عند ما يعهد اليه بالمصالح المصرية وفوق ذلك فان مصر ملزمة بان تعهد بمصالحها الى ممثل بريطاني بخلاف الدول الصغيرة التي أشرنا اليها وقد بينا ان انجلترا أخذت على نفسها حق حماية الرعايا الاجانب وحفظ أموالهم وبذلك تحقق شرط اللورد كرزون في تعريفه للحماية ومما يؤيد ان (النظام حماية) عدم تحديد مدة للمحافاة ولا للمعاهدة ولم يعرف التاريخ الى الآن معاهدة أو محافاة ابدية بين دولتين متساويتين ويؤيد رأينا النص الوارد في الفقرة السادسة من البند الرابع الذي يقول . « نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحافاة بين بريطانيا العظمى ومصر بمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين » والمحافاة المشار اليها هي المحافاة التي تضع الركن الاساسى للحماية وهو ركن تعاضد انجلترا مصر في الدفاع عن سلامة أرضها ولا يفوتنا ان سفيرنا مضطرب في علاقاته بالدول الى ألا يتخذ خطياً

لا تتفق هي والمخالفة لانه ملزم في اجراءاته باتباع النصوص والمواد
والمعاني التي ستشملها مخالفة الحماية

وقبل أن ننتقل الى الكلام على شيء آخر نلفت النظر هنا الى
اللاغو في قول الذين يمثلون حالة معاضدة انجلترا لنا المعاضدة المشروطة
في المخالفة بجملة فرنسا عند ما أرادت أن تتعاقد هي وبريطانيا وأمريكا
على عدوان المانيا . نقول ان هذا من لغو القول لان هذه المعاهدة
التي كان مشروعها فيها نجعل نصوص مشروعها فلا يمكن التمثيل بها
مادامت مجهولة فضلا عن ان هذه الدول متساويات في التعاضد

بعد ذلك كله ننتقل الى بيان ما بقي من الحقوق التي أخذتها
بريطانيا العظمى على مصر أو بعبارة أخرى الى بيان تنظيم الحماية
وقبل أن نتكلم على باقى حقوقها نقول ان حقوقها لم تأت في
القواعد على سبيل الحصر لما يأتي

أولا — ان في القواعد طائفة من الحقوق د تلزم لصيانة مصالحها
الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأجنبية «
(الفقرة الاولى من البند الثالث) والحقوق المشار اليها بهذه الفقرة هي
طائفة قائمة بذاتها كما يستدل على ذلك من اعطائها رقما خاصا في البنود
أما منطقة هذه الحقوق فلا حصر لها

لانجلترا مصالح خاصة كما تقول ولا بد أن يكون من متعلقات هذه
المصالح زراعتنا وتجارتنا وصناعتنا . فهل معنى ضمانه هذه المصالح
للخاصة انها تطلب منا نوعا مخصوصا من الزراعة أو تمنع نوعا آخر منها

كما منعت زراعة الدخان . وهل معنى ذلك انها تريد حقوقاً تنكمن بها من تعطيل الصناعة عندنا كما فعلت مرة عندما أردنا صنع القطن عندنا فغضرت على المصانع ضريبة تحمية المصلحة معاملة لانكشير الانجليزية وهل يكون معنى ضمانه هذه المصالح أن تجعل لتجازتها ميزة على البلاد الاخرى ويكون لها شأن في جماركنا . اللهم ان مصالح انجلترا كثيرة فلاندرى ماذا نخبئه لنا السياسة الانجليزية في طي هذه الكلمة الكبيرة وللدول مصلحة في أن يعيش رعاياها في أمن فهل معنى الضمانات التي نعطيها أن تتسلط انكلترا على ادارة الامن العام حتى يأمن الاجانب شر العبث به . وللدول مصلحة في حفظ الصحة العمومية في البلد . فهل معنى هذا ان انجلترا ستتدخل في مسائل الصحة العمومية حتى يأمل الاجانب غائلة الاوباء والامراض المعدية . الخ

ثانياً - ان قواعد الاتفاق المعروضة تتوعدنا فوق المعاهدة بعقد محالفة بيننا وبين انجلترا ومن المعلوم ان المحالفة هي مجموعة شرائط وبنود وستبدع انجلترا أيما ابداع في وضع هذه المحالفة وفي ترتيب الحقوق علينا ووضع القيود لمصر حتي لا يكون بيننا وبين المستعمرات الا الفرق الذي تراه انكلترا لمصلحتها

ثالثاً - ان القواعد المعروضة هي بمثابة رؤوس مواضيع الاتفاق فلانوى وان رؤوس المواضيع تحتاج الى تفصيلات ولا شك في ان انجلترا ستأخذ ما تستطيع أن تأخذه عند وضع التفاصيل

فهذه المصادر الثلاثة ستستخدمها انجلترا لمضاعفة حقوقها ومضاعفة قيودنا وستفسرها كما تشاء سياستها وستصر على تفسيرها لكل منها

وستقول المندوبي حكومتنا الرسميين اذا وقفوا بينها وبين غرضها ما قاله
اللورد ملتراسعد باشا . ستقول لهم . اما أن تقبلوا واما أن ترفضوا
لقد تفاوض المستر تشمبرلان الوزير الانكليزي مرة هي والرئيس
كروجر البويري وقدم التاريخ لنا بهذه المفاوضة درساً جليلاً نعرف
به مقدار تقيد السياسة البريطانية بالشروط التي تعرضها اذا كانت هذه
الشروط لا تكفي لتنفيذ جميع مراميها

جاءت حكاية هذه المفاوضة في كتاب (نفسية الشعب الانكليزي
لايميل بوتني) المطبوع سنة ١٩٠٩ فقد قال . « ان من المستحيل ان
نتبع المستر تشمبرلان الوزير الانكليزي في مفاوضاته الرئيس كروجر
البويري بشأن عقد صلح بين بريطانيا من جهة وجمهورية الترنسفال
والاورنج من جهة أخرى . فقد قدم المستر تشمبرلان شروطه الى
مؤتمرات بلومفنتين فلما قبلها كروجر بعد المقاومة في قبولها زاد المستر
تشمبرلان شروطه وطلب شروطاً أخرى . ولقد أرادت الجمهوريتان
تحكيم مؤتمر لاهاي في الامر فابت بريطانيا بالرغم من انها كانت قد
ارتبطت بالاتجاه الى هذا المؤتمر وانخيراً تمسك المستر تشمبرلان
بسيادة بريطانيا على الجمهوريتين بالرغم من ان مسألة السيادة كانت
مفروغا منها قبل الدخول في المفاوضة اذ ان بريطانيا في مفاوضات
كثيرة سابقة كانت تعترف صراحة بهدم وجودها »

فهل للذين يرون بغير حق ان في القواعد مزايا ان يأمنوا على
بقاء هذه المزايا المزعومة بعد ان يعرفوا حكاية المستر تشمبرلان مع

الرئيس كروجر لاسيما اذا كان اللورد ملتر حفظ لنفسه خط الرجعة بإعلانه الى سعد باشا بانه « يشك في صواب التساهل في بعض الامور » واذا كنا نعلم ان اللورد ملتر مكلف من حكومته درس الحالة والافضاء لها بما يراه دون ان تنقيد الحكومة برأيه ...

بمد هذا البيان ننتقل الى بيان الحقوق التي تأخذها بريطانيا بهذا الاتفاق المعروض

بيننا أن انجلترا تأخذ منا اعترافا ضمنيا بحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأنها تصبح منا بمنزلة الوصي باقرارنا لها على حق التدخل في شؤوننا الداخلية والخارجية كما اننا بينا انها تصر على احتكار امتيازات الدول الاجنبية ليكون الاجانب علة تدخلها الدائم في شؤوننا و بينا فيما قدمنا كثيراً من الحقوق التي رتبها انجلترا لنفسها فنحن لا نريد ان نعود الى ما قدمنا ونكتفي هنا ببيان بعض الحقوق الهامة الاخرى تنص الفقرة الثانية من البند الثالث على ما يأتي .. « تتعهد مصر انها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها أن تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانيء وميادين الطيران ووسائل المواصلات الاغراض الحربية »

فهذه الفقرة ظاهرة المعنى لا تحتاج لتفسير ولا لافصاح . تريد انجلترا ان تأخذ منا كل المساعدة من رجال ومال وقوت ومواد حربية كالقطن الذي ثبت انه من أهمها . ففي الوقت الذي

تقع فيه انجلترا في حرب تكون أموالنا ومحاصيلنا وأولادنا رهن
إشارة من انجلترا . ويكون القطن وهو مصدر ثروة البلاد وقفاً على
انجلترا . تأخذه حكومتنا منا لتعطيه الى انجلترا وفاقاً لهذا العهد .
وفي هذا الوقت يسلب الفلاح المسكين غلاله وتبنه ومواشيه لخدمة
انجلترا . وفي هذا الوقت تعلن الاحكام العرفية في البلاد ويعسكر
الجنود الانجليزية في مقترق الطرق وفي القرى والبلدان يعترضون
المارة ويطلبون منهم جوازات السفر من قرية الى قرية أو من غيط
الى غيط . وفي هذا الوقت تسلب الحربة الشخصية بكل فروعها فلا
كلام ولا كتابة ولا حركة . وفي هذا الوقت يعم الشقاء ويتحكم البلاء
ويقتل الغلاء الفقراء ويتوسطى الحال ونقع في الحال الذي عرفناه
في هذه الحرب . وان يكون الامر مقصوراً على حرب واحدة
أو على دولة واحدة بل ستكون حالة أبدية لا تنكشف عنا . وما
أكثر حروب انجلترا وما أكثر أعداءها . وما أكثر اشتباك مصالحها
مع مصالح الدول الأخرى . وفي هذا الوقت نكون عرضة لانتقامات
عدو انجلترا فيقاتلنا بطائرات تأتي فتلقى علينا الصواعق تقتل الاطفال
والشيوخ والنساء ولا نقول الشبان فانهم سيكونون جميعاً في ساحة
القتال . وتهدم على رؤوسنا هذه المباني الهائلة فنسكن الكهوف حتى
نكون في مأمن من الغارات ونظف المصابيح حتى لا يرانا العدو
وفي هذا الوقت تأتينا الغواصات والاساطيل تخرب الموانئ وتهدم
البلاد وتفتك بالعباد . وفي هذا الوقت يطلق العدو غازاته السامة

فيموت الناس افواجا ويدركهم العبي نارة والحنون تارة اخرى .
أن انجلترا تشتراط علينا كل المساعدة . فهل معنى ذلك ان تكون
المساعدة طبقا لقوانين البلاد أو تكون هذه المساعدة طبقا للواقع ، هل تقدم
لها من الجيوش ما يجيزه قانوننا أو تأخذ منا كل صالح لحل السلاح حتى
ولو كان القانون يعفو عنه ، هل تقدم لها المال الذي في خزانة حكومتنا
أم نعقد القروض لسد الحاجة ما دام في وسعنا عقدا اقروض . هل تقدم
لها القوات والمواد التي تفيض عن الحاجة أو يكون لها حق ارتفق على كل
شيء ؟ لقد رأيناها في الحروب المنصرمة قد أخذت منامات الالوف من العمال
فقطعت عندنا اليد العاملة تقصاها ثللا ورأيناها تضع اليد على المحاصيل حتى
كاد الجوع يعرف بلادنا فهل (كل المساعدة التي في وسعنا) ستكون كذلك ؟
وتضرب انجلترا انسا المثل بالمواني وميادين الطيران ووسائل
المواصلات للاغراض الحربية . فهل تترك لنا انجلترا المواني والميادين
والمواصلات في يدنا مدة السلم أو يكون لها عليها الرقبة الدائمة توقعها
للحرب . ستبين المحالفة المنوية لنا انها ستراقب كل ذلك وهي ستتحكم
في كل ذلك لان الرقابة والتحكم من النتائج اللازمة للحق نفسه
قبل أن هذا التعهد قدمته معمر هدية لا نكتلها حق تتحقق
المساواة وحتى لا نأخذ المحالفة المنوية شكل الحماية ! . قول ليس
له سند من العقل ولا من القانون الدولي ! أي مساواة في هذا التعهد ومعمر
تكون تابعة بقوة هذه المحالفة المنوية لحروب انكلترا . أي مساواة ونحن
لا نستطيع ان نناقش انكلترا في السبب الذي دخلت من أجله الحرب

وجرتنا معها..، أى مساواة ومن يملك وحده اعلان الحرب يملك وحده عقد
الصالح وان يكون لنا فى الصالح صوت فتتولى انكلترا عقده بنفسها مراعية
مصالحها وحدها..، أى مساواة ونحن نرخص لها بوضع اليد على
مراقبتنا وقت الحرب ولا بد لها من مراقبتها والتفتيش عليها وقت
السلم حتى تأمن عليها، وأى كتاب دولي يقول بان هذا التعهد
يخرج الحماية عن شكلها القانوني، لقد بينا ان الركن الاساسى للحماية
يتوافر بتعهد الدولة الحامية أن تعضد الدولة المحمية فى الدفاع عن سلامة
أرضها. وبيدنا ان ما عدا ذلك من الشروط هو مزاي تستحقها الدولة الحامية
فى نظير تعهداتها هذا. فهل هناك مزية للدولة الحامية اسمى فائدة من
هذه المزية؟ اللهم ان الحق بين والباطل بين فكيف يحكمون؟

ب- تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتى : « تمنح مصر
بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية للحماية مواصلاتها
الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه القوة وتسوى ما
تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى
وجه من الوجوه احتلالا عسكريا بالبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر »
بهذه المنحة ضمنت الحكومة الانجليزية بقاء احتلالها الى الابد
وحولت احتلالا عسكريا مؤقتا الى احتلال نظامى مؤبد . بهذه
المنحة برئت ذمة انكلترا من جميع تعهداتها لنا بالجلء . من سبعة
عهدا ووعدا كانت كالشوكة فى جوف سياستها المصرية !
وان لهذه المنحة مثيلا فى معاهدة باردوا وقصر سعيد المحقودة

بين تونس وفرنسا (المادة ٣ معاهدة) غير ان فرنسا كانت فيها أخف
وطأة على تونس من انجلترا علينا فلقد بنت فرنسا حقها في احتلال
تونس على سبب مؤقت وهو وجود مشاغبات دلى الحدود والشواطىء كما
انها نصت فى المادة على امكان انتهاء الاحتلال بالانفاق. أما معاهدتنا
فلقد بنت الاحتلال على سبب دائم يبقى ما بقيت انجلترا وما بقيت
مصر لانه سبب يرجع الى موقع مصر الجغرافى وهو المواصله بين بلاد
الامبراطورية ومعاهدتنا لم تقرر الاحتلال بما يفيد وقتيته كما فعلت فرنسا
وان هذه الفقرة تكاد تكون تعبيراً صريحاً عن الحماية اذ من
الممكن ان يفهم منها أن جميع الاراضى المصرية هى من المواصلات
الامبراطورية ومعالم ان السياسة الانجليزية تقول عن مصر انها
(طريق الهند) على اننا لو تركنا هذا التفسير المحتمل وقصرنا لفظ
المواصلات على معناها الضيق فان هذه القوة تكون لحماية النيل
وفروعه والرياحات الكبرى الصالحة للملاحة والطرق والسكك
الحديدية والتلغرافات والتليفونات وترعة الاسماعيليه الملحمة بقنال
السويس وقناة السويس والجو والمحطات الكبرى والثغور فهل
الارض المصرية تكون غير ذلك — وأنا هنا نلفت النظر الى أن
المكان المراد تعيينه بمقتضى هذه الفقرة هو مكان المعسكر كما يستفاد
من النص فالمفهوم أن الاحتلال يكون حقاً على جميع القطر المصرى
بالرغم من تعيين المكان الذى تعسكر فيه جنود هذا الاحتلال
وستسوى المعاهدة حسب النص ما تستدبه من المسائل التى

تحتاج الى التسوية ولا بد ان يكون المراد بهذه التسوية وضع احكام مخصوصة لهذه المواصلات التي بينهاها. اما القوة فلم يعد النص بتحديداتها كما وعد ببيان مكان المعسكر فقد يترك امر تحديد القوة مرسلا فتستطيع انجلترا ان تزيد قواها في كل وقت ولا ندري اين يكون مكان المعسكر وهل مجرد بيان المكان يمنع جنود الاحتلال من اقلاننا في كل وقت تروح وتغدو في البلاد ام هي ستبقى في مكان واحد كالماء الاسن. وهل يمكن ان نأمن على استقلالنا المزعوم وهذا الاحتلال مخيم علينا. اللهم اننا في العهد المنصرم لم يكن لانجلترا عندنا غير الاحتلال وكان بعسكر يا مؤقتا غير شرعى فماذا يكون حالنا اذا أصبح حقاً ودائماً؟ . . . اما القول في آخر الفقرة بان هذا الاحتلال لا يعس حقوق مصر ففضلا عن أن المادة لم تقل (استقلال مصر) فانه قول مبهم لا يؤدي الى أي نتيجة فقد كان المفروض في الاحتلال القديم أنه ما كان ليؤثر في حقوق مصر ومع ذلك فقد ابتلعته به السياسة البريطانية !

« — تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن : » تعيين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام »
فهذا الموظف الذي تعينه مصر بالاتفاق مع انجلترا أو بعبارة اخرى هذا الموظف الذي تعينه انجلترا سيتدخل في شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية

١ — له حق الاتصال بالوزير ولا نستطيع أن نفهم من هذا النص ان يكون الغرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أى موظف مصرى فان وظيفة من هذا القبيل لا تشغل انجلترا الى حد ادراجها فى المعاهدة وانما الذى نفهمه من هذه الوظيفة هو أن هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والاحكام القضائية والمسائل الادارية المتعلقة بالادارة القضائية والتحقيقات والنيابة وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصري فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة الى الاجانب فقط وان كان بالنسبة للمصريين أيضا ولا ندري ماذا يكون حد هذا الحق ولا حد هذا الاتصال

٢ — ويجب احاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب وقد نشرت هذه الفقرة مصادفة فى بعض الجرائد بنصها الانكليزى فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التي تؤدي الى أن هذا الموظف يجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القانون باعتباره ماسا بالاجانب : وبما أن النص الانكليزى هو الاصل المعتمد فان المعنى أن كل قانون يعتبر ماسا بالاجانب . وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص فى ادارة القانون الذى يطبق على الاهالى

٣ — ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظم . فهذا هو المستشار القضائى المعروف ومستشار الداخلية المعروف بل هو يجمع فى شخصه جميع المستشارين الانكليز المعروفين والفرق بينهم انه معين من قبل انجلترا أما المستشارين فكانوا يعينون ولوفى الظاهر من

قبل الحكومة المصرية . فهل يوجد تدخل من انكلترا في أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل ؟ وهل بعد ذلك نقول إن حقوق سيادتنا الداخلية سليمة لم تمس بقواعد الاتفاق ؟ ولا يفوتنا أن نلفت النظر أن هناك حقوقا أخرى لا نجلترا واضحة في قواعد الاتفاق من أهمها ما تكسبه بالبند التاسع الذي يقضى باصدار امر عال باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة واننا لا نستطيع ان نمين جميع هذه الاجراءات لفرط كثرتها ولكننا نقول انها تحتوى على اجراءات تمس سيادة البلاد كالا مر الصادر من القائد العام فى ١٩ اغسطس سنة ١٨٩٨ القاضى بأن تكون ٥٩٢ فدانا بأبى قير فى حيازة وزير حربى انكلترا وملكه بصفة مستديمة لا غرض عسكرية !

المنقطة التى ابحاث

نقول ان قواعد الاتفاق تؤدي الى الاعتراف ضمنا بصحة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وذلك ان التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بان السودان ليس جزءا من مصر والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان فى الوقت الذى نسوى فيه مسائلنا مع انجلترا اعتراف بان السودان ليس محلا للبحث . واغفال الكلام فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف اقرار بهذه الاتفاقية . وبيان مندوبي الوفد الذى يقصر مسألة السودان على حقوقنا فى المياه تحديد للمسألة السودانية بيننا وبين الانكلز ، فلا نزاع اذن لنا نغلق بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان !

السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هى البحيرة والمنوفية

والغربية وهو الزم لمصر من الاسكندرية ، وهو مصدر نعمتنا
وحياتنا وهو النيل كله ، هو كل شيء ، فكيف نطمئن على حياتنا
وعلى بلادنا والسودان في غير يدنا ؟

أين تلك الضجة الهائلة التي أحدثناها يوم علمنا بمشاريع الخزانات .
أين الاحتجاجات . أين الصحف . أين المهندسون . أين أعضاء الجمعية
التشريعية . أين أعضاء مجالس المديرية . ماذا أصابنا . حتى نفسى
السودان وهو ان تركناه فلا يتركنا كما قال شريف باشا . وقد قضينا
أربعين سنة ونحن نقول انه بلادنا . فاصبح السودان جنسا غير جنسنا
لان اللورد ملتر لم يقبل أن يدخله في البحث . أصبح مركز انجلترا
فيه شرعيا لان اللورد ملتر هددنا اما أن نقبل الكل أو نرفض الكل ؛
أنسينا ما بذلناه في سبيله من الاموال والارواح . أنسينا أنه كان ولا
يزال من القدم امتداد مصر وعضواً من مصر . أنسينا أننا لانطمئن
على وجودنا مادام السودان هكذا ؛ ثم ما هذه التأكيدات التي حصل
عليها الوفد ؛ وأي نوع من أنواع التأكيدات هي ؟ وما مقدار قيمتها
القانونية ؟ وأين دونت وكيف نشبتها ؛ واذا ترك اللورد ملتر حكومته
فمن ينفذها ؟ واذا لم تعتمد انجلترا التأكيدات فماذا نعمل ؟

لقد أذكرتنا هذه التأكيدات بحادثة تاريخية حدثت بين انجلترا
وارلندا - كان يريد (بت) الوزير الانجليزى الشهير أن يخضع ارلندا
أو يطفيء حركة الكاثوليك الارلنديين فلم يتردد هذا الوزير في أن
أكد لـ كاثوليك التأكيدات رسمية لاعرفية كما هو الحال عندنا ومقتضى
هذه التأكيدات أن تساوي بريطانيا بين الكاثوليك المضمومى الحق

والبروتستانت وقد انخدع الكاثوليك بتأكيدات الوزير بت الرسمية وسلموا بمطالبه وهددت حركتهم فلما نال منهم غرضه وطولب بتنفيذ تأكيداته أبت الحكومة البريطانية تنفيذ التأكيدات فكان كل ماناله الكاثوليك ان أستعمل (بت) على انه لم يظل بعيداً عن الحكومة اذ عاد اليها بعد قليل حيث كانت التأكيدات قد عفت آثارها (يراجع كتاب انكانرا وسياساتها الداخلية لجويو ص ٢٦٧) فهل تأكيدات اللورد هلنرا كثر صراحة وأشد قوة من تأكيدات الوزير بت

واذا كانت بريطانيا تكون بهذا الاتفاق في جنوبنا في السودان وفي شرقنا في القنال وفلسطين والبحر الاحمر وفي شمالنا في البحر الابيض المتوسط وكل ذلك بدون فاصل ثم هي لها جيش احتلال عندنا وتتحكم في الموانى والطرق وتتدخل في سياستنا الداخلية . في القضاء والمالية ، وكل شئ . . فهل مع ذلك نكون مطمئنين في ديارنا ويجدر بنا أن نختم هذه النقطة بكلمة قالها أحد الوزراء الاسبقين المبشرين بقبول قواعد الاتفاق فقد قال هذا الوزير في ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ مانصه : « لو أخصيت الجروح التي أصابت جسم مصر منذ الاحتلال البريطاني الى عام ١٩١٤ لكان أبعد ما غورا وأشد ما يلاما ذلك الجرح الدامي بل ذلك الجرح المميت الذي أحدثته اتفاقية عام ١٨٩٩ »

الخاتمة

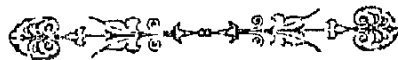
قواعد الاتفاق المعروضة هي وثيقة بيع سيادتنا الداخلية والخارجية هي سند بيع نراث أجدادنا وآبائنا . هي هبة أبنائنا وبناتنا ونسائنا الى

يطانيا . هي خيبة الجليل الحاضر والمستقبل . هي الفقر والشقاء والبلاء !
وليعلم الذين يبشرون بالمشروع ويرفعون مصالحهم فوق مصالح
وطن انهم انما يكتبون الآن صحيفة في كتاب التاريخ فليشفقوا
لى أعقابهم من هول يوم يقرأون فيه من بعدهم هذه الصحيفة وليتقوا
لله فى سبعة عشر مليوناً من الناس لا يسلبوهم حريتهم واستقلالهم
شرفهم وحياتهم الحقيقية !

يطوون المشروع فلا يتكلمون فيه ثم يتساءلون بين الناس ماذا
صنع اذا رفضنا الاتفاق : ماذا نصنع ؟ ان والدك مريض أبها السائل
يريد أن تعطيه جرعة قاتلة على أنها دواء . أقتال الذى يمنحك اعطاء
جرعة ماذا أصنع اذا لم أعطه هذه الجرعة ! فالوطن مريض وتريد أن تقتله
بقبول هذا الاتفاق . أفيجوز لك أن تسأل ماذا أصنع اذا رفضنا الاتفاق ؟
اذا رفضنا الاتفاق يبقى الوطن مريضاً ولكنه لا يموت ! يبقى
الوطن مريضاً ولكن لا يستحيل شفاؤه فتتعاون جميعاً على مداواته
نعمل ليل نهار لا نقاذه . نسعى فى إعادة الحياة اليه !

ان الوطن باقى . باقى الى الابد . فاذا عر شفاؤه اليوم وغداً فلا بد له
يوماً من الشفاء . ان شفاء الاوطان أعرج بمشي ببطء ولكنه يصل حتماً
يجب على اليائس أن يسكت ولا يتكلم : فاليائس لاحق له فى
الكلام . والساعة رهيبه والموقف خطير . واذا كانت المصادفة هى
التي جذبتة الى صفوف المجاهدين فليتحلف . فذلك خير له والبلاد !
ماذا نصنع ؟ سؤال الذى يسلم بكل شروط على عليه . فلماذا اذا ملأنا

الخافقين صراخا وصياحا وصخباء طالين بحقوقنا أفكان السائل لا يفكر في
هذا السؤال أم كان قابعا في جعره لم يخرج منه الا عند ماسقط علينا الاتفاق
ماذا نصنع ؟ نقرأ تاريخ الامم التي كانت تحت نير الاستعباد ثم
خرجت من هذا الجحيم الى نور الحرية والاستقلال . نقرأ فيه الوطنية
الصحيحة والشعور السامي والأمل الدائم والقوة المعنوية الهائلة والثقة
بالنفس والنمى بالحق . وعدم التفريط في شئ عنه . هذه هي عوامل نجاحها
ماذا نصنع ؟ لا تأتي بريطانيا بقواها لتلزمنا قبول الاتفاق قوة
واقتماداً . وشتان بين مثلنا ومثل المانيا . فقد قبلت هذه الصاح حتى
لا تعرض بلادها في الوقت الحاضر الى غزو الحلفاء لها . أما نحن فاي
عذر لنا ومم نخاف ولم نكون في حرب مع بريطانيا ؟
ماذا نصنع ؟ يبقى باب المسألة المصرية مفتوحاً والدهر قاب . فلنتركه
مفتوحاً للأجيال المستقبلية حتي لا تجد مع بريطانيا سندا وقعه المورث .
ماذا نصنع ؟ نأمن على الأقل شر أعداء بريطانيا فان القبول يجمعنا أعداء
أعدائنا وعندئذ لا يحجمون عن تأديتنا جزاء هذا القبول
يسألون ماذا نصنع اذا رفضنا الاتفاق ؟ وخير لهم أن يتساءلوا هم
أنفسهم ماذا نصنع لو قبلنا الاتفاق ؟



التكليف القانوني

لمشروع قواعد الاتفاق

بين مصر وبريطانيا العظمى

استقلال أم حماية أم وصاية أم سيادة — أتخالف أم اتحاد ؟
أستاذ الدكتور عبد الحميد بك أبوهيف مدرس القانون الدولي
بمدرسة الحقوق السلطانية

نشرت جريدة الاهرام بأعدادها الصادرة من ٢١ سبتمبر
سنة ١٩٢٠ لغاية ٢٧ منه ست مقالات لخضرة الأستاذ الدكتور
عبد الحميد بك أبى هيف مدرس القانون الدولي بمدرسة الحقوق
السلطانية هذا نصها :

١ - تدل الفاظ المشروع علي أنه يقرر استقلال مصر وأنه
يشمل تحالفاً بين بريطانيا العظمى والقطر المصرى المستقل .
والمراد معرفته الآن هو :

(أولاً) هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز
دولة مستقلة من الدول التى تشترك فعلا فى التمتع بكامل الحقوق
التي يوجبها القانون الدولي العام وفى القيام بكل الواجبات التى

يحتتمها ذلك القانون

(ثانياً) هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفاً بين دولتين مستقلتين يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه ان ما يخشاه المصريون أن تكون القيود الواردة في المعاهدة مضیعة الاستقلال الذى هو الغرض الاساسى من الاتفاق . كما انهم يخشون أن تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة في الحقيقة للاتحاد بين انجلترا ومصر اتحاداً قانونياً يجعل مصر غير متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للامبراطورية البريطانية

٢ ليس من السهل الحكم من بادى الامر على ماهية الاتفاق . بل بالعكس يعتبر تكييفه من أصعب الامور اذا لم نقل انه يكاد يكون مستحيلاً من الوجهة القانونية ادخال الاتفاق المذكور تحت نوع معين من الانواع المعروفة في القانون . ولأجل أن تنفهم حقيقته كما هي يتحتم علينا أن نلتجىء الى تاريخ القانون الدولى وتفاصيل محتوياته في الجزء العام منه لان المعاهدة تكاد تشمل الكلام على كل شىء فيه

المبادئ القانونية

٣ القانون الدولى هو مجموعة القواعد التى تعتبرها الدول المتعدينة واجبة الاتباع في العلاقات الناشئة بينها ولا يزال هناك اختلاف كبير بين العلماء في طبيعة هذا القانون وحدوده ووسائله وصلته

بعلم الاخلاق ولا يزال هناك مذهبان للنظر فيه : المذهب النظرى
 وهو يرمى الى وضع القواعد التى يجب أن تتبع . والمذهب العملى
 الذى يرمى الى معرفة القواعد المتبعة فعلا بلا التفات الى كونها
 مقبولة فى باب الآداب العامة أو الاخلاق الحسنة أو غير مقبولة .
 وقد كانت قواعد القانون الدولى مقصورة على الدول الاوربية
 المسيحية فلم يكن لغيرها حق فى الانتفاع منه انتفاعاً كاملاً أو ناقصاً
 وما لم يكن من الدول مسيحياً أورياً فقد كان الحكم بالنسبة اليه
 خارجاً عن نطاق القانون الدولى وخاضعاً لارادة الدولة المختصة
 ولظروف الاحوال أما الآن فقد أصبحت قواعد للقانون الدولى
 من حق جميع الدول المتمدينة اوروبية كانت أو غير اوروبية .
 مسيحية كانت أو غير مسيحية . فالولايات المتحدة الاميريكية تعتبر
 داخلة من زمن طويل ضمن زمرة الامم ولم تدخل تركيا فيها
 الا من سنة ١٨٥٦ فقط لما أمضت معاهدة باريس وأبيح لها
 بمقتضاها أن تشارك فى الانتفاع بمزايا القانون الاوروبى العام .
 ومن بعدها اعتبرت اليابان داخلة فى الزمرة من سنة ١٨٩٩ وقت
 ان قبلت الدول الاوروبية الغاء الامتيازات الاجنبية فيها . وانه
 لمن الصعب جداً معرفة ما اذا كان كثير من الدول الآن معتبراً
 متمديناً . وذلك لان الحكم فى هذه النقطة راجع الى الدول
 الاوروبية الكبرى التى تقود سياسة العالم

ويقولون ان السبب في قصر الانتفاع بالقانون الدولي عن الدول المتمدينة هو أن الحقوق يقابلها واجبات وان الدول التي لم تقطع في المدنية شوطاً يتناسب مع التمدن الاوربي لا تستطيع أن تقوم بالواجبات التي يملها القانون الدولي . ولذلك فهي لا تتمتع ايضاً بالحقوق التي يمنحها هذا القانون

٤ أما الاشخاص الذين تسرى عليهم قواعد القانون الدولي فهم :
أولاً - الامم أو الدول المستقلة التي تخضع اليه بارادتها واختيارها
وثانياً - بعض الجماعات التي لم تتصف بهذا الوصف (أى وان لم تكن أمماً مستقلة قانوناً) فانها تنتفع انتفاعاً جزئياً من بعض قواعد القانون الدولي في ظروف معينة لاتمس موضوعنا هذا لانها هي التي تحارب لاستقلالها ولذلك لانهود اليها .

٥ وعلامات الحكومة المستقلة هي أن الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسى وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين . واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الاخرى

٦ فاذا ما تكونت الحكومة تكويناً كاملاً كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة في العمل ضمن حدود القانون الدولي . في علاقاتها مع الدول الاخرى . ولا تعتبر حريتها في حكم الزائلة من وجهة القانون الدولي المجرد كونها قد عقدت مع الدول الاخرى

اتفاقات تقيّد بها حرية عملها بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة النقص في أى وقت أو بعد وقت معين أو بشرط ألا تكون تلك الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الارادة القومية أى ارادة الشعب خاضعة خضوعاً حتمياً لزمّن غير معيّن لسلطة دولة أخرى . ولذلك بمجرد دخولها في اتفاقات مقصود انها تكون غير قابلة للنقض أو اتفاقات لا يفهم من طبيعتها انها تكون قابلة للنقض من أحد الطرفين . ويكون من مقتضاها اخضاع أعمال الحكومة الخارجية لارادة دولة أخرى فان هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة لاستقلالها وبالتالي لا تعتبر شخصاً من الاشخاص المقر عليهم في القانون الدولي غير أن شخصيتها لا تقضى فناء تاماً بل تعتبر في الأحوال التي لا مساس لها بالاتفاق حافظه لكيانها القانوني المعتاد (هول في القانون الدولي ص ٢٣)

٧ وتنقسم الحكومات التي تعتبر خاضعة للقانون الدولي خضوعاً جزئياً فقط أى التي لا تتمتع بالاستقلال الكامل الى حكومات متصلة بأخرى اتصالاً شخصياً أو فعلياً أو متحدة معها اتحاداً قانونياً كلياً أو جزئياً أو خاضعة الى اخرى بحماية أو سيادة أو وصاية

فالالاتصال الشخصي يوجد اذا ما حكم شخص واحد مملكتين مستقلتين عن بعضهما تمام الاستقلال ويكون ذلك بحكم الوراثة

غالباً كما كانت إنجلترا وهانوفر من سنة ١٧١٤ الى سنة ١٨٣٧ والاتصال الفعلى يوجد بين حكومتين أو أكثر اذا ما تكونت منها حكومة واحدة مع بقاء الاستقلال الداخلى لكل منها . ففي الداخل هى حكومات مختلفة بقوانين ومجالس وهيئات مختلفات وفى الخارج هى حكومة واحدة مثل السويد والنرويج قبل سنة ١٩٠٥ وكذلك النمسا والمجر قبل الصلح

أما الاتحاد القانونى الجزئى فيكون من عدة حكومات مستقلة يتنازل كل منها عن بعض سلطته الخارجية للحكومة المشتركة فيحفظ بذلك استقلال كل حكومة منها ويكون لها ممثلون فى الخارج وتستقبل ممثلى الدول الاجنبية . وفى الوقت نفسه تعترف كل حكومة منها بسلطة الحكومة المشتركة فى بعض الامور الخارجية مثل اعلان الحرب وامضاء الصلح وقد كانت هذه حالة الاتحاد الجرمانى من سنة ١٨٢٠ بعد مؤتمر فيينا الى سنة ١٨٦٦

وأما الاتحاد القانونى الكلى فانه يكون من عدة حكومات تفنى شخصيتها القانونية فى شخصية الحكومة المشتركة ولا يكون هناك غير حكومة واحدة متسلطة على الجميع سواء فى الامور الخارجية أو الداخلية مع ترك كثير من هذه اكل من الحكومات الاصلية المكونة للمجموع القانونى ومثال هذه سويسرا والولايات المتحدة الامريكية الشمالية وكثير من جمهوريات الجنوب

٨ ومع ان هذه الاقسام معروفة ومحدودة تحديداً كافياً يكاد يكون جامعاً مانعاً فانه من المحتمل كثيراً أن يدخل الشك والخلط اذا ما أريد ترتيب الحكومات الموجودة في زمن معين تحت الاقسام المذكورة والمثل الاكبر على ذلك حكومة المانيا قبل الصلح فانها كانت تسمى الامبراطورية الالمانية المتحدة ومع ذلك فقد كان يحكمها سلالة ملوك بروسيا ومجلسان مكونان من الموظفين والمنتخبين في ممالك المانيا المختلفة ومستشار امبراطوري مندمج في الوزارة البروسية وملك بروسيا هو الامبراطور وكانت كل الحكومات الالمانية خاضعة لبروسيا فلم تكن هناك مساواة بينهما جميعاً وللحكومة الرئيسية حق اشهار الحرب وعقد الصلح ومع ذلك فبعض الحكومات الالمانية المتحدة كان له حق التمثيل بنوعيه يستقبل السفراء ويرسل السفراء الى الخارج وقد قال كثير من المؤلفين أن الوصف الرسمي لحكومة المانيا (كونها متحدة اتحاداً جزئياً) لم يكن الا من قبيل التعمية والمجرد حفظ الكرامة الوهمية لملوك المانيا المختلفين اذ الحقيقة أن نظامها أقرب الى الاتحاد الكلى منه الى الاتحاد الجزئي أو أقرب الى الخضوع منه الى الاتحاد

٩ لذلك فان التقسيم المتقدم لا يعتبر ذا أهمية كبرى في القانون الدولي من وجهة العلاقات الدولية بل ان المعول عليه عملاً اذا ما أريدت معرفة حقيقة الحال بالنسبة لحكومة من الحكومات

في صلاحها باخرى من اللاتي تتمتع بكامل الحقوق الدولية . هو البحث فيما اذا كان استقلالها قد زال فعلاً أو تأثر . واذا كان الامر كذلك فمن أى الوجوه ولأى درجة ؟ ان معرفة طبيعة أو حقيقة الاتصال المؤثر في الاستقلال والذي يربط دولة باخرى ليس من شؤون القانون الدولي بل هو من شأن القانون العام الذي يربط الدولتين وذلك لان احدى الدولتين تعتبر من وجهة القانون الدولي مندمجة في الاخرى فتمثلها هذه في علاقاتها مع الدول أو تندمج الاثنتان في حكومة واحدة تقوم مقامهما على السواء

١٠ وعلى ذلك فالدول المتصلة اتصالاً شخصياً يحفظ كل منها استقلاله ولا تفنى احداها في الاخرى لان لكل منها استقلالاً خاصاً به ولا تجمعها غير جامعة الشخص الذي يحكمها وهذه لا تؤثر قانوناً في استقلالها . وبالعكس في الاتحاد القانوني الكلى تفنى شخصية كل حكومة من الحكومات المتحدة فلا تعتبر مستقلة ولا يكون لها وجود دولي مستقل عن وجود الحكومة المشتركة وذلك لان السلطة الكاملة تكون في قبضة الحكومة المشتركة وجنسية رعايا الحكومات المختلفة المندمجة في الاتحاد القانوني الكلى هي جنسية واحدة . تلك كانت الحال في السويد والنرويج قبل انفصالهما رغماً من اختلاف المؤلفين في وصف شكل

(٢٣٣)

حكومتها المشتركة . وكذلك في الامبراطورية الالمانية رغم أن
كون بعض الحكومات الالمانية المشتركة في الاتحاد الالمانى كان
لها الحق الفخرى في استقبال السفراء وارسالهم الى الخارج وكل
الالمانيين من جنسية واحدة وللحكومة الرئيسية في حالة عدم
قيام كل حكومة بما توجبه الوحدة السياسية أن تنفذ القانون
المشترك على الحكومة المخالفة

والحكومات المتحدة اتحاداً جزئياً هي اكبر الحكومات
ذات الاستقلال الناقص تتمتع بالاستقلال الحقيقي لانها حكومات
كل منها مستقل وقد رضى أن يتنازل عن جزء من استقلاله لصالح
الجماعة واذا رجعنا الى الاتحاد الجرمانى من سنة ١٨٢٠ الى سنة
١٨٦٦ وجدنا أن الاتفاق الذى أنشأه قد حدد الغرض من الاتحاد
وهو ضمان الامن الخارجى والداخلى لكل من الحكومات المشتركة
واستقلال كل منها وضمان عدم انتهاك حرمة وضمان ممتلكات
كل منها بواسطة الآخرين وعدم القيام بحرب من أحدها على
الآخرين وكان لها جميعاً مجلس عال يكون من مندوبى الحكومات
المتحدة لينظر في المسائل الخارجية المشتركة وله ممثلون يرسلهم
ويستقبل مثلهم ويعقد المحادثات باسم الاتحاد ويشهر الحرب على
الحكومات الاجنبية في حالة الخطر على أملاك الاتحاد ولكنه
لم يكن مستأثراً بهذه السلطات فان الحكومات المشتركة كان لكل

منها أن يرسل ممثليه الى الدول الاجنبية ويستقبل ممثليها وكان له حق عمل المعاهدات مع الدول الاجنبية وحق عمل محالفات بشرط الا تضر نصوصها بصالح الاتحاد الچرمانى . واذا قرر المجلس العالى ان الخطر المدعى به لا يؤثر فى سلامة ممالك الاتحاد فان لكل منها رغم ذلك أن يتخذ ما يراه لازماً للدفاع عن نفسه ولم يكن لاية حكومة من حكومات الاتحاد أن تنفصل عنه بارادتها ولا أن تعقد الصلح على انفراد اذا ما كانت الحرب قد أعلنت بقرار من المجلس العالى ومع ذلك لم يكن لهذا المجلس سلطة مادية لقهر الحكومات التى تخالف أو امره غير الالتجاء الى قوة الحكومات الاخرى المتحدة ولا تستعمل هذه القوة الا بالرضا ولذلك لم يكن فى هذا الاتحاد قوة منظمة أعلى من قوة كل حكومة من حكوماته وكان لكل حكومة جنسية خاصة بها وليس للمجموع جنسية مشتركة . وبناء عليه تحفظ كل حكومة استقلالها ولا تنزل منه الا عن القدر اللازم للدفاع عن المصالح المشتركة

١١ يصل البحث بنا الآن الى درجات الخضوع وهى الحماية والسيادة والوصاية ولنترك الضم لانه يعدم الشخصية اعداداً كاملاً فلا يبقى للمملكة المنضمة أثراً من آثار الحياة القانونية المستقلة

١٢ الحماية - يمكننا تقسيم الحماية الى ثلاثة أنواع - الاول نوع الحماية المعروف فى امبراطورية الهند البريطانية وهو يجعل

الدولة المحمية بعيدة عن التطلع الى الانتفاع بالقانون الدولي العام بأي وجه من الوجوه . والحكومات الوطنية الهندية تعتبر نظرياً متمتعة بالاستقلال الداخلى وعلاقاتها بالامبراطورية البريطانية محددة بشكل ما فى المعاهدات المعقودة بينها وبين انجلترا غير انه فى الاحوال غير المنصوص عليها فى المعاهدات تعتبر الحكومة البريطانية صاحبة السلطة ولها اختصاص عام لا ينقص منه الا ما استثنى بالمعاهدات . على أن هذه المعاهدات نفسها خاضعة لشرط جوهرى هو أنها قابلة للنقض اذا ما استدعت ذلك المصالح البريطانية العالية . وكذلك اذا ما استدعته مصالح رعايا الامراء الوطنيين أنفسهم وحقائق هذه المعاهدات انها تحدد من جانب الحكومة البريطانية لسلطتها على الممالك المحمية . ويقرر العلامة الانجليزى (هول ص ٢٧ فى الحاشية) ان هذا لم يكن بلاشك الغرض الاصلى من تلك المعاهدات ولكن الظروف التى اكتنفت سلطة بريطانيا العظمى فى الهند قد تغيرت تغيراً كبيراً منذ أمضيت تلك المعاهدات وان التغيرات التى حصلت فى آثارها والتى أوجبتها الظروف الجديدة معلومة تمام العلم ومسلم بها . هذا وقد أعلنت الحكومة الهندية فى جريدتها الرسمية الصادرة فى ٢١ اغسطس سنة ١٨٩١ أن مبادئ القانون الدولي العام لا مفعول لها مطلقاً بالنسبة لعلاقاتها مع الحكومات الوطنية الهندية الخاضعة لسيادة المملكة الامبراطورية

١٣ النوع الثانى — الحماية بين الامم المتمدينة (راجع بند ٣ من هذا المقال) وهو أرقى درجات الحماية وخفواه ان أمة من هذه تضع نفسها نظراً لضعفها تحت حماية دولة أخرى بشروط معينة أو توضع كذلك بواسطة اتفاق يعقد بين الدول المختلفة التى تعتبر نفسها ذات مصالحة ما فى أراضى الدولة المحمية وتختلف كثيراً ظروف هذه الحماية ولكن من أجل أن تستمر الدولة المحمية فى كونها معتبرة شخصاً من اشخاص القانون الدولى يجب أن يستبقى رعاياها جنسيتهم الخاصة بهم ويجب أن تكون علاقاتها بالدولة الحامية بحيث تتفق مع جواز بقائها على الحياد اذا ما نشبت حرب بين الدولة الحامية وأية دولة أخرى . وبمعنى آخر يجب لذلك أن يكون رعايا الدولة المحمية غير خاضعين الا لارادة دولتهم المحمية ويجب ألا تقيد حريتها الدولية الا من حيث يجب ذلك لتمكين الدولة الحامية من السعى لمنع وقوع الحرب بين الدولة المحمية وأية دولة أخرى أو السعى لحفظ كيان الدولة المحمية وسلامتها وقت الحرب التى دخلت هذه فيها . ومادامت هذه الشروط محققة فان جميع الشؤون الخارجية للدولة المحمية يمكن أن تقوم بها الدولة الحامية وفى هذا دليل على بقاء شخصيتها . أما اذا فنيت شخصيتها فلا يكون لها شؤون خارجية مستقلة عن شؤون الدولة الحامية والمثل الظاهر لهذه الحماية فى التاريخ الحديث هو جمهورية

(٢٣٧)

جزر الايونيان المتحدة (وهى كورفو وظنط وابتاك وغيرها)
فانها وضعت سنة ١٨١٥ تحت حماية بريطانيا العظمى فكانت هذه
تعين الحاكم ويسيطر على ادارة الشؤون الداخلية والخارجية وكانت
معاهدات انجلترا لاتمس الجزر المذكورة الا اذا نصت على ذلك
خاصة بصفتها الدولة الحامية وقد كان لهذه الجزر علم خاص بها
وكانت تستقبل القناصل دون أن ترسل مثلهم الى الخارج وظلت
على الحياد فى حرب القرم وأقرت المحاكم البريطانية حيادها هذا
وقد سلمت هذه الجزر الى اليونان سنة ١٨٦٤

والحكومات المحمية الباقية فى اوروبا للآن هى جمهوريتا
اندورا وسان مارينو وإمارة مونا كوو جميعها بلاد صغيرة لا يسمع
عنها كثير من الناس شيئاً بل أن إمارة مونا كوو مشكوك فى هل
هى محمية أم مستقلة

١٤ النوع الثالث من الحماية هو الذى تبسطه الدول
الاوربية المستعمرة على بلاد آسيا (غير الحماية الهندية) وافريقية
تلك البلاد التى لا تعتبر فى حكم القانون الدولى بلاداً متمدينة
ولا أشخاصاً من أشخاص القانون الدولى حتى ولو كانت متمتعة
بالاستقلال الفعلى تدير شؤونها بنفسها فى الداخل وتدافع عن
نفسها من الاعتداء الخارجى ولا تخضع لسياسة دولة أخرى
تلك البلاد الافريقية والاسيوية قد أباح القانون الدولى عليها

نوعين من السيطرة الاول يسمى دائرة النفوذ والثاني يسمى الحماية وكثيراً ما تنقلب دائرة النفوذ حماية كما أنه كثيراً ما تنقلب الحماية ملكية كاملة وعلى كل حال ما خلقت هذه النظم الا للوصول الى تلك الاغراض ولهذه الاغراض يعمل دائماً باسطو النفوذ وطالبو الحماية

١٥ أما دائرة النفوذ فلم يحدد معناها تماماً بشكل واضح غير أنها تشمل متسعاً من البلاد لا تحتله قوات أجنبية حتى قوات الدولة طالبة النفوذ وعلى هذا المتسع تبسط الدولة نفوذها الادبي بدون أن تضطر لاحتلاله بقواتها ولا أن تسيطر عليه في شؤونه الداخلية أو الخارجية وذلك لتمنع الدول الاخرى من التطلع الى امتلاكه أو حمايته أو السيطرة عليه بشكل من الاشكال . وتحدد مناطق النفوذ باتفاقات بين الدول المختلفة كل منها يتفق مع الآخرين على دوائر نفوذ معينة بدون ضرورة أخذ اذن أو قبول من البلاد التي أحاط بها النفوذ وأحسن أمثلة لذلك الاتفاقات التي حصلت سنة ١٨٩٠ بين انجلترا وفرنسا والمانيا وفي سنة ١٨٩١ بين انجلترا والبرتغال على تحديد مناطق النفوذ على مساحات واسعة من افريقيا فتي حصل التحديد لا تشغل الدولة الاوربية صاحبة النفوذ بمعارضات غيرها من الدول المستعمرة بل يكون كل منهما موجهاً الى اقتناص فريستها التي تطلعت اليها من قبل

وعملت على صرف مطامع الدول عنها.

١٦ النوع الثانى من السيطرة على البلاد « البربرية » أو غير المتمدينة أو ناقصة التمدين هو بسط الحماية وهو لا يعتبر ملكاً خالصاً ولا سلطاناً كاملاً ولكنه سبيل كافية ضد الدول المتمدينة الأخرى لتمنعهم من احتلال البلاد المحمية أو امتلاكها وبذلك تمنعهم من استبقاء علاقاتهم بالدولة المحمية . وتختلف هذه الحماية عن المستعمرات فى أن الدولة المحمية لا تعتبر جزءاً حقيقياً من أملاك الدولة الحامية كما تختلف أيضاً عن المستعمرات والحمايات المعروفة فى الامبراطورية الهندية فى أن الدولة المحمية لها حق السلطة الداخلية فى بلادها أى الاستقلال الذاتى ما لم يستثن شئ منه بصك الحماية . والقانون الدولى لا يمس مثل هذه البلاد المحمية الا من نقطة واحدة اذ غير خاف أن هذه البلاد المحمية لا يمكن أن تكون خاضعة لقانون لم تسمع به مطلقاً او لا تعرفه وعلاقتها مع الدولة الحامية لا يقررها القانون الدولى ولكن هذا القانون يقرر مسؤولية الدولة الحامية امام سائر الدول المتمدينة لان وجود الدولة الحامية يمنعهم من طلب التعويض أو الاصلاح من الدولة المحمية اذا ما ارتكب خطأ او جرم ضد احد رعايا هذه الدول بواسطة الحكام الوطنيين او الاهالى القاطنين فى البلد المحمي لذلك تضطر الدولة الحامية إلى

اتخاذ الوسائل التي تراها لازمة للمحافظة على مصالح الاجانب — اشخاصهم واموالهم — ولمنع السلب والنهب والعداء الذي يمكن ان يقع من الاهالي . وبمقدار تلك المسؤولية يجب ان يكون للدولة الحامية حقوق على الاجانب لتستعين بها على المحافظة على مصالح الاجانب الآخرين ومصالح رعاياها هي ومصالح اهالي الدولة المحمية . هذا وانه من المرجح ان جميع الدول التي اشتركت في مؤتمر برلين سنتي ١٨٨٤ و ١٨٨٥ ما عدا بريطانيا العظمى قد اقرت حق الدولة الحامية في اقامة العدل ضد رعايا الحكومات الاجنبية المتمدينة داخل حدود البلاد المحمية . كذلك القانون الالماني المتعلق بالحمايات الالمانية المعدل في سنة ١٨٨٨ كان يقرر للسلطة الامبراطورية حق القضاء ضد جميع الاشخاص بدون التفات الى جنسيتهم ويمكن ان يفهم من احد احكام محكمة النقض والابرار الفرنسية ان اقامة العدل ضد الاجانب في البلاد التي تحميها فرنسا امر طبيعي لا شك فيه ومع ذلك فقد اضطرت فرنسا الى اخذ مصادقة الدول على الغاء الامتيازات الاجنبية في تونس . اما بريطانيا العظمى فقد كانت تقترض دائماً ان الدولة الحامية لا تملك الا حقوقاً تتلقاها عن الدولة المحمية . ولذلك فان البلاد الشرقية المحمية (والتي تتحمل امتيازات الاجانب بحكم الضرورة) لا يمكنها ان تحول الى الدولة الحامية حق القضاء ضد

الاشخاص الذين ليسوا برعاياها ولا برعايا الدولة الحامية ولكنها رجعت عن هذا المبدأ وقررت في بعض قوانينها الصادرة سنة ١٨٩١ وما بعدها بخصوص جنوب افريقية وغيرها أن لها حق القضاء ضد الالهالي ضد رعايا الدول الاجنبية بدون التفات الى رضاء تلك الدول (هول ص ١٢٥ و ١٢٦)

١٢ هذا ويقول علماء القانون الدولي أنه فيما عدا بعض المناطق المحتلة لاغراض حربية . جميع البلاد التي وضعت تحت حماية الدول الاوربية بلاد قد يسكنها عدد كبير من السكان تتفاوت حالته في « البربرية » وقلة التمدن ولكن يحكمه أمراء أو ملوك صغار لهم خطة معينة في السياسة وسواء ضربت عليهم الحماية أو ارتضوها هم وأمراؤهم باعتبارها حافظة لكيانهم نوعاً ما من ظلم الرؤساء الوطنيين أو اعتداء أبناء السبيل من الاروبيين المستعمرين فان هؤلاء السكان المحميين لا يمكن أن يتنازلوا تنازلاً كاملاً عن السياسة أو الخطة التي كانوا يتوخونها . وأما السلطة الكاملة التي تريد أن تستعملها الدولة الحامية واطاعة القانون طاعة تامة كما في الهند فانها لا يمكن أن تقوم الا بحد السيف وبصعوبة وخشونة لا تتناسبان مطلقاً مع النتائج التي يمكن الحصول عليها . لذلك وجب أن يكون العمل في مثل هذه الظروف مبنياً على الليونة والمرونة . ان الشعوب المختلفة بل ان الامة الواحدة في تواريخ مختلفة بل وفي أزمنة

مقاربة قد لا تكون درجة أو طريقة مراقبتها وضبطها واحدة في كل الاحوال ولا في كل الجهات لذلك لا يحل للحكومة أجنبية أن تتطلب من الدولة الحامية أن تستعمل نوعاً معيناً من المراقبة لحفظ مصالحها أو نظاماً معيناً توجبه عليها لصيانة تلك المصالح . ولا يمكن الاحتجاج بان الحماية تكون في هذه الحالة وهمية أو صورية أكثر منها حقيقية أو تكون اسماً على غير مسمى وذلك لانه ما دامت الدولة الحامية تسعى جهدها لاستعمال سلطتها ونفوذها بواسطة النائبين عنها في البلاد المحمية يجب أن تترك لنفسها لتقدر كيف تسير في زمن معين وأي نظام تستعمل لتصل الى غايتها من الحماية فيمكنها ان تملأ البلاد المحمية بموظفين . قضاة من جنسيتها يعلو بعضهم فوق بعض في ترتيب محكم كما يمكنها اذا أرادت مراعاة احساسات أهالى البلاد أن تستعمل نفوذها بطريقة غير مباشرة بواسطة نائب لها أو قنصل أو نحوه . ويكفي في الحقيقة أن يتوافر شرطان لصحة الحماية الأول ان يكون هناك قدر كاف من السلام والامن في البلاد يبعث على الطمأنينة المعقولة والثاني ان يكون هناك نظام معين للتقضاء العادل بين الاوربيين وبين هؤلاء والاهالى (هول ص ١٢٨)

يقول « هول » ان الحماية ليست حقائق جديدة في القانون الدولي . ولعهد قريب قد كانت الحماية واقعة على بلاد بعيدة.

عن احتكاك الدول الأوروبية أما الآن فان هذه الظروف قد
تغيرت تغيراً تاماً ولا بد أن تنشأ مسائل كبيرة الاهمية تقتضى الحل
القانونى . واليك مثلاً واحداً فقط . هل يعتبر الاهالى التابعون
لدولة محمية رعايا للدولة الحامية اذا هم وجدوا مؤقتاً فى بلاد أجنبية
أو فى بلد تحميه دولة أجنبية ؟ يقول « هول » ان المانيا لا تتردد فى
اعتبارهم كذلك وغيرها كثير من الدول ينحو نحوها . لذلك كان
حل هذه المسائل يستلزم التدرج نحو زيادة المراقبة اذ الحقيقة أن
نظام الحماية يجب أن يعتبر نظاماً وقتياً محضاً وشكلاً مؤقتاً للعلاقات
الحاصلة بين الدول المتمدينة والدول غير المتمدينة يراد به الوصول
مع توالى الأزمان الى الملكية التامة أو السلطة الكاملة . ومع ذلك
فان ما جرى عليه العمل كان الاضطراب وعدم النظام ولذلك
لا يمكن احترامه فى كل الاحوال . مثلاً أعلنت انجلترا حمايتها فى
بلاد بورنيو الشمالية على حكومة ساراواك وسلطنة برونيه وأراضى
شركة بورنيو الشمالية ومع عملها هذا قد أربكت نفسها بلاموجب
أو مقابل بان اعترفت ، باستقلال تلك البلاد اعترافاً صريحاً وأوجبت
على نفسها تحسيد حرية عمالها هي بنفسها — وهو ما يمكن أن
يؤدى الى صعوبات مع الدول الاجنبية خصوصاً فيما يتعلق بحالة
برونيه . أما المانيا فانها كانت قد وضعت لمستعمراتها نظاماً مطولاً
محكماً مبنياً على اعتبار أن السلطة المطلقة تكون فى يد الامبراطور

ويلاحظ أن الحماية الألمانية قد قصد منها أن تكون حمايات بالاسم فقط وحقيقتها كانت كالملكية المطلقة وربما كان غرض الألمان من تسميتها حمايات أن أملاك الامبراطورية الألمانية كانت مذكورة على سبيل الحصر في المادة الثانية من الدستور الألماني وهذه المادة لم يكن من الممكن تغييرها إلا بموافقة السلطات التشريعية ويكون من غير المناسب أن تستدعى تلك السلطات لتغيير الدستور كلما دخلت مستعمرة جديدة في قبضة الامبراطورية (هول ص ١٢٨ الحاشية)

وأما فرنسا فإن حمايتها عن البلاد التي سقطت في قبضتها مثل تونس (ويجوز مراکش) هي في الواقع ملكية وقعت بطريقة غير مباشرة وغير كاملة وكان الأجدر بها طبقاً لرأى الكتاب الفرنسيين أن تبادر إلى امتلاكها من أول الأمر بدلاً من أن تضعها تحت الحماية فحسب

١٨ — السيادة — الحكومة التي تعتبر تحت سيادة حكومة أخرى هي جزء من هذه حصل على جزء من الاستقلال أثناء تحلل الدولة صاحبة السيادة أو بمنحة من هذه الدولة وهذا الاستقلال الجزئي يشمل مثلاً عقد المعاهدات التجارية المحضة واستقبال القناصل . وتختلف الحكومات الخاضعة للسيادة عن غيرها من الحكومات بأنه مفروض فيها عدم الأهلية من

الوجهة الدولية فاذا نظرنا مثلاً الى حكومة داخلية في اتحاد قانوني جزئى او الى حكومة تحت الحماية وجدنا ان كلا منهما يعتبر مبدئياً انه مستقل وبناء على ذلك يكون له كل الحقوق التي لم يحرمه منها الاتحاد او الحماية بالنص الصريح . بعكس الحكومة التابعة للسيادة فانها تعتبر من كل الوجوه جزءاً من الحكومة صاحبة السيادة ولا يكون لها من الحقوق الدولية الا ما اعطى لها بنص صريح واذا ما ارادت ان تستعمل حقاً لم يمنح لها صراحة فانها تعتبر تائرة ضد صاحبة السيادة عليها . ومثال الحكومة الخاضعة للسيادة حكومة مصر من عهد محمد على فانها اعتبرت بمقتضى معاهدة لوندرة المحررة في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ بين الدولة العلية وحكومات انجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا دولة خاضعة لسيادة تركيا بعد ان كانت جزءاً منها لا يتجزأ ومقتضى هذه المعاهدة التي ابلغت لمصر بموجب فرمان شاهانى تاريخه ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ان تكون مستقلة استقلالاً ذاتياً تحت حكم والى مصر ولكنه يحكم باسم سلطان تركيا وان الجيش والاسطول المصريين يعتبران جزءاً من قوات تركيا . ثالثاً تكون النقود المصرية باسم سلطان تركيا . رابعاً تدفع مصر لتركيا جزية سنوية . خامساً تحصل كل العلاقات الخارجية بين مصر والدول الاجنبية بواسطة الحكومة العثمانية وتسري المعاهدات العثمانية على والى مصر . ذلك مثل من أمثال السيادة

١٩ وأما الوصاية فهي اختراع جديد من مبتكرات معاهد الصلح الحديثة التي أعقبت الحرب الكبرى تعطى بها عصابة الا لاحداها توكيلا عنها لادارة شئون بلد من البلاد ناقصة التمس وهذه الوصاية لا تختلف كثيراً عن الحماية وما عهدناه بوصاية فر على الشام ببعيد . تصرف مطلق في الانتفاع بكامل الوجوه البلاد الخاضعة للوصاية مع حفظ الرقة المارية لاصحاب الب الذين قد لا ينالونها ابد الدهر مادامت الوصية قادرة على اخذ محجورها بالقوة المسلحة

(٢٠) هذا وقد اكتفى بعض المؤلفين الحديثين بتقسيم الحكوم المرتبطة بالقانون الدولي الى قسمين فقط الاول الحكوم المستقلة والثاني الحكومات المستقلة جزئياً (العلاوة لفرنس ١٩١٥ الصغيرة) وقد عرف هذه بانها تلك التي تكون فيها الس الخارجية موزعة بين حكومتها المحلية وبين حكومة أخرى تو يقتضى استعمال بعض تلك السلطة بواسطة الحكومة إلا أنه أوجرد رقابتها على استعمال تلك السلطة وقد جمع تحت هذا القب أنواع الحماية والسيادة بلاميز بينها نظراً لعدم فائدة هذا التميز نظره ونظراً لكون تلك الالفاظ تستعمل بلامتدقيق أو تحفظ يميز الا بين نوعين اثنين. الاول النوع الذي يسميه الحكومات الا والثاني الحكومات المتحدة اتحاداً جزئياً وهي السابق تعر

والكلام عليها في بند ٧ من هذا المقال وعرف الحكومات التابعة
بأنها تلك التي تضطر لان تشترك مع حكومة أخرى بأى شكل
صغيراً كان أو كبيراً في الرقابة على علاقاتها الخارجية وهذه
الحكومات تحتاج لاسم خاص يميزها عن الحكومات المستقلة
استقلالاً تاماً من جهة وعن الحكومات المتحدة مع أخرى اتحاداً
قانونياً جزئياً . يقول العلامة لورنس في كتابه الصغير المشار اليه
(ص ٢٠) — ان لفظي الحماية والسيادة يستعملان بلا تدقيق فهما
لا يجديان في التحديد شيئاً وقد يحصل لاسباب سياسية ألا يذكر
اسم أى واحدة منهما لا الحماية ولا السيادة في أحوال تكون
السلطة الكاملة أو الاستقلال التام منتقصباً من أطرافهما فمثلاً
كوبا التي تسمى حكومة مستقلة قد منحت للولايات المتحدة
الأمريكية حق التدخل في شؤونها في بعض الظروف وحق امتلاك
قواعد بحرية في ممتلكات كوبا وقد خضعت أيضاً لبعض القيود
في علاقاتها مع الدول الأخرى — لذلك هي حكومة تابعة. وضرب
لنا مثلاً آخر : مصر التي أصبحت سلطنة تحت الحماية البريطانية
من سنة ١٩١٤ فإنها مثل حديث في نظره للحكومة التابعة
(ص ٢٠ و ٢١)

ويقول لورنس (ص ٢٢) ان لفظ مستقلة جزئياً لا يستعمل
في الاوراق الرسمية للإشارة إلى الحكومة الملازمة للحياة الدائم

مثل البلجيكي وسويسرا ورغمما من كون استقلالهما مضموناً بشرط امتناعهما عن القيام باجراآت حربية هجومية أو الدخول في معاهدات تقتضى مثل ذلك فان القيد الواقع على استقلالهما من هذا الوجه يعتبر ضئيلاً لدرجة انه لا يستحق الالتفات اليه . ومع ذلك فلا يشك أحد في أن الحياد الدائم قيد على الاستقلال يجعله ناقصاً (قارن بونفيس ص ١٧٦ بند ٣٥٧ في آخره)

٢١ ولمعرفة كنه الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة يمكن تقسيمها الى حقوق عادية وحقوق غير عادية فالاولى مرتبطة بالسلم والثانية مرتبطة بالحرب والحياد . ولنقتصر هنا على الحقوق العادية أو التي تنشأ في السلم عادة وهي على خمسة أنواع : وهي الحقوق والواجبات الناشئة عن (١) الاستقلال (٢) الملكية (٣) حق القضاء (٤) حق المساواة (٥) عن السياسة أو الصلاة السياسية . هذه الحقوق والواجبات تنشأ بحكم كون الدولة عضواً في الجماعة التي ينطبق عليها القانون الدولي . أما الحقوق والواجبات غير العادية فانها لا تكون للدولة المذكورة الا اذا وجدت لها صفة أخرى جديدة لكونها أصبحت في حالة حرب أو في حالة حياد

٢٢ الحقوق والواجبات الناشئة عن الاستقلال :

بعد ان عرفنا الامور التي تنقص الاستقلال من أطرافه أو تجتثه من جذعه يجب أن نتناول الاستقلال نفسه بالوصف

والتشريح وتبيين مالا يحسه من الامور بشكل واضح
الاستقلال هو حق كل حكومة في ادارة شؤونها الداخلية
والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الاخرى وهو من
حق كل الحكومات المستقلة. أما الحكومات محدودة الاستقلال
أو المستقلة جزئياً (بند ٧ وما بعده) فانها بالضرورة لا تعتبر
مستقلة استقلالاً تاماً لان شروط وجودها تمنعها من أن تكون
لها الحرية المطلقة في العمل فيما يتعلق بالامور الخارجية
ومع ذلك فان الحكومات المستقلة نفسها هما كمات درجة
الحرية التي تتمتع بها نظرياً — قد تخضع بحكم الحوادث والظروف
لقيود وقتية . وقد تخضع ايضاً لقيود مستديمة يوجبها عليها
احترامها لحقوق الحكومات الاخرى . غير ان تلك القيود تعتبر
من ضروريات الحياة الاجتماعية ولا تعتبر ظروفاً مضيعة لاستقلالها
أو مؤثرة فيه . ولذلك فلا مساس لها بالاستقلال الكامل .
تلك هي :

أولاً : القيود الناشئة عن المعاهدات وهذه يمكن أن تعقد
في حالتين (الاولى) أن تعقد بالتراضي بين دولتين أو أكثر
للوصول الى حل مشكلة حاضرة فتتقيد كل منها بقيود في المستقبل
مثل ذلك معاهدة سنة ١٩٠٤ التي تعهدت بموجبها فرنسا بألا
تتعرض لعمل انجارترا في مصر في مقابل تعهد انجارترا بألا تتعرض

(٢٥٠)

لها في مراكش (الثانية) أن تعقد بالقوة القاهرة التي ترغب الدولة على عمل معين لا تستطيع الافلات منه كما حصل في سنة ١٨٩٥ حيث أجمعت روسيا وفرنسا والمانيا على أن ترغب اليابان على رد بورت ارثر وشبه جزيرة لياتونج الى الصين عقب ان امتلكتها اليابان بمعاهدة شيموناسكي

ثانياً : حقوق الدول الاخرى فان حق الدولة الواحدة يقف حتما حيث يبتدىء حق الدول الاخرى والا ارتبكت الامور وأصبحت فوضى لا نظام لها . فيجب اذاً على كل دولة أن تضع لحقوقها حداً هو عدم تهديد سلامة الدول الاخرى وعدم المساس بشرفها

ثالثاً : القيد الثالث على حرية الامم هو سيطرة الدول العظمى وهيمنتها على سياسة العالم فانه من المقرر أن الدول العظمى تستعمل في الامور الدولية المهمة نفوذها وسيطرتها لتعزيز السياسة التي تراها . والمثل الاكبر على ذلك هو المسألة الشرقية فان الدول المختصة تضطر بحكم سياسة الدول العظمى لان تدعن لما تقرر هذه بخصوصها

ونفوذ الدول العظمى يظهر كل يوم في المسائل الاسيوية والافريقية بل الاوربية نفسها . وبالنسبة للقارة الامريكية شعر جميع الدول بضغط الولايات المتحدة الامريكية الشمالية

على سياستها طبقاً لمبدأ مونرو وان كانت بعض دول الجنوب قد
ابتدأت تطمح الى مشاركتها في هذا الشرف
هذا القيد على حرية الامم واستقلالها يضطرنا الى شئ من
الايضاح . يمكن تقسيم الدول المستقلة الى قسمين الدول العظمى
والدول المعتادة . فالدول العظمى كانت قبل الحرب بريطانيا
العظمى وفرنسا والمانيا والنمسا مع المجر وايطاليا وروسيا ويضاف
اليها الولايات المتحدة في أميركا . واليابان في آسيا . وأماماعداها
فدول معتادة لها الحقوق المعتادة التي يمنحها القانون الدولي ولكنها
لا تشترك مع الدول العظمى في مراقبة الاحوال الدولية وتسييرها
الاصل المساواة بين جميع الدول المستقلة صغيرها وكبيرها ولكن
القوة تخلق مركزاً ممتازاً . فبينما يقول القانون الدولي ان الحقوق
متساوية بين جميع الدول اذ صوت القوة يقول ان الدول تتفاوت
في القوة والنفوذ . ولا حاجة لذكر ما أوحته القوة في معاهدات
الصلح التي أعقبت الحرب الكبرى وما توحيه في كل الجهات وفي
مختلف الازمان والظروف

وفي امريكا نرى الولايات المتحدة مهيمنة على القارة الجديدة
بأكملها . شمالاً وجنوباً طبقاً لمبدأ مونرو الذي كان في أصله
احتجاجاً على اقدام أية دولة أوروبية على ادخال طريقة الحكم
الأوروبية في امريكا وامتد بعد ذلك حتى أصبح من مقتضاه ألا

(٢٥٢)

تسمح الولايات المتحدة لاية دولة أوروبية باقتناء أملاك جديدة في أمريكا وأن تكون الولايات المتحدة هي الحكم الذي يقضي في كل المنازعات المتعلقة بالأراضي الأمريكية بين الحكومات الأمريكية والدول الأوروبية . وقد مالت الولايات المتحدة من عهد قريب الى السماح لحكومات الجنوب الكبرى أن تشاركها في هذه الامور وهذا بالضرورة نتيجة نمو هذه الحكومات وازدياد قوتها وسلطانها

٢٣ الاستقلال فرع عن الوجود فمادامت الحكومات موجودة في العالم ومستقلة بعضها عن البعض ولها ممتلكات تستثمرها فانه يكون لها حق القيام بأى عمل تراه لازماً لاستمرار وجودها وحياتها وتنمية مادتها ولاظهار استقلالها والانتفاع منه والمحافظة عليه ولاقتناء الاملاك والمحافظة عليها بشرط أن تراعى كل هذه الحقوق بالنسبة للحكومات الاخرى

وحق استمرار الوجود والنمو يخول الحكومة حقوقاً مخصوصة هي :

أولاً : أن تضع لنفسها من النظم الحكومية أو الداخلية ما تشاء وتختار

ثانياً . أن تعمل في ممتلكاتها من الاعمال ما تراه منتجاً في اسعاده وتقويتها

(٢٥٣)

ثالثاً : أن تحتل أراضى غير مملوكة لحكومات أخرى وتضم إليها من الاملاك برضاء السكان ما تشاء بشرط ألا تخل بحقوق حكومة أخرى على هذه الاملاك

والاستقلال هو القوة التي بها تستطيع الدولة أن تنفذ قراراتها المنبثقة عن ارادة حرة غير متأثرة بارادة دولة أخرى ولذلك فهو حق الدولة في أن تظهر ارادتها بدون تدخل من الدول الاجنبية في كل الامور وفي كل الظروف التي تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة وبهذا يعتبر شاملاً لحق المحافظة على الوجود وتنمية موارد الحياة .
٢٤ التدخل : يحدث أن تتدخل دولة أو فريق من الدول بالقوة أو مع التهديد باستعمال القوة في الشؤون الداخلية لدولة معينة أو في الخلاف الحاصل بين دولة معينة والتدخل يعتبر افتياتاً على استقلال الدولة أو الدول التي حصل التدخل في شؤونها ولذلك كان من الضروري وجود أسباب قوية تبرره . والاسباب التي يمكن اتحاليها كثيرة جداً . غير أن الاسباب الآتية هي وحدها التي يمكن أن تبرر التدخل في نظر القانون

أولاً : التدخل بناء على معاهدة : فاذا حصلت دولة بمقتضى معاهدة مع دولة أخرى على بعض الحقوق أو اذا ما ضمنت سلامة أملاكها أو ضمنت عرشها أو شكل حكومتها أو بالاختصار اذا تدخلت معها في معاهدة تقتضى ترتيباً معيناً بخصوصها فيكون

للدولة التي اكتسبت الحق أو تعهدت بالضمان أو افترضت الترتيب
المخصوص حق ثابت في التدخل في شؤون الدولة الاخرى اذا
ماخيف الاخلال بنصوص المعاهدة من الداخل أو من الخارج
ثانياً : التدخل جائز للمحافظة على النفس أو الدفاع عنها عند
ما تتعرض حياة دولة أو بعض دول للخطر بسبب أعمال دولة
أو دول أخرى أو عندما يحصل مساس بالشرف أو بالمصالح الأساسية
فان حق التدخل يثبت ولا يجب على الدولة التي تريد التدخل أن
تحترم استقلال غيرها لان احترام استقلال الغير لا يعبأ به عند قرب
الخطر على النفس المهدد للدولة التي تريد التدخل . ومثال هذه
الحالة الحروب التي قامت ضد نابليون الاول وضد المانيا والنمسا
والتي لازال تتألم من جرائها

ولا يصح التدخل لاسباب أخرى بحجة حفظ النظام مثلاً أو
منع الظلم في بعض البلاد غير أن مادة التدخل هذه من أعقد المواد
وأصعبها نظراً لان الدولة القوية تسعى جهدها في الاندفاع الى
التدخل اذا ما وجدت مصلحتها فيه وتنتحل لذلك أو هي الاسباب
على ان التدخل الاجماعي من دول متعددة اكثر ملاءمة مع روح
القانون من التدخل الفردي . والتدخل في الشؤون الخارجية
أقل خطراً من التدخل في الشؤون الداخلية

٢٥ الحقوق والواجبات الناشئة عن الملكية : الحكومات

لها حق الملكية كما للأفراد وهذه الملكية قد تقع على الاراضى كما تقع على المياه والهواء . وأما طرق اكتساب الملكية فهى الاحتلال وهذا لا يكون الا للبلاد التى ليست مملوكة لدولة متمدينة وهو ينحصر فى اعلان من الدولة المحتلة يتاوه رفع العلم على الاراضى المحتلة ويصعبه وضع اليد المادى على تلك الاراضى وتأسيس نوع من الحكومة فيها . والسبب الثانى من أسباب الملكية هو الالتحاق وهو أمر مادى يحدث بفعل الماء أو بردم جزء من البحار أو نحوها . والثالث هو التنازل عن الاراضى من حكومة الى أخرى أو من شخص أو شركة الى حكومة . وهذا يكون ببيع أو هبة بالتراضى أو بالقوة ويكون بالمبادلة كذلك ولكن يكثر التنازل عقب الانهزام فى الحروب . والسبب الرابع هو الفتح وهو بقاء الفاتح فى البلاد المفتوحة بقوة السلاح ومثاله فتح الترانسفال سنة ١٩٠٠ وأخيراً وضع اليد وهو غامض فى حالته ولا حدد مدته

٣٦ وأما درجات الملكية فى القانون الدولى العام فهى الملك المطلق والايجارة الطويلة والحماية ودائرة النفوذ التى سبق الكلام على أهمها

٣٧ الحقوق والواجبات المتعلقة بالقضاء أو الولاية العامة : الولاية على العموم تعتبر منبسطة على كافة بقاع الدولة وممتلكاتها

على كل من فيها وعلى كل ما فيها ولكل دولة سلطة خاصة على رعاياها ولكنها لا تنفرد بها حتما اذا كانوا موجودين أو مقيمين في بلاد أخرى وبالنسبة لاقاليم الدولة يمكن القول بأن لكل دولة الولاية على جميع الاشخاص الذين يوجدون فيها مع مراعاة استثناءات معينة ستأتى بعد

والاشخاص الذين يوجدون في أية دولة من الدول يمكن تقسيمهم كما يأتى :

أولا : رعايا الدولة نفسها وهؤلاء يتكونون من كل الاشخاص الذين يولدون في أراضيها بصرف النظر عن جنسية والديهم ومن جميع الاشخاص الذين يتناسلون من رعاياها أنى يكون مولدهم أى حتى لو كانوا مولودين في الخارج

ثانياً : من الاشخاص الذين يتجنسون بجنسيتها طبقاً للشروط التى ينص عليها قانونها وأغلب البلاد تقبل التجنس من الاجانب الذين يقضون خمس سنوات متتابة داخل البلاد أو في خدمة الحكومة بشرط حلف يمين الطاعة أو بعد شروط أخرى

ثالثاً : من الاجانب القاطنين فيها وهؤلاء يخضعون لسلطتها ولا يؤدون خدمات سياسية ولا تكون لهم حقوق سياسية

رابعاً : الاجانب الذين يملكون فيها بغير نية البقاء وهؤلاء يخضعون فى الغالب لسلطتها الخنائية فقط وفى بعض الاحوال

سلطانها المدنية

وتتعد سلطة الحكومة الى كل الاشياء الموجودة في بلادها الا ما استثني فتخضع لقانونها ومحاكمها كل العقارات الكائنة بها وكل المنقولات مع مراعاة استثناءات معينة . كما تخضع اليها جميع البواخر والمراكب المملوكة لرعاياها اولها والكائنة في مياهها وكل ما يحصل فيها . كذلك المراكب والبواخر الاجنبية الداخلة في موانئها اذا ارادت

هذا ولا ضرورة للبحث في القضاء أو الولاية خارج اقليم الدولة أو أراضيها

ويستثنى من سلطة الحكومة أو ولايتها أشخاص معينون هم الملوك الاجانب وحاشيتهم والمعتمدون الاجانب والقناصل لحدود والقوات الحربية والبحرية التابعة لمملكة أجنبية فانهم جميعاً لا يخضعون للقانون المحلي ولا المحاكم المحلية ولا للادارة المحلية على وجه العموم . وفيما يتعلق بالقوات البرية يجب الا تتر هذه القوات في بلد من البلاد المتحابة الا باذن صريح من الحكومة التي يراد المرور من بلادها . واذا لم يتفق على السلطة التي تختص بمحاكمتهم فانهم لا يخضعون الا لحكومتهم . وضباطهم مسؤولون عن سلوكهم أما القوات البحرية فيمكنها أن تدخل في مياه الدول الاجنبية بدون استئذان ولكن يمكن عدم ادخالها اذا كانت الدولة تريد

ذلك وتعلنه رسمياً

وأخيراً يستثنى من حكم القانون المحلى والمحاكم المحلية والسلطة المحلية على العموم رعايا الدول الاوربية فى اكثر ممالك الشرق لانهم حصلوا على امتيازات تضمن خضوعهم الى محاكم قناصلهم وقوانينهم الخاصة بهم واعفائهم من المحاكم والقوانين المحلية ويختلف مقدار الاعفاء من بلد الى بلد طبقاً للوفقات المتعلقة بذلك

٢٨ الحقوق والواجبات المتعلقة بالمساواة بين الدول : وهذه تكلمنا عنها عرضاً فى بند ٢٢ ولا نعود اليها وأما القواعد المتبعة فى الاحتفالات والاستقبالات فليس هذا أوان الاهتمام بها الا من وجهة واحدة وهى ان درجات ممثلى الدول المختلفة ومراتبهم فى الامم المستقلة قد حصل الاتفاق عليها نهائياً بين الدول فى مؤتمر فينا واكس لا هـ شابل سنتى ١٨١٥ و ١٨١٨ ومؤداها تقسيم ممثلى الدول الى أربعة أقسام فيما يتعلق بحق تقدم بعضهم على البعض فى الاحتفالات وما يلزم لهم من التحيات فالقسم الاول مقدم على القسم الثانى وهكذا وأما الممثلون الذين من قسم واحد فالعبرة بالاقدمية بينهم فأيهم يكون أقدمهم تعييناً فى الحكومة الاجنبية المعين أمامها يتقدمهم . هذه هى القاعدة التى لا يمكن مخالفتها بين الدول المستقلة

٢٩ الحقوق والواجبات المتعلقة بالسياسة : تتصل الحكومات

بعضها بواسطة ممثلين ينوبون عن حكوماتهم عند الحكومات
الاجنبية وقد سبقت الاشارة اليهم غير انه يجب القول هنا بأن
رتبة السفيرة التي هي اكبر درجات التمثيل لا يشغلها الا ممثلو
الدول العظمى وان الدول الناقصة الاستقلال لا تتمتع بحق التمثيل
الكامل وان القناصل ليسوا عمالا سياسيين بل تجاريين الا في
الشرق فان أغلب الدول تمنح قناصلها حقوقاً خاصة أهمها حق
القضاء بين رعاياها وحق النيابة عنها نيابة سياسية كما لو كانوا
ممثلين سياسيين

٣٠ يدخل تحت النقطة المتقدمة البحث في المعاهدات : يعين
الدستور في كل بلد السلطة التي لها حق عمل المعاهدات ولكن
يجب بعد امضاء المعاهدة ان يحصل التصديق عليها من الهيئة المختصة
ويكون ذلك بصفة رسمية تتبادل معها التأكيدات بقبول المعاهدة
ولا تنفذ اي معاهدة الا اذا حصل التصديق عليها رسمياً اللهم الا
اذا نص بين المتعاقدين على غير ذلك . ولمعرفة ما اذا كانت أي
حكومة مكلفة بالتصديق على معاهداتها قانوناً يجب التمييز بين
حالتين : الاولى أن تكون السلطة التي تعمل المعاهدة مختلفة عن السلطة
التي تصادق عليها وفي هذه الحالة لا حرج على عدم المصادقة كما حصل
في امريكا بعدم التصديق على معاهدة فرساي . الثانية أن تكون
السلطة واحدة وهنا يختلف العلماء في جواز عدم التصديق وترجع

أخيراً جواز عدم التصديق في كل الظروف اذا ما كان له موجب
أما مقدار التقيد بالمعاهدات فهذه مسألة يختلف فيها النظراذ
يرى البعض أن القانون الدولي يوجب احترام المعاهدات احتراماً
دائماً الا اذا سقط الوجوب بحرب أو بنفوات المدة المعينة للمعاهدة
أو بانتهاء الغرض من المعاهدة. ورأى الآخريين وهو الذى عليه
العمل يتلخص فيما يأتى : ان المعاهدات تعمل في أوقات مخصوصة
تحيط بها في الغالب ظروف مخصوصة فاذا ما توالى الايام وتغيرت
الظروف اصبحت الترتيبات التى عملت من قبل غير صالحة للظروف
الجديدة. وان مسألة تقدير ما اذا كانت الظروف قد تغيرت واقتضت
التغيير — هى مسألة متروكة لضمائر الامم وحكمها ومسألة تدخل
في دائرة الآداب العامة لا في دائرة القانون. ان الحروب والحوادث
الآخري لا تفتر عن تغيير الترتيبات الدولية المقررة بالمعاهدات
ويصعب الحكم بوجه عام على هذه المسائل ولذا يجب فحص كل
مسألة على حدة مع تذكر ان حسن النية واجب في كل الاحوال
على الدول كما هو واجب على الافراد وانه لم يصل الناس في عصر
من العصور الى الحكمة والاخلاص اللذين يمكن معهما تقييد العصور
المستقبلية تقييداً غير محلول. وليس احسن في هذا الموضوع من
قول الاستاذ العظيم هول : (ان المعاهدات انما تتبع باستمرار اذا
ما كان منطوقها مطابقاً لارادة الطرفين المستمرة)

﴿ تطبيق المبادئ القانونية ﴾

٣١ أصبح ظاهراً للملأ ان قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين « الاستقلال والتحالف »

تبين أنه يكاد يكون من المستحيل قانوناً ادخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة في القانون الدولي وذلك لكونه يختلف عن كل نوع بفوارق معينة

أما خروجه عن الاستقلال التام فلا يتنازع فيه اثنان ولولا ذلك ما قال لنا رئيس الوفد الموقر في بيانه ان المشروع (غير واف بمطالبنا) وما أظهر للجنة اللورد ملنر (عدم الرضا به) وما كلف مندوبيه الكرام استطلاع رأى الأمة فيه وما قام أغلب الافراد والجماعات والهيئات يطالب بالتحفظات وينادى بازالة الشكوك والغوامض رغم الثقة بالوفد وشكره على مجهوداته العظيمة التي لا تنسى أبد الدهر

والحقيقة المرة ان المشروع لا يقرر الاستقلال المعروف في القانون الدولي والذي تتمتع به (الدول المستقلة)

نعم انه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجى مثل التمثيل (في البلاد الاجنبية) وحق عمل المعاهدات الذى (يفهم) من

قول المشروع (تتعهد مصر بان لاتعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية)

ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوماً أو شبه معدوم ألم يكن بعض الحكومات الالمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل (راجع بند ٨)

أفان أعطى لنا هذا الحق بما هو مقيد به من القيود مع استقلال داخلى ناقص جداً أفيقال اننا مستقلون ؟ كلا ان العبرة بمجموعة الحقوق التى يتمتع بها البلد لا بمظهر من مظاهر الاستقلال الخارجى ! تعطى لنا لمجرد المحافظة على احساساتنا أو ارضاء لبعض مطامعنا . وأما حق التعاهد مع الغير فانه متى كان مقيداً بقيده السابق ذكره فانه لا يكون مظهرأ من مظاهر الاستقلال الخارجى بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك (راجع البند الآتى)

سيقال ان التحالف يستتبع قيوداً لا بد منها وان التحالف من شأن الامم المستقلة . نعم ان الدولة المستقلة حرة فى الدخول فى معاهدات أو محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة على مصالحها الخاصة بها فيرغمها عليها ارغاماً . ولكن يشترط فيها كلها ألا تكون هادمة للاستقلال أو مضيعة له (بند ٦) وضغط الدول متجمعة يعتبر فى نظر القانون الدولى مختلفاً اختلافاً كبيراً عن ضغط دولة على

دولة (قارن بند ٢٢) هذا يذهب بالاستقلال أو يقيده تقييداً
يعتبر غناً لمصالح الدولة ذات القوة ونقصاً في استقلال الدولة الضعيفة
فتنشأ عن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالاشكال المختلفة التي
سبق الكلام عنها أو باشكال أخرى لا تختلف عنها في جوهرها
(راجع بند ١١) أما ضغط الدول المتجمعة على دولة واحدة فليس
له هذا الاثر . بمعنى انه ما ينقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون
غناً لمصلحة الجماعة ولا تكون ثمت علاقات (تبعية) تجعل الدولة
الضعيفة تشعر شعوراً مستديماً بخضوعها لدولة معينة

قد يقال انه سوف لا يكون ثمت خضوع واننا سنكون
متمتعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها
المصالح البريطانية في مصر ولكننا نقول والاسف ملء الفؤاد
اننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولي الانجليز انفسهم ان استقلالنا
المقرر بالمشروع لا يجعلنا حكومة مستقلة عن بريطانيا العظمى وان
استقلالنا عن جميع الدول الاخرى . وان تلك العلاقة الخيفة التي
ضربت علينا في ديسمبر سنة ١٩١٤ وصدق عليها كثير من الدول
الآن لا تفتأ تربطنا بهم بعد الاتفاق رباطاً قانونياً كاملاً كما هي تربطنا
الآن بهم بعد مصادقة الدول ورغم ان عدم رضانا . اذ رضانا غير
ضروري بالاسف في نظر القوة وان شئت فقل في نظر القانون الدولي
قد يقال انه لا يتفق وجود الاستقلال والحماية على بلدان البلد

اما ان يكون مستقلا أو محمياً . فنقول هذا صحيح اذا قصد بالاستقلال الاستقلال الكامل ولكن هذا النوع من الاستقلال الذى جادت به قواعد الاتفاق هو استقلال ناقص الى حد يجعله يختلف فى نظر القانون اختلافاً بيناً عن الاستقلال التام

٣٢ — ان الاستقلال الذى جاء به المشروع هو ما يمكن تسميته « الاستقلال داخل دائرة الحماية » وله فى الماضى والحاضر نظائر متعددة منها ماورد فى بند ١٧ وما يعرفه الساسة الانجليز تمام المعرفة . قد يقال ان لفظ الحماية لم يرد ذكره فى الاتفاق . نقول ان علماء القانون الدولى الانجليز نصوا فى مؤلفاتهم على جواز ذلك واليك ما قاله من يمكن ان يقال انه اكبرهم علماً وسناً وهو الاستاذ وستليك . فى الجزء الاول من كتابه فى القانون الدولى (ص ٣٢ طبعة ١٩٠٤) : ان أحد اشكال الخضوع أو الاستقلال الناقص هو الحماية . وان بعض البلاد المحمية يترك بدون تدخل فى شؤونه الداخلية وفى بعضها تعطى الحكومة المحلية جزءاً فقط من السلطة الداخلية ولكن فى جميع البلاد المحمية لا يصح أن يدخل احدها فى اتصال خارجى مع الحكومات الاجنبية الا برضاء الدولة الحامية صراحة أو ضمناً وكل محاولة ضد ذلك تعتبر عملاً عدائياً من جهة الدولة الاجنبية والدولة المحمية . وأنه ليس من اللازم أن يذكر لفظ « حماية » فى الاتفاق بين الدولتين الحامية والمحمية فان مجرد

كون الدولة الخاضعة أو الصغرى ليست خرة فعلا في طاب المساعدة من الدول الاخرى أو التحالف معها يكفي لان يوجب على الدولة السيدة أو الكبرى حماية الدولة الصغرى ضد خطئها . وينشأ عن كون الدول الاجنبية لا تستطيع اختيار الطرق التي تؤدب بها الدولة الصغرى ان الدولة الكبرى تكون مسؤولة عن الخطأ الذي ترتكبه الصغرى . وهذه المسؤولية نفسها تعطى للدولة الكبرى حق مراقبة الدولة الصغرى في كل عمل يمكن أن ينشأ عنه ذلك الخطأ حتى النص الصريح على حرية الدولة الصغرى في شؤونها الداخلية يجب أن يفسر باعتباره مقيدا بهذا الحق هكذا يقول وستابك وما ينطق عن الهوى

كل هذا في الامم التي لم تعلن عليها الحماية فما قولك في أمة ضربت عليها الحماية اسما وفعلا ولم تلغ لاصراحة ولا ضمناً ٣٣ سيقال لنا بكل حسن نية وإيمان ثابت اذا امكن النص على إلغاء الحماية صراحة فان كل المخاوف تزول . أقول كلا فان هناك جملة صغيرة في ثنايا المشروع لم يرد الساسة البريطانيون أن يكبروا اهتمامهم بها خشية الفات النظر اليها ولم يلتفت اليها الساسة المصريون التفاتاً خاصاً ولم يعرها الناقدون أهمية خاصة وهذه الجملة الهادمة للاستقلال الناطقة بالحماية من غير نص المنادية بها رغم النص على إلغائها هي قول المشروع في الفقرة السادسة من

البند الرابع (يمنح الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر)
 فإذا عسى أن تكون مزايا هذا المركز وواجباته ومستلزماته
 في أمة مستقلة ؟ سيقال إنه ضروري أو جائز أن ينص على ذلك
 حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع
 بالنسبة الاجانب . ولكن النص على اختصاصه في ذلك كاف في
 تحويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفوذ في الحكومة
 المصرية . ولا داعي مطلقا للنص عليه . سيقال ان هذا المركز
 الاستثنائي انما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لانه ممثل
 حليفتنا والرد ان هذا يكفي فيه الشطر الاخير من الفقرة نفسها
 وهذا قد لايعنيننا لانه ترتيب بين غيرنا اما المركز الاستثنائي
 فهو الذي يدخل الرعب في قلوبنا لانه نذير التدخل المبني على
 مسؤولية انجلترا عن مصر

حقا ان التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل انجلترا فيما
 يتعلق بمنع تنفيذ القوانين على الاجانب ولكن هذا مسلم أنه
 جائز الآن ونحن تقبله كارهين حتى يثق الغرب بالشرق أو يثقوا
 بنا ولا يجدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسبة
 للاجانب غير أن التدخل لمصلحة الاجانب في أحوال معينة شيء
 واستعمال المركز الاستثنائي شيء آخر في نظري

٣٤ — ان جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وان

كان يمكن المصريين من تحمل مسؤولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعا لوطنهم الا أن هذا الجلاء لا يفيد ان قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض . وهذا العوض هو المركز الاستثنائي الذي يكون لمثل انجلترا . هو وحده في نظر علماء القانون الدولي الانجليز قد يقوم مقامهم جميعا تمام القيام ، ومن أراد أن يتثبت من ذلك فليرجع لبند ١٧ من مقالي هذا يجد فيه أن الدولة الحامية لها طريقتان في الحكم — الحكم بواسطة عدد كبير من الموظفين او الحكم بطريقة غير مباشرة بواسطة نائب لها او قنصل او نحوه . سيقال ان ذلك مستحيل في حالتنا لان البلاد ستكون دستورية نيابية وزراؤها مسؤولون امام هيئتها النيابية اقول وهل هذا ينفي الضغط المستمر عليهم جميعا من صاحب المركز الاستثنائي . ان هذا الضغط يكون مشروعا في القانون بموجب الاتفاق ولا دخل لحسن النية ولا لسوء النية فيه فان صاحب المركز الاستثنائي اذا تدخل في شؤون البلاد الداخلية فانما يتدخل باعتبار انه يؤدي واجبا عليه لمصلحة بلاده ولمصلحة مصر في آن واحد . وان ظروف الاتفاق ومحتوياته لا تمنع مطلقا من أن بريطانيا العظمى ترى لنفسها حق التدخل في كل شيء .

٣٥ ان المجاذبة والتشاد اللذين أحاطا بالمفاوضة يظهران لكل انسان ان انجلترا لم ترد أن تجعلنا مستقلين عنها وتكتفي بالضمانات

اللازمة لمضالحها والتي لا تمس استقلالنا. بل انها للآن تمنحنا حقوقاً معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر أن الاصل أن كل الحقوق لها واننا نتناول منها بعض ما تراتنا جديرين بان نتولاه بنفسنا يؤيد ذلك قول سعد باشا في بيانه نقلاً عن لورد ملتر (ان هذا المشروع تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه) بل زاد (ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه)

لست أقول ذلك لاننا نلنا استقلالنا بقوة السيف أو اننا قادرون على أن نناله كذلك ولكن أقوله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائي يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل الى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لان يذكر في المعاهدة شئ عن التدخل في الامور الداخلية

ان من يقول ان الاستقلال ينافي التدخل يصيب اذا كان استقلالنا تاماً ولكنه بالاسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعاً من نفسه

٣٦ — يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالي والموظف الكبير الذي يتمتع بحق الاتصال بالوزير في الحقانية فان من يتتبع

تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهم لبعض تفاصيل المفاوضات يجد ان فكرة استبقاء نية التدخل متجسمة في مشروع الاتفاق كل التجسم ولاستطيع انجلترا ان تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها

٣٧ — ان تدخل صاحب المركز الاستثنائي أشد خطراً في نظري على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال ! وذلك لان الجيوش لا تتحرك الا بأوامر صريحة وقد كفتنا الاتفاقية شر تلك القوة نظرياً بالنص على ان وجودها لا يعتبر بأي وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر . ان وجود هذه النقطة العسكرية قد يكون من الضروريات الحيوية لانجلترا الحماية مواصلاتها كما تطلب ولكن وجود المركز الاستثنائي لا يمكن أن يكون ضرورياً الا اذا ارادت به السيطرة الداخلية علينا بعد امضائنا المعاهدة ٣٨ ان مظاهر الحماية في المشروع غير خافية ويمكن حصرها فيما يأتي : —

(١) ارادة بريطانيا العظمى في « تحديد العلاقات ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً » وهذا التحديد لانهاية مدته بالضرورة وهو تحديد من جانب بريطانيا العظمى لحمايتها التي اعلنتها سنة ١٩١٤

(٢٢٠)

ووافقت عليها الدول . او تنازل عن شئ من سيادتها التي حصلت عليها من تركيا سنة ١٩٢٠ !

باعتبار انها حامية لمصر تقرر استقلالها كما قررت استقلال غيرها تحت الحماية (بند ١٧) وتقيده بكل القيود التي تتناسب مع الحماية وباعتبار انها ورثت سيادة تركيا تبثدي بقريرنا بحسب القدر الذي تراه كافياً لنا . على كلتا الحالتين قيود لا تتفق مع الاستقلال

(٢) تحديد شكل الحكومة المصرية الجديدة بكونها ملكية دستورية ذات هيئات نيابية . نعم يصح ان هذا التحديد يكون اجل ما تبثغيه مصر لنفسها من الاشكال الحكومية وهو مطمح آمال الجميع ومع ذلك فهو تحديد ويجيز التدخل طبقاً لما قررناه في بند ٢٤ اولا

(٣) منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة

(٤) منح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الاجنبية لتحقيق نخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات (٥) عدم التكافؤ في التعهد بالمساعدة الحربية وثقل وطأة التزاماتنا الحربية

(٦) تتعهد مصر وحدها الا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة

لا تتفق مع المحالفة وفي هذا القيد من المعاني ما فيه

(٧) تتعهد مصر وحدها بالألا توجد صعوبات لبريطانيا العظمى

(٨) تتعهد مصر وحدها بعدم عقدتها مع دولة اجنبية اى

اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الاطلاق

(٩) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية في

الارض المصرية

(١٠) جواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالى

البريطانى وهذا الحق يبقى حتما في نظر بريطانيا العظمى بعد زوال

الديون الاجنبية لانه لو كان صحيحاً ان زوالها يزيل الاستشارة

ما تمسكوا شديداً بابقاء اسمه وجواز استشارته

(١١) جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية في

أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام وهذا يظهر بوضوح ان

بريطانيا العظمى ترى نفسها مسؤولة عن تأييد القانون والنظام

في مصر وهذه المسؤولية تستتبع التدخل في شؤوننا الداخلية

في نظر القانون

(١٢) حلول بريطانيا العظمى بمفردها محل جميع الدول

صاحبة الامتيازات فان هذا الحل حاصل أو حصل بمقتضى ما لها

من الحماية على مصر وهي الآن تريد أن تنفذ حق حماية الاجانب

فتعطيه شكل التدخل بواسطة ممثلها ذى المركز الاستثنائي لينع

(٢٧٢)

أن ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة
الدول الاجنبية

(١٣) اعتبار أن المحالفة تنشئ « علاقات خاصة » بين الدولتين
تسمح بتغيير القواعد المتفق عليها فى القانون الدولى فيما يتعلق
بدرجات ممثلى الدول وترتيبهم فيما بينهم (راجع بند ٢٨ هنا)
وان هذه العلاقات الخاصة تبيح أن يمنح الممثل البريطانى مركزاً
استثنائياً فى مصر ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الاخرين
وهذا أظهر مظهر من مظاهر الحماية فى نظرى

(١٤) عدم تمام حق التمثيل فانه قد نص على التمثيل مرتين
الاولى : قيل فى الفقرة الاولى من البند الرابع « تتمتع مصر
بحق التمثيل » . وقيد بقوله « فى البلاد الاجنبية » وعند ذكر
الاتفاقات مع الدول الاجنبية على التنازل عن امتيازاتها البريطانيا
العظمى ورد الكلام على موظفى قنصليات الدول الاجنبية
فتخولهم مصر نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الاجانب
فى انجلترا . فكأن مصر ترسل ممثلين سياسيين لها يتقيدون بعدم
اتخاذ خطة لا تتفق مع المعاهدة وعدم ايجاد صعوبات لبريطانيا
العظمى وفى الوقت نفسه ترسل الدول الاجنبية لمصر قناصل
يكون نظامهم كنظام القناصل الاجانب فى انجلترا (وذلك رغم
الكلام فى موضع آخر على تقدم ممثل بريطانيا على ممثلى الدول

(الأخرى) وهذه القيود آتية من الحماية حتما ومظهر من مظاهرها (١٥) تعهد انجلترا بتبليغ نص معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا الى الدول الاجنبية دون أن تطلب منهم الاعتراف بما فيها من استقلال مصر . فكان استقلال مصر يكون أمراً داخلياً بينها وبين انجلترا انما يبلغ للدول على سبيل العلم بالشئ لا لتعترف به كما اعترفت من قبله بالحماية . وأما تعضيد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول فى عصبة الأمم فهو أيضاً مظهر من مظاهر اثبات حمايتها عليها وكلنا يعلم من هى عصبة الأمم وماهية ٣٨ تلك مظاهر الحماية ولا يعترض بأن مظاهر الاستقلال بوجوده بجانبها فهى تنفى مظاهر الحماية . هذا استنتاج قدير ضاه رجال المنطق ولكنه استنتاج لا يصدق به ولا يفهمه ولا يقبله رجال القانون الدولى الانجليز الذين أفصحوا فى كتبهم بأجلى بيان عن جواز الاعتراف بالاستقلال ضمن دائرة الحماية وهم أعلم منا بتجاربهم الماضية وهم أعلم منا بالقانون الدولى الذى ينشؤون قواعد انشاء بما ينشؤون من المنظمات والطرق المختلفة فى حكم الشعوب

إذا استشرنا اكبر أساتذة القانون الدولى الانجليز فى مشروع لاتفاق نطقت مؤلفاتهم بأنه الحماية . هالك وستليك وهول ولورنس ثلاثة من علماء العصر ولا أعلم من هو من العلماء أرفع

منهم شأنًا ولا أصدق منهم قولاً تنطق كتبهم بأنه الحماية وليس
بعد قولهم مزيد (راجع البنود ١٤ و ١٦ و ١٧ و ٢٠ و ٣٢ هنا)

٣٩ — ان مظاهر الاستقلال الداخلى أهم فى نظرى كثيراً من
مظاهر الاستقلال الخارجى لان هذا الاخير لاقيمة له اذا لم يكن
الاستقلال الداخلى مبنياً على أسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ
الاجنبى من جانب دولة واحدة ولا يتعرض لان تهدم جوانبه كل
يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز
الاستثنائى . ومن مستشاريه صاحبى المقام الرفيع فى المالية والخزانة .
اننى احرص على الاستقلال الداخلى أكثر مما أتمسك بمظاهر
الاستقلال الخارجى لان الاول منهما مادام يرتكز على أسس
صحيحة فانه يوصل حتما الى الثانى تماماً وبكامل مظهره . ولذلك
فان أهم ما يجب أن نتمسك به بعد زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال
هو تفاصيل الاستقلال الداخلى . يجب ان يكون هذا الاستقلال
كاملاً غير منتقص الا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الاجنبية
وحقوق الدائنين الاجانب فقط ويصح ان نرضى فيما يتعلق بالتحالف
بان نلتزم بالامتناع عن كل ما يضر بهذا الاتفاق من الوجهة السياسية
وحدها ولا تثريب علينا فى ذلك فاننا نشترى استقلالنا بالالتزام
بان نكون أمناء على مصالح بريطانيا العظمى نحافظ عليها محافظة

الحليف على مصالح حليفه وينشأ بيننا نوع من الصلة بهذا التحالف القائم على التساوى وعلى تسهيل مواصلات الامبراطورية البريطانية والمحافظة عليها — يأخذ شكلاً خاصاً من الاتحاد لم يعرفه القانون من قبل فلا يكون حماية ولا سيادة ولا نحوهما من علاقات الخضوع

ولكنه يكون اتحاداً جديداً من نوع لم يخلق مثله في الوجود من قبل اتحاداً بين أمتين لأغراض معينة ولمصالح محدودة وما دام خالياً من صبغة الخضوع فليأخذ أى شكل من الاشكال وليلبس أى زى من الازياء . لانهم بعد حريتنا واستقلالنا وحياتنا حياة طيبة بشئ مطلقاً

٤٠ أما مسألة السودان فيجب في نظري أن تسوى بهذا الاتفاق ولا تترك معلقة فكفانا ما مضى من المواقف الغامضة والشكوك والريب التى أوصلتنا الى حالة نزلنا بها كالسبع فى سوق الدول فاعترف البعض بالحماية علينا وباع البعض سيادته علينا فى مقابل السماح له ببقاء شئ من كيانه

ان آخر الضربات التى كان ينتظر توجيهها اليها قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية انجلترا علينا وبنزول تركيا عن سيادتها الى انجلترا . فلم يبق لدينا الا ان نساوم على استقلالنا حتى نشتره وليكن ذلك بأى ثمن الا بالاستقلال نفسه فهذا ما لا حياة من بعده .

(٢٧٦)

ولما كان كل غرضى من هذا المقال ان اتكلم على تكييف
قواعد الاتفاق من الوجهة القانونية فاننى لا اعرض لبيان مزايا
المشروع أو مضاره فقد وفاها حقها من تقدمنى من كبار الكتاب
والفكرين والله أسأل أن يوفقنا جميعاً الى ما فيه خيرنا وسعادتنا
انه سميع مجيب



راى الاستاذ

عبد العزيز فهمى بك

فى موضوع الاتفاق

الذى وضعته لجنة اللورد ملنر

بهذا العنوان نشرت جريدة الاهرام بعددها الصادر فى ٢
مارس سنة ١٩٢١ ما نصه :

«البلاد تتشوق بلا شك ولا ريب الى الوقوف على رأى حضرة
صاحب العزة الاستاذ عبد العزيز بك فهمى الواقف على ماجريات
المفاوضات وروحها

وقد وفقنا الى تقرير وضعه حضرته فى شهر اكتوبر الماضى
بعد عودة الاعضاء الاربعة من مصر يحملون التحفظات وقبل
المقابلات الاخيرة مع لجنة اللورد ملنر وقد ضمنه رأيه الذى
قدمه وقتئذ للوفد فيلاحظ فى قراءته زمن وضعه وأنه سابق على

(٢٧٨)

وضع تقرير لجنة اللورد ملنر ونشره «
وهذا نص مذكرته المتضمنه لرأيه :

« ١ رأى الانجليز ان المصريين هبوا يطلبون الاستقلال التام
لمصر والسودان وتحريرهما من كل حماية أو مراقبة وان حركتهم
في هذا السبيل جدية لم يسبق لها مثيل فعالجها رجالهم السياسيون
معالجة هي غاية في المهارة والحذق . ذلك أنهم ابتدأوا فأخذوا
شبه اجماع دولي بتأييد حمايتهم التي ضربوها على مصر بغير رضائها
في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ودعموا هذا الاجماع باخذهم آخر الامر
اقرار تركيا على هذه الحماية وتصديقها على اتفاقية سنة ١٨٩٩
الخاصة بالسودان وأصبح المعروف رسمياً بين جمهور الدول أن
مصر قطر من الاقطار الخاضعة لحماية انكلترا وان السودان مشترك
الادارة بينهما وان أهل السودان في الخارج هم كاهل مصر تحت
حماية انكلترا

٢ ومهما يكن من مخالفة هذا الاجراء للحق والعدل فانه هو
الواقع الذي لا ريب فيه . وهو وان كان مستنكراً في عرف
نظريات القانون الدولي التي تقتضي بان الحماية لا تكون الا بعقد
بين الحامي والمحمي الا أن الدول متى تعاقدت ولو على مظلمة لم تكن
مربطة بمعاقباتها وهذه المعاقبات تصبح في حق المتعاقدين قانوناً
واجب الاحترام . فالقانون الدولي الرسمي الآن لا يعرف لمصر

شخصية دولية فاعلة . بل المقرر فيه انها تحت حماية انكلترا حماية
من النوع الحديث الذي جرى عليه العرف الدولي في القرن الماضي
ونتيجة ذلك حرمان مصر وحكومتها من أن يكون لها
علاقة بأى دولة من الدول وصيرورة أمرها بيد الانكليز
دون سواهم

٣ بعد ان برر الانكليز دولياً حمايتهم لمصر وتأبطوا بهذا السلاح
الماضى التفتوا للمصريين وقابلوا وفدهم وكان من نتيجة المناوصات
ذلك المشروع الذى لم يقبله الوفد بل عرضه على الامة المصرية
ليتعرف رأيها فيه

ان سياسة الانكليز فى هذا المشروع لا تخفى على من ينظر
فى الامور بعين الناقد البصير . هى تقتصر فى هذه الصيغة : (أخذ
اقرار الامة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم ازاءها كما أخذوا
اجماعاً أو شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر
والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من
الداخل أو الخارج معاً)

٤ ولما كان الانكليز أناساً عمليين لا يهتمهم التعلق بالالفاظ ودون
المعانى وكانوا قد شاهدوا أن الامة المصرية تنفر من لفظ الحماية
ولا تريد الا الاستقلال التام الذى من أهم شخصياته التمثيل الحرفى
الخارج فقد أطرحوا لفظ الحماية من مشروعاتهم وصرحوا لمصر

بتمثيل نفسها في الخارج ولكنهم في عملهم لم يخرجوا مصر من حمايتهم مطلقاً بل بقيت هذه الحماية قائمة لم يعتورها الا مجرد التنوع في مشخصاتها اذ الواقع ان كون بلد ما تحت الحماية أو ليس تحت الحماية هذا أمر يرجع فيه اما الى ما هو متفق عليه دولياً بشأنه واما الى ما هو مقرر في عقد نظامه السياسى

هـ فالمتفق عليه دولياً في كافة المعاهدات الاخيرة ان مصر تحت حماية بريطانيا العظمى التى أعلنتها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهى حماية من النوع الحديث السابق الاشارة اليه . وما لم يبلغ هذا الوصف باتفاقات دولية أخرى أو على الاقل باتفاق مع مصر يتقرر فيه هذا الالغاء صراحة ويبلغ من الطرفين أو من أحدهما للدول فهو لن يزال لاصقاً بمصر من جهة الاتفاقات الدولية . وبريطانيا لم تقبل أن تنص صراحة على هذا الالغاء بل عارضت فيه بشدة . وأرادت منا ان تقنع بان هذا الالغاء حاصل بطريق الانفهام من جهة كون التمثيل الخارجى معتبراً انه من مشخصات الاستقلال لا من مشخصات الحماية . قول لا تقنع فيه البتة . ولقد كنا نقبله من باب التساهل لو كان ذلك التمثيل الخارجى تمثيلاً حراً خالياً من كل قيد . ولكنه تمثيل ابتر نحن فيه أبداً . أسراء السياسة الانجليزية تتبعها حيثما توجهت نغادى من عاداها ونوالى من والاها ولا نستطيع ان مست أمة شرفنا ان نناوئها أو نعلن عليها حرباً الا

برأى انجلترا حتى لا نخلق لها المشاكل بل لا نستطيع أن نعقد
 أى عقد يكون فيه ما يضر بها كما لا نستطيع أن نتخذوا لمصالحنا
 غير ممثلة انجلترا في البلاد التي لا تمثل لنا فيها . لسنا اذن أحراراً
 في سياستنا الدولية بل مضطرون في كل حركة نتحركها وفي كل
 عقد نعمله حتى من العقود الدولية التي كان لمصر سابقاً أن تباشره
 بنفسها أن نتحرى عما اذا كان يضر المصالح الانكليزية أو لا يضرها
 وواجب علينا قبل كل حركة وكل عقد أن نرجع الى المشاورة مع
 انجلترا لانا لا نعلم خفايا سياستها ولا مبلغ مصالحها ولا نستطيع
 التحكم بمحض رأينا فيما هو ضار بها وما ليس بضار . بل ان فاتنا
 نحن ان نستشيرها فيما نحن عازمون عليه فلا يفوت عميلتنا من
 الدول أن تقتضى منا هذه المشورة الاولى حتى لا تعرض نفسها
 للمشاكل مع انجلترا . فشورة انجلترا في كل مظاهر سياستنا
 الخارجية أمر حتمى يوجب به حسن قيامنا باداء عهدنا هذا الذى
 نعهدها عليه . ومتى كان الامر كذلك فلا يستطيع أحد أن
 يقول بحق اننا أحرار في سياستنا الخارجية ولا أننا خرجنا فيها
 من المراقبة الانكليزية الشديدة ولا أن مثل هذا التمثيل الخارجى
 المراقب يتنافر مع الحماية المتفق عليها دولياً .

اذن فحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ان لم يحصل الغاؤها بنص
 صريح خال من الابهام والمواربة فانها تبقى قائمة مقررة لدى الدول

والمشروع الذى نحن بصددده هو مصداق صحيح لها . وبقاؤها يجعل مركز انكلترا ثابتاً فى مصر ويجعل لها حق التدخل المستمر فى شؤون مصر . لا وهى الاسباب والعبث بنظامها ودستورها لاذنى علة ويبعد الدول عن سماع أى ظلامة مصر باعتبار ان مشاكلها مع انكلترا هى مشاكل داخلية صرفة

٦ — اما الغاء هذه الحماية صراحة فيجعل تقدير مركز مصر الدولى راجعاً الى تعاقدتها مع انكلترا لا غير . فاذا قدرنا حصول هذا الالغاء مع بقاء المشروع على ما هو عليه فلا شك عندى انه مشروع بذاته يجعل مصر تحت الحماية الانكليزية ايضاً ولا عبرة بلفظ « الاستقلال » الوارد فيه

ذلك لان اشكال الحماية لاحصر لها والدول تبتدع منها ما تراه أنسب لمصالحها والظروف وليس لها صيغة مقررة لا تنعقد بدون استعمالها بل وجودها يتحقق بتحقيق معناها فى أى ثوب كان من أثواب العبارات وكثيراً ما تستعمل لها عبارات فخمة المبني مسمومة المعنى مثل التحالف والارتباط الودى الذى امتلكت به بريطانيا العظمى ناصية ممالك الهند جميعاً . وضابط الحماية الوحيد بحسب الاصطلاح الدولى هو : « ان تكون دولة صغيرة تحت كنف دولة كبرى هى وحدها التى تدفع عنها الطوارئ والتعديات على الدوام والاستمرار » فكما تحقق هذا المعنى فى أى صيغة

كانت فيه تخلق الحماية . ولا شك عندى انه معنى يتجلى واضحاً
فى المشروع الذى نحن بصدد

أما عبارة « الاستقلال » فيجب ان ندرك قبل كل شئ هاتين
الحقيقتين وهما : (اولا) ان الحماية يستحيل قانوناً التعاقد عليها
الا اذا كانت الامة الصغرى مستقلة اى ذات كيان خاص وشخصية
متميزة لان استقلال الامة اى انفرادها بشخصية خاصة متميزة
هنا شرط أساسى فى أهليتها لمثل هذا التعاقد . فتونس ومراكش
مثلا لم يتعاقدا مع فرنسا على حمايتها لهما الا وهما دولتان مستقلتان
(ثانياً) ان الحماية لا تمحو شخصية الامة ولا استقلالها بل بالعكس
أول غرض من أغراضها (المفروضة) هو المحافظة التامة على هذه
الشخصية وهذا الاستقلال فتونس ومراكش هما دولتان مستقلتان
تحت حماية فرنسا

متى علم ذلك امكننا بالبداهة ان نعلم لماذا لم ينكر الانكليز
على مصر استقلالها من وقت أن أعلنوا حمايتهم عليها بل صرح
بجلالة الملك فى خطابه للسلطان حسين انه عامل على منع كل ما عس
بهذا الاستقلال كما امكننا ان نفهم ان اعترافهم فى مشروع الاتفاق
باستقلال مصر ليس الامن باب تحصيل الحاصل لان مرادهم به
هو تفرد مصر بشخصية خاصة . وهذا أمر ضرورى بدونه
لا يستطيعون قانوناً التعاقد مع مصر

اذن ليس الاستقلال) ولا (الاعتراف بالاستقلال) هو مما يهتم في قضيتنا لان الاستقلال كما رأيت حاصل للأمم التي تحت الحماية . انما الذي يهتم هو (حرية الامة في سياستها الداخلية والخارجية) فاذا كانت شروط العقد غير ماسة بهذه الحرية فلا استقلال جدي . سليم والحماية ضرب مما كان معروفاً الى اوائل القرن الماضي باسم الحماية البسيطة وهي قد تكون مفيدة جداً للدولة الصغرى اذ تأخذ بيد هاحتي تقوى ولا تحتاج بعدها . وسبب هذا النوع من الحماية في الغالب ليس فكرة الاستعمار بل حفظ الموازنة الدولية . أما ان كانت شروط العقد ماسة بتلك الحرية فالحماية قائمة والاستقلال لفظ لا معنى له سوى تفرد الامة بشخصية خاصة ونظام حكومي خاص . وسبب هذا النوع من الحماية هو غالباً فكرة الاستعمار وهو يعرض الامة الصغرى لاشد الاخطار اذ قد يأتي زمن تزول فيه شخصيتها وتؤول الى الضم . ولا يهولن أحداً قولي ان الاستقلال في هذه الصورة لفظي فان معاهدة باريس سنة ١٨١٥ التي وضعت بمقتضاها جمهورية الجزر اليونانية تحت حماية بريطانيا العظمى قد تقرر فيها ان هذه الجمهورية « هي دولة حرة مستقلة تحت حماية بريطانيا العظمى » . مع ان نظام هذه الحماية كان من أقسى أنظمة الحماية اذ كان المندوب السامي الانكليزي هو الحاكم بامرره في تلك الجزر يتدخل في كل شيء حتى في تعيين اعضاء الجمعية التشريعية

لا شك اذن أن استقلالنا هو بمقتضى المشروع تحت حماية
 انكلترا ولا شك ان هذه الحماية ليست من النوع البسيط بل هي
 أقرب الى النوع الحديث فان حرية السياسة في الخارج
 عليهما مراقبة شديدة أشرنا اليها فيما تقدم وأما في الداخل
 فالمشروع منعم بالاشتراطات الماسة بهذه الحرية وبسيادة البلاد
 فأولا — اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية في الاراضى
 المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقاً مع سيادة البلاد في الداخل بل
 هو من طبيعة الحال في كل بلد للغير حماية عليه أو ملكية فيه
 وندر أن توجد قوة أجنبية في بلد مستقل حر . وليس محوصفة
 الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق
 الحكومة المصرية بمانع من انها في ذاتها قوة أجنبية مجرد
 وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التي للبلاد على نفسها
 والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم اذ للامبراطورية
 الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من افريقيا وفلسطين
 والعراق والهند وغيرها . وانواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية
 وحديدية وتلغرافية وتلقونية وهوائية . وللانكليز مع هذا
 الابهام أن يدعوا ان ما كان من طرق المواصلات المذكورة
 داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قنال السويس) فيصدق
 عليه انه من مواصلات الامبراطورية البريطانية وأن يرتبوا على

ذلك ان لهذه القوة الانتقال من معسكرها الى أى نقطة في القطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات ويكون ذلك من أشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية ان كل ما زال عن مصر فيما يتعلق بهذه النوة ان مصاريقها لن تكون على مصر وانها تستطيع اعلان الاحكام العرفية في البلاد ولا تقتضى من البلاد مطالب مما هو مقرر قانونا أن يكون من حقوق عسكر الاحتلال . وما عدا ذلك فهي قوة عسكرية تستطيع القتال وإلزام خصمها الحجة بالقوة الجبرية عند تأسيس الحاجة . من يقل أن الاقرار بوجود هذه القوة لا ينافي سيادة البلاد الداخلية أو انه ليس رمزاً على اشتراك انكثرا في هذه السيادة أو انه ليس من مشخصات الحماية فكلامه هذا غير مسلم به

ثانياً - تشترط بريطانيا العظمى في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أن تعين مصر بالاشتراك معها مستشاراً انكليزياً بالمالية وتشترط بآخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ان الموظف الانكليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته الاصلية وظيفتي مستشار الحقانية والداخلية معاً لقول العبارة (ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية للاستشارة في اية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييداً فعلياً)

فالوزارات الثلاث التي هي روح الادارة الداخلية في البلاد وهي المالية والداخلية والحقانية سيكون لها مستشاران من الانجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا . مهما يقال من ان هذين المستشارين لن تكون لهما اية سلطة تنفيذية وان الوزراء معها سيكونون احراراً لانهم غير مسؤولين الا أمام البرلمان وأن هذه المسؤولية تقتضى قانوناً وعملاً عدم الانصياع لآراء المستشارين ومهما يقال فوق ذلك من ان المستشار المالي لن يكون له القول الفصل في المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء فان أقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والامن العام في البلاد المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الانجليز . فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم ودخائل ادارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الاهلي والشرعي ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط) ويكفي هذا ليتحقق للانجليز ولو معنى المراقبة على ادارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل اثرها طعن في سيادة البلاد الداخلية ومصادق واضح للحماية على أن القول بأن المراقبة المذكورة انما هي نظرية فقط . انما هو قول لا يسلم به الا من يجهل آثار احتسكك الأمم الكبرى

بالصغرى . ان هذين المستشارين حتى لو أمسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما فى شىء ما فانه لا مانع يمنعهما من التبرع بالشورى من تلقاء أنفسهما . والاخذ والرد بينهما وبين الوزراء — وهما قويان تسندهما سلطة ممثل انكلترا ذى المركز الخاص والجملة العسكرية الانجليزية الموجودة بالبلاد والوزراء على كل حال ضعاف — لا بد أن ينتج عنه فى العمل ان ينصاع الوزراء لآرائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ويجهدون فى ترويح آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه ان يعرض عليه وينتهى الحال بتعود البلاد ووزرائها وبرلمانها على خطة مخصوصة هى عدم معارضة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع انجلترا القوية وتلبث البلاد أبداً بالدين بقوة الاتفاق تابعة للآراء الانجليزية فى أمورها الداخلية . هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى وبين الضعيف . وعلى كل حال فواقع الامر ان أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وإدارية ستكون تحت مراقبة الانجليز ولو تضاءلت هذه المراقبة وان هذا أساس بالسيادة ومصدق للحماية

على انى فيما قدمت استنتجت اهون ما يمكن مما تدل عليه العبارات الخاصة باستشارة هذين الموظفين والا فالمتعمن يرى ان موظف الحقاينة سيكون فى الواقع مستشاراً لكل وزارات

الحكومة فان كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الاوقاف انما تسير على مقتضى القانون الخاص بها والنظام ليس شيئاً آخر سوى مراعاة الامة حاكمها ومحكومها لما تقتضى به القوانين . فاذا أضيف لهذا ان الوظيفة الاساسية لهذا الموظف هي مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالاجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا في المشروع الاول أما في المشروع الاخير فمدلول عليها بوسيلتها فقط وهي ضرورة احاطة هذا الموظف علماً بكل ما يتعلق بادارة القانون بالنسبة للاجانب) وهي وظيفة لا تقف عند حد الشورى بل تقتضي بذاتها المداخلة والالزام بالرجوع لموجب القوانين وانها بذلك وظيفة تنفيذية محضة . تقول متى أضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين ان هذا الموظف سيكون هو الكل في الكل في الحكومة المصرية وما ظن أحداً يمكنه أن يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة

ثالثاً — لا تقتضى أى مخالفة من المحالفات المعقودة بين الامم المستقلة الحرة أن يكون لممثل احداها مركز خاص وتقدم على ممثلي الدول الاخرى الا محالفاتنا فشرط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة أن من آثارها هذا

ان كون ممثل انجلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الاخرى لا يصح مطلقاً أن يكون نتيجة

من نتائج التحالف العادى وانما هو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلا وخارجاً تحت المراقبة الانجليزية دون سواها . وهذا الاشتراط لا يعهد له نظير الا فى البلاد المحمية بغيرها . وأما المستقلة الحرة فلا شئ فيها من هذا القبيل

رابعاً — ان ما اشترط فى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من أن مصر تكون دولة دستورية ذات أنظمة نيابية وما اشترط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة مما يجب أن يشمله دستور البلاد كل هذا تدخل فى أمور هى من الامور الداخلية التى ليس لاحد التدخل فيها لو كانت مصر مستقلة حقيقة وهو باب آخر مفتوح للانجليز يتسللون منه للمراقبة وللتدخل السياسى العسكرى فى شئون مصر لو حدث بها أدنى اضطراب يخل بقواعد الدستور خامساً — ان استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الاجانب الامتيازية بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه غل يد الدول الاجنبية عن أن يكون لها أدنى تدخل فى التشريع والقضاء فى حق الاجانب وغل يد المصريين أيضاً عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطر المصرى بحيث يصبح المصريون والاجانب معاً فى مصر لاعميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختلط الا الانجليز وهى سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الانجليز بها الا اذا كان لهم بمصر مركز

غير مجرد مركز الخليف العادى بل مركز الخليف الحامى ومن
يقل بغير ذلك فواهم

فى هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع وان مصر معه
باقية تحت الحماية الانكليزية والمراقبة الانكليزية والتدخل
الانكليزى القانونى والفعلى داخلا وخارجا سواء ألغى اعلان ١٨
ديسمبر سنة ١٩١٤ بالنص الصريح أو لم يبلغ . غاية الامر ان
بالغائه صراحة يرق ذلك الغشاء الذى بأذان الدول وقد يبلى
ويتهتك مع الزمن فيصبح من المحتمل أن تصغى لشكوانا اذا
ظلمنا الانكليز

٧ أقول ذلك وفى آن واحد أعترف بان فى المشروع مزاياها
أن يكون لنا مجلس نواب تام السلطة بقدر ما تسمح به حالة البلاد
التي سيادتها واقعة تحت مثل هذه المراقبة وأن تكون الوزارة
مسؤولة أمام نواب البلاد وان يكون لنا فى الخارج ممثلون وان
كانت أيديهم مغلوطة فى السياسة ووظائفهم فيها خيالية اكثر
منها حقيقية وان يكون لنا فى ظرف سنتين أن نخرج من شئنا
من خدمتنا من الضباط والموظفين الانكليز والاجانب وأن يكون
لنا جيش غير محدود العدد

ولكن من يرجع نظره الى الماضى ير ان مصر كان لها دستور سياسى
يجعلها مطلقة اليد حرة من كل قيد فيما يتعلق بامورها الداخلية

فكان لاميرها أن يعطى البلاد مجلس نواب تام السلطة وأن يجعل الوزارة مسئولة لديه (وهذا قد كان حصل فعلاً) وكان قانوناً لحكومتها أن تعين من الموظفين الأجانب من شئت وتعزل من شئت وكانت حرة في كل وزاراتها ما عدا المالية فكانت فيها تحت المراقبة الشئئية وهي مراقبة لم يكن شأنها الدوام بل كانت عرضية صرفة وما عدا الحربية فكان جيشها محدود العدد وكان لها وزارة خارجية وكان لها أن تعقد المعاهدات التجارية والاقتصادية وبعض المعاهدات الأخرى كالاتفاقات الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة ولم يكن بارضها قوة عسكرية تركية ولا مستشار تركي لتأييد القانون والنظام . وهذا الدستور السياسى كان معمولاً به قانوناً وفعلاً الى وقت الاحتلال وبقي قائماً قانوناً طول مدة الاحتلال وكان الاحتلال يتمسك به شديد التمسك أو يعيث به بحسب ما توحيه اليه مصلحته حتى كانت الحماية . فالانكليز في مشروعهم الذى نحن بصددده ان كانوا تجاوزوا المصر عن شئ فمعظمه من حقوقها القانونية الثابتة وفي نظير تجاوزهم وطردوا مركزهم في مصر ومراقبتهم عليها بل كفالتهم لها واستقلوا فيها بشؤون الجانب أيضاً حتى لا يزعجهم مزاحم . فهم في الواقع وصلوا الى ما كانوا يرغبون وأخذوا اكثر مما يستحقون ومن يرجع النظر أيضاً الى خطاب السير ملن شيتام

(٢٩٣)

للسلطان حسين في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وهو الوارد به نظام الحماية اجمالاً يجد انه قائم على أمور ستة

أولاً — أن تكون مصر سلطنة تحت حكم أمير من العائلة الخديوية

ثانياً — أن تكون بريطانيا هي التي تدفع عن مصر كل تعد أجنبي

ثالثاً — أن يزول القيد المحدد لعدد الجيش المصري ونظامه رابعاً — لا يكون لمصر علاقة مباشرة مع ممثلي الدول لديها بل تكون هذه العلاقة لممثل انكلترا

خامساً — أن يحور نظام الامتيازات بما يلائم ما وصات اليه مصر من الرقي

٦ — أن تعمل بريطانيا مع السلطات المصرية وبواسطتها لترقية شؤون البلاد واشراك الامة تدريجياً في الاعمال الحكومية والاخذ بيدها لتوصيلها الى حكم نفسها بنفسها

ومن يقارن بين هذه الامور وبين المشروع الجديد يجد أن روحاً واحدة سارية في كليهما مع بعض تنويع اقتضته الظروف وهذا التنويع ينحصر في أمرين :

الاول — أن يكون لمصر علاقة بممثلي الدول الاجنبية لديها وتمثيل في الخارج . ولكن من يلاحظ أن مصر كان لها وزارة

خارجية لها علاقة مباشرة مع ممثلى الدول الأجنبية وان هذا لم يكن مانعاً من انها بلد نصف سيادة . ومن يلاحظ أن التمثيل الخارجى هو تحت مراقبة الانكليز الشديدة وانه بهذه الصفة لا يخرجها عن كونها منقوصة السيادة يجد أن هذا التجاوز من انكلترا لا يضر ضرراً سياسياً حقيقياً بمركزها . على انها انما أتت به لتنال غرضاً سياسياً خطيراً جداً وهو حصر كل الحقوق الامتيازية التى للدول فى يدها . اذ هذا الحصر من جهة يجعلها صاحبة النفوذ الوحيدة فى مصر ومن جهة أخرى يقلل من أهمية وزارة خارجيتنا وتمثيلنا الخارجى لان أهم ما كانت تشتغل به وزارة خارجيتنا هو تسوية المشا كل الناشئة عن نظام الامتيازات فهذا التنويع اذن ان كان فيه شئ قليل على انجلترا ففيه شئ كثير لها وروح خطاب السير ملن شيتام موجودة فيه تماماً

الثانى - أن الانكليز فى الخطاب المذكور كانوا يقولون انهم لن يملكوا الامة حكم نفسها الا تدريجاً ولكنهم فى المشروع قد ملكوها هذا الحكم من الآن . هذا التنويع اذا كان مفيداً لمصر كما هو الواقع فلا ضرر فيه على مركز الانكليز السياسى ولا خروج فيه عن حد ما يحتمله الخطاب المذكور . اذ كل ما فى الامر أن الانكليز فى هذا الصدد عجّلوا ما كانوا عازمين على تأجيله ومراقبتهم على كل حال باقية

ولقد أوردت هذه المقارنة لأبين أن للانجليز غرضاً سياسياً
يسعون لتحقيقه طبقاً لخطّة مرسومة عندهم فهم يعدلون في هذه
الخطّة بحسب المناسبات والظروف وليكن الغرض ثابت لا يتحول
وهو استمرار مصر تحت حمايتهم واستمرار قبضهم على ناصيتها
٧ على انى مع موازنة مزايا هذا المشروع ومضاره وسماع رأى
البلاد التى تكلفنا بقوله مع التحفظات التى نرغبها لا أرى سبيلاً
سوى متابعة رأى البلاد والتصريح بقبوله مع التحفظات
٨ ولكن هتاك أمراً هاماً هو أن الانكليز يعلقون نفاذ
المشروع حتى مع قبول الجمعية الوطنية له بعد المفاوضات الرسمية
على أمرين — أولاً أن تقبل الدول الغاء محكمها القنصلية فى مصر
ثانياً أن تصدر المراسيم الخاصة باعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفذ
فعلاً ، وكلا هذين الأمرين خطر

عن الامر الاول — كل ما يصح طلبه من مصر هو أن تصرح
لبريطانيا العظمى بالمفاوضة مع الدول لوضع اتفاقات بها تنتقل
الحكومة الانكليزية كل الحقوق التى كانت للحكومات الاجنبية
بمقتضى نظام الامتيازات على شروط خاصة ترضى تلك الدول ،
ومصر مصرحة بذلك كمقتضى المادتين ٧ و٨ من المشروع فهى فى
علاقتها مع انجلترا قد قامت فعلاً بما عليها وليست مطالبة من هذه
الوجهة بشئ آخر فما هو اذن السبب فى جعل تنفيذ الاتفاق فيما

هو متعلق بها وبمصر فقط من جهة الدستور الداخلى والتمثيل الخارجى وغير ذلك موقوفاً على قبول الدول ؟ أتحشى انجلترا أن مصر بعد ان تأخذ حظها من تنفيذ ما فى مصلحتها من المشروع تعرقل مسعاها لدى الدول للحصول على تنازلها عن حقوقها الامتيازية ؟ هذا تخوف بعيد الاحتمال لان أية دولة لا تقبل من مصر السعى فى تقضى ماتم من جهتها وبرضاها كما انه من الصعب ان يفرض لمصر أن أول عمل تقوم به بين الامم الاخرى هو خفير ذمتها ونكث عهدها . الواقع اننا لانرى مسوغاً لاستبقاء هذا النص المريب بل نراه مثاراً لسوء الظن والتشكك فى سلامة النوايا عن الامر الثانى — تعليق تنفيذ المعاهدة على صدور المراسيم الخاصة باعادة ترتيب المحاكم المختلطة وتنفيذها فاعلا هو عقدة من أخطر العقد التى تضعها انجلترا فى هذا المشروع . كأنى بهاتدرلك ان غالبية المصريين شيقة لفض النزاع والدخول فى حال تستلم الامة فيها أزمة حكم نفسها فهى تريد بهذا الاكراه الادبى أن تجعل المصريين يتعجلون فى قبول ما تضعه من المشروعات لاعادة الترتيب المختلط مهما يكن فيها من المساس بحقوقهم

كنا نقهم ان لجنة اللورد ملر وهى بمصر وضعت بمعرفة السير سيسل هرست مشروعات لاعادة الترتيب القضائى ثم سمعنا فى شهر يونيه الماضى ان هذه المشروعات لا يعول عليها الآن

وانها ستبدل بمشروعات أخرى تلائم الحالة الناشئة عن الاتفاق المشروع فيه . ثم رأينا الانجليز بعد هذا التصريح قد رجعوا بنفس تلك المشروعات واظهروا أنهم مصممون عليها . بدليل ما بلغنا من أنهم عرضوها على الوزارة المصرية الحاضرة لتدرسها وتأخذ بها فتنصت من تبعاتها وأحالت أمر النظر فيها على الوزارة التي تخلفها بدليل ان نسخة منها وصلت لنا بطريق غير رسمي وغير مباشرة وفيها تعديل بسيط لا يمس المبادئ المؤسسة هي عليها بل في هذا التعديل ما يسلب مصر حقوقاً كان سها واضع المشروعات عن انتزاعها في اصل الوضع

وبما أننا لانضمن مطلقاً ان الانجليز حتى مع رفع الشرط التعلق بهذا الخصوص ومع ارجاء النظر في هذه المشروعات لما بعد لا يسعون بكل وسيلة في طاقهم لحمل الحكومة المصرية على الاخذ بهذه المشروعات كما هي أو مع تعديل طفيف لا يمس جوهر مبادئها خصوصاً وأنهم مشترطون في المشروع ان مصر تعطى لهم كل الحقوق التي تضمن مصالحها والتي تضمن تنازل الاجانب لهم عن امتيازاتهم

وبما ان هذه المشروعات قائمة على مبادئ ان تفدت كانت نتيجة الحتمية القضاء على مصر وسلباً بالشمال لبعض المزايا التي يعطونها الآن لها باليمين

قالت النظر لهذا الامر الخطير وأكرر الالحاح في ان يفهم الانجليز ان المصريين لا يقبلون ان يقوم الترتيب المختلط الجديد الاعلى المبادئ الآتية وان مبادئ مشروعات السير سسل هرست المنافية لها لا يمكن مطلقاً قبولها .

(ا) تكون غالبية القضاء في الاستئناف والمحاكم الكلية للوطنيين بحيث يكون منهم في كل محكمة الثلاثان ومن الا جانب الثالث وتكون الرئاسة الفعلية في كل من الاستئناف والمحاكم الكلية للوطنيين . وكل قاض مفرد كالقاضي الجزئي وقاضي المواد المستعجلة وقاضي الامور الوقتية وقاضي التحقيق وقاضي المخالفات لا مانع ان يكونوا وطنيين . ويكون النائب العمومي وكل وكلائه علي اختلاف درجاتهم وطنيين

(ب) اختيار وتعيين القضاة جميعاً بالاستئناف أو بالمحاكم الكلية وترقيتهم للوكالة أو للرئاسة وترقية قضاة الكلي للاستئناف من حق حكومة مصر وحدها بدون تدخل لمثل إنجلترا ولا لاي سلطة اخرى اجنبية في ذلك . وانما لا يجوز لمصر ان تعين قاضياً اجنبياً من غير التبعية الانجليزية الا بعد أخذ رأي ممثل إنجلترا . أما تأديب القضاة وعز لهم فيكون بمعرفة الجمعية العمومية بالاستئناف

(ج) اختيار وتعيين وترقية النائب العمومي وكافة وكلائه علي اختلاف درجاتهم من حقوق حكومة مصر وحدها وكذلك

تأديبهم وعز لهم بدون تدخل لممثل انجلترا ولا لاي سلطة اجنبية
اخرى في ذلك

(د) عمال القضاء يكونون جميعاً وطنيين الا في احوال استثنائية
بحسب ما تراه حكومة مصر ضرورياً ؛ ويكون تعيينهم وترقيتهم
من حق الحكومة المصرية وحدها ، اما تأديبهم فيكون بمعرفة
المحاكم الموظفين هم فيها ؛ ولجلاس الوزراء ان يعزلهم بقرار منه
أخذاً بحقه هذا المقرر في شأن موظفي الحكومة جميعاً

(هـ) لا يؤسس اختصاص المحاكم المذكورة الا على قاعدة
جنسية خصوم الدعاوى فقط ولا يرجع مطلقاً في الاختصاص بنظرية
المصلحة المختلفة

(و) لا يعتبر أجنبياً خاضعاً لقضاء المختلط الا من لهم لغاية
اغسطس سنة ١٩١٤ حقوق جنسية الدول التي لها معاهدات
امتيازات مع تركيا تعطيها صراحة حق انشاء محاكم قنصلية لمحاكمة
رعاياها فيما بين بعضهم البعض من المنازعات المدنية والجنائية
ولم تتنازل عن هذه المعاهدات . فكل رعايا تركيا وما انفصل
عنها من الولايات واستقل أو تتبع للغير وكل ممالك أوروبا
والقارات الاخرى التي لم يكن لها في الاصل معاهدات مع تركيا
في هذا الصدد وكل اهل المستعمرات الغير الحاصلة على حقوق
جنسية الدول التابعة هي لها وكذلك أهل مملكتي وسط اوربا

اللتين تنازلتا عن نظام الامتيازات كل هؤلاء يكونون في مصر تابعين للقضاء الاهلى مدينياً وجنائياً كالوطنيين سواء بسواء على أن هذا المبدأ نتمسك به بصفة عامة ونترك للمفاوضات الرسمية المناقشة في نتائجها وتطبيقاته من جهة أهل المستعمرات والحمايات الغير الحاصلين على حقوق جنسية الدول ذوات المعاهدات الامتيازية التابعين هم لها

(ز) كافة شركات المساهمة التي تعقد بالقطر المصرى وكافة شركات التضامن أو التوصية التي لا يدخل في عنوانها أجنبي خاضع للقضاء المختلط وتكون معقودة بالقطر المصرى تعتبر أشخاصاً معنوية مصرية الجنس ولا تحاكم في علاقتها مع الوطنيين الا لدى المحاكم الاهلية مهما يكن بين حملة سهامها أو بين الشركاء فيها من الاجانب او مهما يكن فيها من رؤوس الاموال الاجنبية

(ح) اشتراط اختصاص القضاء الاهلى فى أى عقد هو اشتراط صحيح نافذ على المتعاقدين وعلى كافة من تؤول لهم حقوقهم من ورثة وموصى لهم ومشتريين ودائنين وغيرهم . ويكون هذا القضاء وحده المختص دون المختلط مهما يكن من الاجانب بين المتعاقدين أو من تؤول لهم حقوقهم

(ط) للقاضى الوطنى الذى مارس القضاء بالمحاكم المذكورة مدة خمس سنوات متواليات حق اصدار أوامر القبض على

لأجانب وتفتيش منازلهم الخصوصية ، ويكون تنفيذ أوامره التفتيش أو القبض الذي لا يستدعى دخول المنازل الخصوصية معرفة العمال الوطنيين ، وأما أوامره التي تستدعى دخول المنازل الخصوصية فيكون تنفيذها بمعرفة الوطنيين أيضاً فيما عدا مدن مصر والاسكندرية وبورسعيد ومركز الرمل أما فيها فيكون بمعرفة أو بحضور عمال أجانب يندبهم القاضى الوطنى الصادر منه الامر .

فان كانت أوامر القبض أو تفتيش المنازل الخصوصية صادرة من قاض أجني او من محكمة ولو جزئية قاضيتها وطني فيكون تنفيذها بمعرفة العمال الوطنيين في كافة الجهات وكذلك الحال في تنفيذ كافة الاحكام التي تستدعى دخول المنازل الخصوصية (ى) اذا كان الحكم الابتدائى فى مواد الجرح أو المخالفات صادراً من قاض وطنى وجب ان تكون الاغلبية فى الدائرة الاستئنافية التى تنظر هذا الحكم للأجانب مع حفظ رياستها الوطنى اما محاكم الجنايات فتكون اغلبية قضاتها والرئاسة فيها للوطنيين وانما تكون الاغلبية للأجانب فيما يتعلق بثبوت التهمة على المتهم الاجنبى وعدم ثبوتها وتتوافق هذه الاغلبية بزيادة الاصوات الاجنبية فى هيئة المحلفين

(ك) لا تختص محاكم الجنايات بالجرائم المعتبرة قانوناً انها

جنايات وبما ارتبط بها من جرائم الجنح ، اما كافة الجنح فتكون من اختصاص القاضى الجزئى ، وللنيابة العمومية والمدعين بالحقوق المدنية رفع كافة دعاوى الجنح والمخالفات مباشرة ولا يظن احد ان ليس لمصر التمسك بوضع هذه المبادئ فان من يقارن بين حالة مصر وقت انشاء المحاكم المختلطة وبين حالتها الحاضرة ويعرف أن العلل التى حدثت برجالها السياسيين للتجاوز عن بعض حقوقها عند انشاء المحاكم المذكورة قد زالت ولم يبق لها أثر ويعرف أن نفس قوانين المختلط تعطينا بأصل وضعها كثيراً من الحقوق الواردة بالمبادئ المذكورة وان وظيفة مراقبة ادارة القانون بالنسبة للأجانب تلك الوظيفة التى قررها المشروع الانجليزى هي امتياز جديد ثقیل كان مفهوماً عند الكلام فيه أن سيكون لنا في المحاكم المختلطة حقوق واسعة جداً . نقول من يعرف هذا يرى ان لنا حقاً واضحاً في طلب ما يضمن من الآن تقرير هذه المبادئ في الترتيب المختلط الجديد . وعندى ان هذا هو أهم مكسب للمصريين وهذا أمر لا يصح أن يخفى على من يريد النظر لمصلحة البلاد الحقيقية . ولذلك فان هذه المبادئ ان لم يحصل الاتفاق عليها من الآن أو على الأقل ان لم ينص صراحة في مشروع الاتفاق على ان قوانين الترتيب المختلط لا يمكن ان تصدر الا بعد مناقشتها بالبرلمان المصرى واقراره عليها فاني اصرح بان ضرر

(٣٠٣)

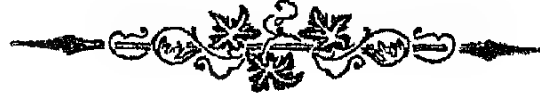
المعاهدة يكون اكبر من تفعلها والضرر لا يسعى اليه عاقل
هذا رأي الذي أبديته ولا زلت أبدية وأصمم عليه ولحضرات

الامضاء

اخواني الرأي الاعلى

عبد العزيز فهمي «

اكتوبر سنة ١٩٢٠



مشروع ملان

بحث في احكامه القانونيه

﴿ للعلامة شارل ديبيوى العضو بجمعية القانون الدولى ﴾

نشرت جريدة الاهالى بعددها الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠
بهذا العنوان مانصه :

(كانت الجمعية المصرية فى باريس قد استفتت الاستاذ العالم
شارل ديبيوى العضو فى جامعة الحقوق الدولية فى مشروع اللورد
مانر . وقد جاءنا منها نص هذا الفتوى فتطوع الاستاذ مصطفى
افندى الشوربجى المحامى لتعريبها وها هو التعريب ننشره ليطلع
القراء على حكم اكبر عالم من علماء القانون الدولى)

ليس الغرض أن أبحث هذا المشروع من الجهة السياسية
والكن الغرض أن أبحثه من جهة أحكامه القانونية ليس غير .
ومعنى ذلك انى لن أتعرض بأى حال من الاحوال الى الاعتبارات
السياسية التى قد ياتم معها أولا ياتم قبول المشروع أو رفضه
أو تعديله . وان كل ما أعنى به انما هو بحث المعانى والمرامى التى
تؤدى اليها قانوناً نصوص المواد الهامة فى هذا المشروع . وبيان

(٣٠٥)

كيفية منافاته للاستقلال ومقدار بعده عنه وقربه من الحماية
بل وامكان اتحاده معها والتباسه بها

تنص الفقرة الاولى من مذكرة المشروع على ما يأتى: « لاجل
أن يبني استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات
ما بين بريطانيا العظمى ومصر تحديداً دقيقاً. ويجب تعديل ما تتمتع
به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الاعفاء
وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد »

وهنا أول اعتراض يسنح للفكر حتماً اذ لو كان الغرض حقاً
تأكيد الاستقلال لمصر لكفى بداهة اعلان هذا الاستقلال وما
كانت هناك حاجة الى تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر
تحديداً أدق منه بين مصر وأية دولة أخرى. واذا كان من اللازم
تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر بدقة خاصة أليس معنى
ذلك أن انجلترا لا تنوى أصلاً الاعتراف لمصر ازاء الحكومة
الانجليزية بنفس الاستقلال الذى لمصر امام كل حكومة أخرى ؟
أليس معناه أن انجلترا تضر احتفاظها قبل مصر بحقوق الدولة
الحامية وواجباتها ؟

أما لفظ « الحماية » فقد اختلفت المذاهب حقيقة فى مؤداه
فالفرنسيون يذهبون الى أن الحماية تتعين بتعهد دولة تدعى
الدولة الحامية لدولة أخرى تسمى الدولة المحمية بان تدافع عنها

امام كل خطر خارجي ومن هذا التعهد الذي يبدو كأنه بجملته لمصلحة الدولة المحمية تستخرج الدولة الحامية احكاماً مرجعها عقلاً حرص الدولة الحامية على تجنب تبعات كبرى تقع عليها بسبب أغلاط قد ترتكبها الدولة المحمية . أحكاماً تنتهي بترتيب رقابة للدولة الحامية . ذلك ان الدولة التي لا تفي بتعهداتها الدولية تكون عرضة الى احتجاجات وصدمات مختلفة بقوة بل الى الاغارة عليها وغزوها بالسلاح في بعض الاحوال . فمن الطبيعي أن لا تقبل الدولة الحامية المخاطرة للدفاع عن الدولة المحمية التي قد تثير ضد نفسها نائرة دول أخرى بسبب انكارها للحقوق أو بسبب طيشها وعدم تبصرها

ولما كانت المشاكل الدولية تأتي عادة من سوء ادارة الامور الخارجية أو سوء الادارة المالية التي قد تؤدي الى الاضرار بحقوق الدائنين الاجانب أو من سوء ادارة القضاء التي تنتهي بانكار حقوق أصحاب القضايا الاجانب فان الدولة الحامية تأخذ لنفسها بطبيعة الحال حق الرقابة على الامور الخارجية والمالية والقضائية (على الاقل فيما له مساس بالاجانب) ثم هي تضيف الى ذلك حقها في احتلال البلاد المحمية عسكرياً وهو حق يبرره تعهداها بالدفاع عن البلاد المحمية أمام كل خطر

وهذا هو مذهب رجال التشريع الدولي الفرنسيين في معنى.

الحماية أما الانجليز فانهم يعطون للفظ « الحماية » معنى ربما كان أقل وضوحاً في تحديده واكثر خضوعاً لتأويلات مختلفة . ومع ذلك فالظاهر أن علماء القانون من الانجليز يذهبون الى أن ركن الحماية الاساسى يتوافر بنزول الدولة المحمية الى الدولة الحامية عن حريتها في ادارة أمورها الخارجية فقد قال « هول » في سنة ١٨٩٤ ما نصه (١) : « ان العلامة المميزة للدولة أو الامة المحمية سواء كانت متمدينة أم غير متمدينة هي عدم أهليتها للتعامل مع الدول الاجنبية الا بواسطة الدولة الحامية أو باذنها » وقد اعتبر « وستليك » جمهورية افريقيا الجنوبية (الترنسفال) تحت حماية بريطانيا العظمى لجرد وجود المادة الرابعة في معاهدة لندره المعقودة في ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٤ التى تنص على أنه . « ليس لجمهورية افريقيا الجنوبية أن تعقد بدون مصادقة ملكة انجلترا معاهدة أو اتفاقاً مع أية دولة أو أمة أو قبيلة مقيمة شرق الجمهورية أو غربها ما عدا دولة الاورانج الحرة . وتعتبر حكومة الملكة مصادقة اذا مضت ستة شهور على ارسال صورة المعاهدة الى هذه الحكومة دون أن تعلن الجمهورية بمخالفة المعاهدة لمصالح بريطانيا العظمى أو إحدى ممتلكاتها فى افريقيا الجنوبية (يجب ارسال

(١) راجع رسالته (الدول الاجنبية وحق التاج الانجليزى .

فى الحكم جزء ٩٦ صحيفة ٢٢٨) .

صورة من المعاهدة بعد وضعها النهائي مباشرة الى حكومة المملكة (٢) — ويقول « وستليك » : « اذا كانت الحماية تقرر بعقد اتفاق فيجب أن نبدأ بدرس نصوص هذا العقد بدقة » ولكن « يكون للدولة الحامية بدون شك فوق الحقوق التي ينص عليها عقد الاتفاق الحق في طلب الامتيازات اللازمة لقيامها بواجبات الدولة الحامية اذ لا حاجة بها الى التقيد بمحظورات لا فائدة منها. »

* *

فبناء على ماتقدم هل ينبغي لنا ان نعتبر مشروع المعاهدة الانجليزية المصرية المرسومة قواعده في المذكرة المعروضة مشروعاً لمعاهدة حماية ؟ ان الرأي الذي يبدو لاول وهلة هو ان المشروع مشروع لحماية مستورة .

نعم اننا نلاحظ بعد استقراء القواعد استقراء دقيقاً ان هذا المشروع الذي توافرت فيه جميع صفات الحماية الجوهرية لا يحدد صفة منها تحديداً دقيقاً ولا يذهب باحداها الى اقصى احكامها ولكن الرأي بانها حماية مستورة لا يكاد يتلطف شيئاً بهذه الملاحظة قلنا ان روح الحماية عند الفرنسيين هي تعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية امام كل اعتداء خارجي . فالبند الثالث

(١) وستليك : انجلترا وجمهورية جنوب افريقيا مجلة القانون

الدولي والتشريع المقارن ١٨٩٦ جزء ٢٨ ص ٢٧٦ وما بعدها

من قواعد المشروع لا ينص على تعهد صريح كهذا اذ ان انجلترا لا تتعهد فيه بالدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجى وانما هى تتعهد فيه بتعهدات فى منتهى الابهام شكلا وموضوعا . فمن حيث الشكل نرى مخالفة وفى الحقيقة انها مخالفة ولكنها مخالفة غير محدودة بمدة فهى اذن مخالفة أبدية ومن حيث الموضوع فلا تلزم المخالفة انجلترا بحماية مصر فعلا ضد الاعتداءات المحتملة وانما تلزمها فقط « أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها » — على أن هذه المخالفة الابدية التى تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها تشبه شبها فوق العادة التعهد بحماية مصر امام كل اعتداء خارجى ولا فرق بين هذين الشبهين الا الدقة والصراحة فى شكل أحدهما وموضوعه دون الآخر . اذ لا نزاع فى ان كل اعتداء يضع فى الخطر سلامة أرض الدولة المعتدى عايتها وان كل تعضيد لها هو حماية

أما مصر فانها من جهتها « تتعهد انها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ان تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما فيها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية » . فالمخالفة ليست اذن بين طرفين متساويين اذ ان مصر لا تلزم بالمساعدة الا داخل حدود بلادها أما انجلترا فيجب عليها

تعزيد مصر ولو خارج الحدود البريطانية . ومن المحقق ان في عدم تساوى الحليفتين شبهها جلياً بالحماية وأن مصر تتعهد بمساعدة انجلترا وهذه المساعدة ستجلب عليها حتما عدوان أعداء انجلترا اولئك الذين لن يقصروا في القاء التبعة على مصر بسبب مساعدتها لعدوهم كما أنهم لن يحجموا عن محاربتها لنفي مساعدتها هذه . وقد يظن ان هذا التعهد من قبل مصر ينزع عن المخالفة ثوب الحماية اذ الحماية تقضى ان تتعهد الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ولا تلتزم الدولة المحمية بالدفاع عن الحامية . ولكن هذا الظن في غير محله اذ أن من الصعب عمليا تخلص الدولة المحمية من مساعدة حاميتها المسيطرة عليها كما أنه من الصعب أن لا يعتبرها أعداء الدولة الحامية كعدوة لهم أثناء قيام الحرب بينهم وبين حاميتها . وبناء على ذلك فأننا اذا أمكننا أن نقول باختلاف هذه المخالفة عن الحماية من الوجهة النظرية فلا شك في امكان اتحاد هذه المخالفة مع الحماية العادية من الوجهة العملية

أما الرأي الانجليزى فعنده أن روح الحماية توجد في نزول الدولة المحمية عن « حرية التعامل في أمورها الخارجية » فهل يترك المشروع لمصر حرية التعامل في أمورها الخارجية ؟ الذى يظهر ان المشروع يترك لمصر هذه الحرية شكلا اما في الموضوع فإنه يحرمها منها . يسلبها على الاقل لدرجة كبيرة وبطريقة مبهمه

أو غير محدودة . وبالرغم من أن صيغة المشروع الانجليزي المصري تختلف عن نظريتها في معاهدة لورنثورة المؤرخة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ والمعقودة بين بريطانيا العظمى وجمهورية جنوب افريقيا لان صيغة المعاهدة الانجليزية المصرية أقل وضوحاً ودقة بالرغم من هذا الاختلاف في الصيغتين فإنهما تؤيدان عملياً الى أحكام ونتائج واحدة

يقول البند الرابع فقرة أولى : (تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني) . فهذه النصوص تبدو كأنها تترك لمصر حق ادارة أمورها الخارجية بواسطة معتمدين تختارهم هي بحض ارادتها ومع ذلك فسرى أن الامر على خلاف ذلك وان هذه النصوص لم تقصر في تقييد حرية مصر في اختيار هؤلاء المعتمدين . ان الدولة المستقلة حرة في أن تستعمل أو ألا تستعمل حق ارسال ممثلين لها في الخارج وعند استعمال الحق تكون حرة في اختيار ممثليها كما تهوى سواء من الوطنيين ام من الاجانب فالمشروع يعطى مصر حق التمثيل في البلاد الاجنبية ولكنه يحتم عليها ان تختار الممثلين اما من المصريين او من البريطانيين ثم وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد فلا يمكن ان يكون لمصر غير الممثل البريطاني والظاهر من النصوص ان

الممثل البريطانى يكون ممثلاً لمصر وجوباً وبقوة المعاهدة فى كل بلد لا يوجد فيها ممثل مصرى معتمد

على ان المشروع لا يقتصر على تقييد حرية مصر فى اختيار ممثلها وانما هو يحدد ايضاً حريتها فى معاملاتها مع الدول — يقول النص : (تتعهد مصر بان لا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة او توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بان لا تعقد مع دولة اجنبية اى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية) فمن ترى يكون الحكم فى القول بان خطة مصر فى البلاد الاجنبية تختلف او لا تختلف مع موجب المحالفة ؟ من يكون الحكم فى اعتبار او عدم اعتبار عمل ما سبباً فى ايجاد صعوبات لبريطانيا العظمى ؟ من الحكم فى تقدير اتفاق ما اذا كان ضاراً او غير ضار بالمصالح البريطانية ؟ لاشك ان هذا الحكم هو انجلترا ولن يكون غير انجلترا وحدها

واذا كانت انجلترا لا ترى فائدة من الاعتراض على اجراءات مصر الخارجية متى كانت هذه الاجراءات مفيدة لها او غير ضارة بها أمكننا أن ندرك بسهولة الحقيقة التى قدمناها وهى أن مؤدى المشروع الانجليزى المصرى كمؤدى معاهدة ٣ فبراير سنة ١٨٨٤ اذ ان هذه المعاهدة تقضى بصحة اجراءات جمهورية افريقيا الجنوبية مع الدول الا اذا اعترضت عليها انجلترا فى الوقت اللازم بسبب

اضرارها بها على أنه لا يفوتنا أن نلقت النظر الى وجود فرق بين المشروع محل البحث وبين معاهدة لنسدره ذلك ان المشروع بخلاف المعاهدة لا ينص على تحديد مدة تبدي فيها انجلترا معارضتها لعمل مصر وعلى ذلك فسيكون لانجلترا الحق دائماً أن تبطل أى اتفاق أو معاهدة من أى وقت بحجة ضررها لمصالحها وستلتزم مصر اذن باخذ تصديق انجلترا على كل معاهدة قبل لزومها

قلنا ان الدولة الحامية تشترط لنفسها عادة حق احتلال البلاد المحمية عسكرياً وفي المشروع نرى حقاً أن انجلترا حرمت على نفسها الرغبة فى ابقاء احتلالها العسكرى ولكنها مع ذلك لم تفرط فى أخذ الحق بابقاء قوة عسكرية لها فى الاراضى المصرية ولا يكاد يوجد فرق بين الاحتلال العسكرى وابقاء قوة عسكرية فى أراضى البلد الاجنبى

ينص البند الرابع فقرة ثانية من المشروع على أن : (تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من الوسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة باى وجه من الوجوه احتلالاً عسكرياً للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر)
 ووضع هذا النص على هذا النحو مدعاة للدهشة اذ انه بناء على

النص لا يكون تعهد بريطانيا العظمى بتعزيد مصر للدفاع عن سلامة أرضها هو السبب في ابقاء القوى البريطانية على أرض مصر وإنما السبب حماية المواصلات الامبراطورية ولكن إلهما كان السبب الذى يعزى اليه وجود القوى البريطانية فمما لا شك فيه ان وجود هذه القوى على الارض المصرية يشعر على الاقل بوجود نقص فى استقلال مصر وبعدم الثقة بها وبرغبة بريطانيا العظمى فى مراقبة استخدام مصر لقواها الحربية الخاصة فيما له مساس بتأمين طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية حليفها — ولا شك فى أن القوى البريطانية ستكون فى بعض أمكنة معينة فهل هذه الامكنة ستكون حراماً على غير هذه القوى أو يكون للقوى المصرية أن تشترك فى حماية المواصلات الامبراطورية ؟ ويقول النص بأن بقاء القوى البريطانية فى الاراضى المصرية لا يمس حقوق حكومة مصر . فهل معنى ذلك ان القوى البريطانية لا يكون لها ان تتحرك مهما كانت الظروف الا برضاء الحكومة المصرية وهل معناه ان هذه القوى لا تستطيع ان تحتل اية نقطة فى مصر خلاف معسكراتها الا بدعوة من الحكومة المصرية ؟

ينص البند الرابع فقرة ثالثة على ما يأتى : (تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات الحالية التى لأعضاء صندوق الدين ويكون

تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل
الآخري التي قد ترغب في استشارته فيها)

. ان هذا الحكم هو نتيجة لازمة لوجود الحماية البريطانية على
مصر وبدهى أنه لا يمكن أن يكون نتيجة معقولة للاستقلال .
ومن الواضح ان مصر المرتبطة مع الدول بتعهدات لا يمكنها أن
تعدل في تعهداتها الا برضا الدول وكذلك من الواضح أن
استقلال مصر لا يستفيد شيئاً باحتكار المستشار البريطاني لجميع
الاختصاصات التي لأعضاء صندوق الدين الممثلين لدول مختلفة
يمقتضى عقود دولية .

أن الرقابة الاجتماعية الدولية لى عادة أخف وطأة وأهون
ضغطاً من الرقابة الخاصة التي تكون لذولة واحدة وأن هذه
الرقابة الخاصة لا يمكن تفسيرها بغير وجود الحماية

وان المستشار البريطاني المسلح باختصاصات صندوق الدين
الحالية يكون حسب النص تحت تصرف الحكومة المصرية
لاستشارته في جميع المسائل الآخري التي قد ترغب في استشارته
فيها — والذي يخيّل لنا من هذا النص أن الحكومة المصرية
تكون فيما عدا اختصاصات صندوق الدين حرة في أخذ رأى
هذا المستشار أو عدم أخذه . ولكن سوابق إنجلترا في مصر
تحتّم علينا ان نتساءل اذا كانت إنجلترا لا تميل الى وضع الحكومة

المصرية تحت تصرف المستشار المالى ؟ وفى الحقيقة فقد كان للحكومة المصرية مستشار مالى من قديم . مستشار انجليزى حتمت . انجلترا على مصر الاخذ دائماً بنصائحه . مستشار ولكن آراءه ليست مجرد آراء يجوز التنجى عنها وانما هى أوامر لا مفر من تنفيذها . فهل ترى فى نصوص المشروع الحالى ما يكفل لمصر نفي هذا التفسير لوظيفة الاستشارة وهو تفسير تبرر السوابق المقررة الاخذ به ؟



ويقول البند الرابع فقرة رابعة : (تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بآدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ويكون أيضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام فهذا الحكم كالحكم السابق مرجعه الحيطه التى تتخذها الدولة الحامية لنفسها كى لا تقع فى تبعات أمام الدول الاخرى بسبب ادارة سيئة للدولة المحمية فى القضاء والنظام بما يمس حقوق الاجانب ثم ان هذا الحكم يكون طبعياً ما دام لانجلترا الحماية على مصر كما أنه لا يكون طبعياً اذا نزلت انجلترا عن هذه الحماية . الا أن تعديل الامتيازات الاجنبية وتغيير قواعدها لا يكون متى افترضنا

استقلال مصر حقاً الا بمفاوضات واتفاقات تحصل لهذا الغرض بين مصر وحدها وبين الدول ذوات الامتيازات كما ان تنفيذ الاتفاقات بعد لزومها لا يكون متى افترضنا ذلك الاستقلال الا من اختصاص الحكومة المصرية فما المعنى اذن لتوسط هذا الموظف البريطاني ورقابته ؟

ان نصوص البند الرابع فقرة رابعة تلوح كأنها تقصر عمل هذا الموظف البريطاني على وظيفة مستشار يجب على الحكومة المصرية احاطته علماً بكل ما له مساس بتطبيق القانون على الاجانب ويمكنه ان شاءت ان تستشيريه في كل ما يتعلق بتأييد القانون والنظام أى فى أى أمر يرتبط بالامن العام والقضاء وسترى من الاحكام الآتية ان هذه الوظيفة أعظم شأنًا مما تلوح هنا فلا يمكن تفسير وجودها الوجود الحماية وشبه الحماية على اقل تقدير

يقول البند السابع من المشروع: (تحصل التعديلات اللازمة ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى (لا بين مصر) وبين الدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية حتى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية

المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض للضرائب) على جميع
الاجانب فى مصر ويضيف البند الثامن على ذلك : (تنص هذه
الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت
تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات
وتقول الفقرة الخامسة من البند الرابع (نظراً لما فى النية من نقل
الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب
نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية وتصرح هذه الفقرة
بأن (مصر تعترف بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثليها
فى مصر لمنع أن يطبق على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى
الآن موافقة الدول الاجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها
ألا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً
بالاجانب) وأخيراً تنص الفقرة السادسة من البند الرابع على
ما يأتى : —

(نظراً للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا
العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزاً استثنائياً فى مصر
ويحول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين)
إن حاول انجلترا محل مصر فى المفاوضات لتعديل الامتيازات.
لا معنى له الا أن انجلترا تريد أن تظهر بسيطرتها على مصر. وهذه
الارادة تتأكد بانتقال حقوق الدول الاجنبية المختلفة ذوات

الامتيازات اليها وان الموظف القضائي الذي يجب إحاطته علماً بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالاجانب يمكنه أن يرفع أمره الى ممثل بريطانيا العظمى اذا لم تستشره الحكومة المصرية أو أنها لم تتبع رأيه بعد استشارته وهنالك يتدخل هذا الممثل لمنع أن يطبق على الاجانب قوانين مصرية تستدعي الآن موافقة الدول الاجنبية اذا تراءى له أن منفعول هذه القوانين مححف بالاجانب وان هذا الممثل الممنوح مركزاً استثنائياً والمخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين لهو يشبه منتهى الشبه النائب العام الذي يوجد في البلاد الخاضعة للحماية ويسيطر على شؤونها وان المحالفة غير الموقوتة المراد عقدها بين مصر وانجلترا لتشبه شهباً غريباً المحالفة الابدية غير المتساوية الطرفين التي تتقرر بها الحماية . وفي الحقيقة ان المحالفة العادية لا تؤدي أصلاً الى منح ممثلي الدول الخليفة حق التقدم على غيرهم كما أنها لا تؤدي الى اكتسابهم حق الرقابة على تطبيق القانون والنظام وتأبيدهما

تقول الفقرة اربعة من البند الثامن أن (المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغرافات تبقى نافذة المفعول) وريثاً تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفاً فيها تشرط بريطانيا

العظمى فى المعاهدات التى تعقدها مع الدول لتعديل الامتيازات (أن تعمل مصر فى المسائل التى ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدولة الاجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء اكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب)

إن أحكام هذه المادة غريبة جداً ولنا أن نتساءل عما اذا كان انبساط جزء من القانون الدولى الاتفاقي الانجليزى على مصر لتعمل به وفقاً للمشروع المبحوث لا يكون من ورائه عدة مفاجآت أو عدة مصاعب فى التطبيق — لقد كان الاقرب الى المعقول بغير شك أن تتفاوض مصر بنفسها لادخال التعديلات اللازمة على الامتيازات وأن تتعاقد بنفسها على جميع الاتفاقات التى تناسب مركزها والتى يستدعيها دخول التعديلات على الامتيازات

وأخيراً بعد العمل بالمعاهدة المصرية الانجليزية المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول كعضو فى جمعية الامم. ولكن لا ينبغي أن نغفل ما جاء فى البند الثالث الذى يقول :

(تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية) . اذ هل يكون المعنى أن الاعتراف باستقلال مصر وبقاء هذا الاستقلال مرتبطان ببقاء مصر دولة ملكية دستورية ذات هيآت نيابية وأن أى تغيير فى نظامها الدستورى يؤدى الى ضياع استقلالها الاسمى وابدال انجلترا حمايتها المستورة المقررة باتفاقها هذا بحماية صريحة رسمية

وفى الختام نقول اذا كانت نصوص المشروع تعلن استقلال مصر واذا لاح لنا بموجب هذا الاعلان كان انجلترا تؤكد نزولها عن حماية مصر . واذا كانت هذه النصوص تجنب الصراحة باعطاء انجلترا جميع حقوق الدولة الحامية العادية فان هذه النصوص مع ذلك لم تقصر فى تحديد سيادة الدولة المحمية . نعم انها لم تقصر قط فى تحديد هذه السيادة اذ انها حرمت مصر حريتها فى ادارة أمورها الخارجية وفرضت عليها حق ابقاء قوة عسكرية بريطانية فى أرضها ووضعها تحت السيطرة الانجليزية فى المسائل المالية والقضائية فيما له مساس بالاجانب فلانزع اذن فى أن المشروع شامل لجميع الصفات الاساسية للحماية ولا فرق بين نصوصه ونصوص معاهدات الحماية الا فى تجنب المشروع رسم هذه الصفات بالوضوح والدقة الملازمين للنصوص الحماية الفرنسية

على أن هناك تناقضاً لا ريب فيه بين الغرض الذى أبداه

م شروع الاتفاق وهو « بناء استقلال مصر على أساس متين دائم »
 وبين أحكام الاتفاق التي هي أحكام حماية . وان هذا التناقض
 لا يمكن ازالته لانه اذا تحدد الغرض في الاتفاق أى اذا تحدد استقلال
 مصر بايجابه قبل جميع الدول ماعدا انجلترا فلا يكون هذا الاستقلال
 النسبي شيئاً آخر غير الحماية وفي الحقيقة فان الغرض من كل حماية
 يرجع الى المحافظة على استقلال البلاد المحمية قبل جميع الدول ماعدا
 الدولة الحامية



رد الوفد

على اللجنة

نشرت جريدة الأخبار بعددها الصادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بهذا العنوان

حضرة صاحب المعالي سعد باشا زغلول على خطاب لورد ملتر في جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وهذا هو نصه :
أتشرف أن أبلغكم اني تسلمت نص المذكرة التي تلتموها في جلسة ٩ نوفمبر الجارى

وهذه المذكرة تقرر أن باب المناقشة لا يزال مفتوحاً بين لجننتكم والوفد وأنه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التي أبدتها الامة المصرية بالنسبة للمشروع الذي وضع في ١٨ اغسطس الماضى وان محل هذا البحث يكون في خلال المفاوضات الرسمية وتشير هذه المذكرة بنوع خاص إلى المصلحة الرئيسية التي تتجهم من ايقاف رأى العام في البلدين على الحالة بحيث توجد بين الامتين روح حقيقية للوافق بدونها لا يكون أى اتفاق ممكناً

ولا جرم أن الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع ولذلك ما فتى يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور الحالى من المفاوضات ولو تم ذلك لادت هذه المناقشة لازالة كل سوء تفاهم ومحو كل أثر للشكوك وتحقيق الغرض المنشود تحقيقاً كلياً وهو ايجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الامتين ولا يخفى أيضاً ان مناقشة التحفظات الآن أمر لا مندوحة عنه لانها مرتبطة كل الارتباط باحكام المشروع الذى يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية فارجاء هذه المناقشة الى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه ارقام المفوض المصرى على الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لاماني البلاد التى تريد استقلالها كما تريد الغاء الحماية

وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشيء من ثقة مواطنيه

ولاجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ اغسطس ولنفس هذا السبب أيضاً لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التى تشرفت باطلاعها الى جنابكم

على أن هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى تطبق فى مصر منذ سنين عديدة وكذلك المحاكم العسكرية وغيرها من الوسائل والاعمال التى لا تتماشى مع روح الاتفاق ولا مع

الرغبة الصادقة التي أظهرتموها في القاء مقاليد حكم البلاد الى
أبنائها وهذا كله يجعل من العبث أية محاولة في توجيه الدعوة
لاحلال الثقة في النفوس

فالانسان الذى يقف فى مثل هذا الجوليدعو الى الاتفاق لابد
أن تعدد البلاد خادعاً أو مخدوعاً مهما كانت الثقة فيه غير محدودة
ومهما كان حائزاً لاحترام الجميع ومحبتهم ولا شك انه يسقط تحت
صيحات الاستياء العام لا تباعه منهجاً منافياً للحقيقة ولشعور كل
مصري ولحكم العقل نفسه

وعلى ذلك فالوفد المصرى يأسف كل الاسف لانه يرى من
المستحيل انتهاج السبيل الذى تدعونه اليه ولقد كان يعد نفسه
سعيداً اذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التى تمكنه من أن
يسعى سعياً نافعاً فى ايجاد تيار ميال للوفاق فى البلاد

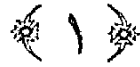
ومهما يكن من الامر فان ترك باب المناقشة مفتوحاً بين
لجنتكم والوفد يجعلنا نأمل فى الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم
لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون فى مقدرتنا أن نبث بين
أبناء الامة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق
التام مع بريطانيا العظمى



احتجاج الحزب الوطنى

على شركة السودان بين مصر وانجلترا

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم ١٨ يناير سنة ١٩٢١ وقررت الاحتجاج باسم الحزب على شركة السودان بين مصر وانجلترا كهاتهما فى كل عام وأرسلت فى هذا الشأن مكتوباً لحضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية كما أرسلت تلغرافاً لجناب وزير خارجية انجلترا وهذا هو نصهما :



حضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة المصرية
أتشرف بان أبلغ دولتكم أن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى
اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى شركة السودان بين مصر وانجلترا
وكلفتني تبليغ دولتكم ما قررته فى هذا الشأن وهذا هو نص
قرارها :

« لما كانت الامة المصرية بأسرها تعمل متآزرة على
نيل مصر استقلالها التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد يقيد
هذا الاستقلال ولا شرط ينقص خواه . وكان العقد الذى وقعه

(٣٢٧)

وزير خارجية مصر وقنصل جنرال انجلترا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩
بشأن جعل السودان شركة بين مصر وانجلترا باطلا ومجحفاً بحقوق
الامة المصرية التي ترى في السودان المصرى روحها وحياتها فضلاً
عما بذلته مصر في سبيله من التضحيات العديدة بالرجال والمال .
فان اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى تحتج باسم الحق والعدل على
هذا العمل المخالف لحقوقها وكرامتها
وتفضلوا بقبول احترامات وكيل الحزب الوطنى المصرى
على فهمى كامل

✽ ٢ ✽

جناب وزير خارجية انجلترا بلندره

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى وكلفتنى بان ابلي
جنابكم بشأن السودان المصرى لمناسبة ذكرى الشركة التي عقدت
بين ممثلى حكومتى مصر وانجلترا في هذا الشأن في ١٩ يناير سنة
١٨٩٩ وهذا هو نصه :-

لما كان السودان المصرى جزءاً لا يتجزأ من مصر نفسها وكان
الافتيات عليه افتياتاً على حياتها ومستقبلها وكرامتها فاللجنة
التنفيذية للحزب الوطنى تحتج بشدة كما احتجت فى الاعوام الماضية
مستمدة احتجاجها من حقوق الامة المقدسة — على العقد الذى
أمضاه في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ كل من بطرس باشا غالى ولورد

(٣٢٨)

كرومر عن الحكومتين المصرية والانجليزية بشأن جعل السودان
شركة بين مصر وانجلترا

واللجنة تعلن للحكومة الانجليزية في شخص جنابكم وللعالـم
أجمع ان الامة المصرية التي صحت عزمها بكل ثبات واتحاد على
نيل مصر استقلالها التام وسودانها وماحققتها استقلالاً لا تشويه
شائبة حماية أو وصاية أو احتلال أو سيادة أو اى قيد يقيدها هذا
الاستقلال ولا تقبل باى حال من الاحوال عقدا كهذا العقد
مجبهاً بحقوقها ضاراً بمستقبلها . وتفضلوا بقبول احترامات
وكيل الحزب الوطنى المصرى
على فهمى كامل

احتجاج الحزب الوطنى

على تصريحات مستر لويد جورج

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ١٨
فبراير سنة ١٩٢١ على أثر اذاعة شركة روتر تصريحات المستر لويد
جورج فى البرلمان الانجليزى وقررت أن ترسل اليه الاحتجاج
الآتى نصه :

جناب المحترم مستر لويد جورج الوزير الاول للحكومة:

الانجليزية بلوندره

صرح المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بان مصر جزء من الامبراطورية الانجليزية والعالم كله يدرك أن مصر مستقلة استقلالاً داخلياً واسعاً منذ سنة ١٨٤٠ وانها نادى ولا تزال تنادى باستقلالها التام وليس وجود انجلترا فيها الا وجوداً غير شرعى من جميع الوجوه

وان تصریح جنابكم فى البرلمان الانجليزى بشأن مصر جعلنا نعتقد أن ما صرح به لورد ملر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ من الرغبة فى تقريب مسافة الخلاف بين الامة الانجليزية والامة المصرية واحلال روابط الود محل الكره والبغضاء لم تكن الارغبة لاثراً لها فى نفس الحكومة الانجليزية التى ترأسونها !

والا فهل من شأن تصريحات جنابكم أن تزيل أسباب نفور المصريين أو تقلل تمسكهم باستقلال بلادهم التام ؟ كلا . ان الامة المصرية بالرغم من جميع المناورات السياسية التى تجريها انجلترا الزاء مسائلها فان عزمها بامثال هذه التصريحات يشتد لبلوغ غايتها مهما حملت من الاعباء فى سبيلها ولا بد أن تراجعوا الحقيقة الواجب احترامها بالرغم من الدوافع السياسية فان انجلترا لم تفتح مصر حتى . تعتبروها جزءاً من الامبراطورية وما كانت كذلك بلداً مباحاً لمن يحتله بل كانت مستقلة استقلالاً عرفه القانون الدولى وكانت انجلترا

أول المقررين لهذا الاستقلال

ليست مسألة مصر من مسائل انجلترا الداخلية حتى تكون
علاقها بها علاقة الاملاك المستقلة . فانها مسألة مصرية ودولية .
والامة المصرية بمواهبها ومركزها لا تفتر تناضل عن حقوقها
الشرعية ماطلت انجلترا في الاعتراف باستقلالها التام مع سودانها
وملحقاتها ما ماطلت فان امام الامة المتحدة العاملة لبلوغ استقلالها
التام سبلا مشروعة تهتدى بها لا محالة الى تذليل كل ما يصادفها
في طريقها

واذا كانت انجلترا لا تحترم وعودها وشرفها بجلائعها عن بلادنا
فاننا قد أشهدنا العالم بأسره على مبلغ وطنيتنا وتمسكنا بآداب
السياسية ولننا لذلك اعجابهم وسيكون حظ مصر من هذا الاعجاب
اكبر في المستقبل

وان اليأس لا يجد مكاناً في قلوبنا ليعوقنا عن المثابرة على
العمل لنيل استقلالنا

لذلك يحتج الحزب الوطني أشد الاحتجاج على هذا الافتئات
الجديد واثقاً من نيل الامة المصرية حقوقها كاملة بفضل اتحادها
ووثباتها ويقظتها . وتفضلوا يا جناب الرئيس بقبول عظيم احتراماتنا

وكيل الحزب الوطني

« على فهمي كامل »

الحزب الوطنى

ومؤتمر لندره

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الخميس ٢٤
فبراير سنة ١٩٢١ وقررت ارسال تلغراف لرؤساء ممثلى الدول
فى مؤتمر لندره وسكرتارية عصبة الامم بجنيف وهذا هو نصه :
جناب المحترم

أتشرف بان أبلغ جنابكم أن اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى
المصرى اجتمعت اليوم لمناسبة انعقاد مؤتمر لندره وكلفتني بان
أرسل الى جنابكم بوصف كونكم ممثلا لحكومتم الجليلة فى هذا
المؤتمر ما يأتى :

بما ان الحزب الوطنى المصرى مافقئ يعمل من زمن مديد
وبجميع وسائل العدل والحق لاستقلال مصر التام مع سودانها
وماحققاتها بلا قيد ولا شرط

وبما ان مسألة مصر من أهم المسائل الكونية نظراً لأهمية
مركزها فى العالم .

وبما أن السيادة التى كانت للدولة العثمانية على مصر لا يمكن
ان تكون محلاً للمساومة بين الدول اذ انها طبقاً للحق والعدل
والقانون الدولى نفسه أصبحت حقاً لمصر نفسها وان التنازل عنها

(٣٣٢)

من قبل الدولة العثمانية يجب ان يكون لمصر دون غيرها .
وبما ان كل حل دولي للمسألة المصرية لا يحوز الصبغة الشرعية
الا اذا اقرته الامة المصرية .

وبما ان معاهدة سينفر لم تراع حقوق مصر المشروعة بالمساومة
في تلك السيادة من جهة وبالاقراراف بعقد شركة السودان بين
مصر وانجلترا من جهة اخرى وهو العقد الباطل من جميع الوجوه .
وبما ان مؤتمر لندره لم ينعقد الا لاصلاح الخطأ الذي وقع
في معاهدة سينفر لتوطيد دعائم السلام في العالم .

وبما ان مسألة مصر التي وراءها مسائل عدة سياسية وحرية
برية وبحرية واقتصادية . كما ان وراءها امتهما اليقظة العاملة لحريةها
واستقلالها — هذه المسألة من اهم اركان السلام المنشور .

وبما ان الامة المصرية جديرة باحترام العالم كله وقد خدمته
اكبر خدمة بحفر قناة السويس التي اصبحت اهم مرفق دولي في
العالم والذي لا يمكن ان يصاب مستقلا وعلى الحياد الا اذا كانت
مصر نفسها مستقلة وعلى الحياد في اية حرب دولية .

لذلك يجدد الحزب الوطني احتجاجه على ما جاء في معاهدة
سينفر بشأن مصر وله الامل في محبي السلام ان يدركوا ادراكا تاما
ان في مصر امة كبيرة عزيزة متحدة لا ترى الحياة موفورة الكرامة
الا بصيانة شرفها الوطني واستمراءها بسيادتها التامة في داخل

(٣٣٣)

بلادها وفي خارجها . »

وتفضلوا بقبول احترامنا
وكيل الحزب الوطنى
على فهمى كامل

قرار الحكومة البريطانية

نشرت الصحف المحلية في ٥ مارس سنة ١٩٢١ مانصه :
« أرسل فخامة اللورد اللنبى نائب جلالة ملك انجلترا الكتاب
الآتى الى عظمة السلطان وهذا نصه :

« القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

ياصاحب العظمة

لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى أبدىتموه
عظمتكم مراراً عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع
اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك
الامانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها

ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى . وانى متأكداً
ان هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن
التي عهد فيها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لاجل الشروع
فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فى مايختص بالاتفاق المنوى عقده

وانى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم الى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية

وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الاهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم

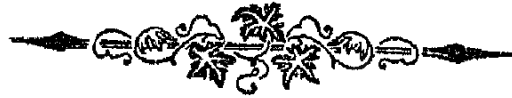
وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمتكم « ان حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع ان حكومة جلالاته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملر فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية وتطابق الامانى المشروعة لصر والشعب المصرى

وانى أغتنم هذه الفرصة فاكرر لعظمتكم تأكيدى احترامى الفائق

«النبى»

وما نشرت الصحف المحلية هذا الخطاب حتى اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم السبت ٦ مارس سنة ١٩٢١ وقررت ابداء رأيها فيه ببلاغ أرسلته للصحف فاختصته جريدة المقطم فيما يأتى :

« أئانا والمقطم معد للطبع » بلاغ الحزب الوطنى فى الحالة الحاضرة » ويرى فيه أن الموقف لم يتغير بعد قرار الحكومة البريطانية الاخير وانه يجب عدم الدخول فى أية مخابرة كانت مع أية هيئة بريطانية كانت الا اذا اعترفت انكلترا بالاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها وأعلنت اعترافها بذلك رسمياً وأيدته بجلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل وسحبت اعلان الحماية . وفى النهاية يشير الحزب الوطنى على الامة باتباع قراراته التى نشرها فى أشهر سبتمبر و دسمبر ويناير الماضية



خطاب سياسى

ألقاه

على فهمى كامل بك
وكيل الحزب الوطنى

فى الذكرى الثالثة عشرة

لوفاته

﴿ مصطفى كامل باشا ﴾

بدار كلية « مصطفى كامل »

فى ١١ فبراير سنة ١٩٢١

﴿ بشارة أمير الجيوش البرانى بمصر ﴾

يوزع بلائمن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خطاب سياسى

« لاستقلال مع احتلال ولا حرية مع حماية »

ألقى حضرة علي بك فهمى كامل وكيل الحزب الوطنى خطاباً سياسياً أقرته لجنة الحزب التنفيذية فى الاحتفال بذكرى يحيى الوطنية المصرية « مصطفى كامل باشا » فى يوم الجمعة ١١ فبراير سنة ١٩٢١ فى الساعة العاشرة صباحاً بدار كلية مصطفى كاعل وهذا هو نصه :

(تكريم الميرأ)

أيها السادة

لم توافينا بأكرين إلى هذا المكان ؟ ولم أحتشدنا بقلوبنا قبل جسومنا فى هذا اليوم المشهود ؟ ولم نحن على هذا الحال من الخشوع والصمت كأن فوق رؤسنا الطير ؟
ألا اننا بكرنا واحتشدنا وخنشعنا وصمتنا أحياء لذكرى
الوطنية المصرية ! وطنية العمل لتحقيق الآمال ! وطنية
الحرية والاستقلال ! وطنية « مصطفى كامل ! » ذلك الذى

عرفنا الوطن ومعاني الوطنية ؛ ذلك الذي ضرب لنا الأمثال
على فرض التمسك بالمبدأ المقدس وخدمته والتفاني في حب
الوطن والجنس ؛ ذلك الذي هز قلوبنا بتيار وطنيته ورجائه
وثباته وصبره فأيقظنا من سباتنا العميق ؛ ذلك الذي صاح
في هذا الوادي الخصب ، وهو في عنفوان شبابه بصوته الجهوري :
« لو انتقل فؤادي من الشمال الى اليمين أو تحولت
الاهرام عن مكانها المسكين . ما تغير لي مبدأ . ولا تبدل لي
اعتقاد . بل تبقى الوطنية رائدي وبراقي . ويبقى الوطن
كعبتي . ومجده غاية آمالي » فوفي بعهده وكان من المخلصين
ذلك الذي صاح مرة أخرى قبيل موته بصوت ردد
صداه العالم كله : « بلادي ! بلادي . لك حبي وفؤادي
لك حياتي ووجودي . لك دمي ونفسي . لك عقلي ولساني .
لك لبي وجناني . فأنت أنت الحياة ولا حياة الا بك يا مصر »
أجل : جئنا بقلوب مفعمة بحب الوطنية فائضة بهذا
النور الالهي الذي دفعنا بصدق وأخلاص وعزيمة إلى الغرام
بخدمة وطننا وأمتنا وحتم علينا العمل لحريتها واستقلالها .

وهـدانا جميعا السبيل السـوى متآزرين متساندين على إعادة
مجد مصر سيرته الأولى لتكون كبيرة عزيزة كما كانت من
قبل كعبة المتعلمين وقبلة المستجيرين ، وملاذ اللاجئين
وجنة العالمين !

جئنا لنقيم دليلاً جديداً لمن ضحكوا من وطنيتنا
وسخروا بمبدئنا وتقولوا على اتحادنا أننا نذكر في كل برهة
ما ذكره « مصطفى » ونعمل بما أرشدنا إليه من اتحاد ووئام
ليكون الفوز محققاً والاستقلال التام مؤكداً !

جئنا لنشهد العالم طرأ مرة أخرى على صدق عزيمتنا
وتماسك رابطتنا واجتماع قلوبنا وأن مبدأ حريتنا واستقلالنا
قد امتزج بدمائنا ومشاعرنا امتزاج الروح بالجسم . وأنه
لا يفارق القلوب الا اذا وقف نبضها ليلازم الروح في عالم
الخلود مشرفاً على أبنائنا وأحفادنا !

جئنا لنوقظ النائمين كما أيقظنا « مصطفى » ونهـدى
الضالين كما هـدى . ونقف بكل قـوانا في وجوه الذين
حسبوا أن مبادئ الحرية والاستقلال تقبل التغيير والتبديل

فيصبح حقها باطلا . وعاملها عاطلا . وعاجلها آجلا . وصاحب الحق فيها سائلا !

جئنا لنقول للذين لم يدركوا غايتنا جهلا أو عمداً أننا ماعظمنا ونعظم «مصطفى كامل» ولا احتفلنا ونحتفل بذكره ألا تعظيما للمبدأ الجليل الذي خدمه . مبدأ الشرع والحق والإيمان . مبدأ حرية الأمم واستقلال الأوطان ،

جئنا لننادي بصوت جهير أن كل مصري يخدم وطننا هذا كما خدمه «مصطفى» حراً شريفاً ثابتاً صابراً منكرّاً ذاته ذا كرام حقوقي أمته عاملاً أميناً لعظمتها ومجدها في حركاته وسكنته . في غدواته وروحاته . فأنا نعظمه ونجمله ونذكره نحن وأبناءؤنا وأعقابنا الى يوم الدين !

ليفقه الذين اعتقدوا ان الأشخاص فوق المبادئ أنهم عباد أو ثان لا خدام أو طان ! وأن إكرام خدام المبدأ ليس في الحقيقة الا إكراماً للمبدأ نفسه . وهم الذين لو عملوا ضده لكانوا محتقرين منبوذين !

ليفقه الذين ظنوا ان الوطنية احتكار لذوى الألقاب

والأموال . أو أنها العوبة من الأعيب الأطفال ، أو أنها مجرد أقوال لأفعال : — ليفقهوا أنها حلية الرجال وشارة الابطال . وعدة تحقيق الآمال ومحط السعود والاقبال في جميع الأجيال !

لقد قرأنا تاريخ وطنية الأهم كلها من يوم جعل الله الناس شعوباً وقبائل فلم نعثر ولا استطاعة لأحد أن يعثر فيه على وطنيتين لها لوانان أو شارتان أو معنيان متباينان بل وجدناها كافة وطنية واحدة لا تعدد !

فالذين نادوا بحرية بلادهم واستقلالها كما نادى (مصطفى كامل) وكما نادى بعده قد نزل من نفوسهم هذا النداء منزلة العقيدة الراسخة فعملوا لها بنظام شامل ورباطة جأش وصبر جميل ونظر بعيد متحيين الأسباب التي تقربهم من النتائج حتى فازوا بضاتهم المنشودة فوزاً عظيماً !

هذه هي الوطنية التي بدلوها وبقوة حقيقتها من شعور وأمل وأيمان نكرم اليوم « مصطفى كامل » ذلك الذي اتخذها شعاره وأفنى فيها حياته وأوصانا باعتناقها

والارتداء بردائها !

فعلى العاملين مناهضة الوطنية فى المسئلة المصرية أن
يثبتوا ويصبروا ويصابروا وألا ييئسوا ولا يعدوا السنين
طويلة على إدراك البلاد حقوقها كاملة ما دامت الأمة
تعصدهم بكل قواها وما دام الجهاد الوطنى غير محدود بزمان
أو مكان . وألا يئسوا أن كل عقد تشتم من حرف من
حروفه رائحة الحماية أو السيادة أو الوصاية أو الاحتلال أو
أى نقص من سيادة الأمة التامة فى داخل البلاد وفى خارجها
ليس الا عقداً مرفوضاً من الأمة التى لا يستطيع نوابها
أو زعماءها وكلهم خدامها الا العمل بآرائها ! وأن يضعوا
نصب أعينهم ان الحزب الوطنى الذى تتكلم باسمه والذى
هو هيئة كبيرة محترمة فى البلاد - من زمن بعيد - يقف
أعضاؤه كبيرهم وصغيرهم سداً منيعاً بقلوبهم وأرواحهم بين
المبادئ التى أقرتها الأمة وعملت وتعمل لها مثلاً عملت أم
الارض الحرة المستقلة وبين إغرائها لقبول ما لا يلائم حريتها
المنشودة واستقلال البلاد التام ! وليعلموا أن كل مصرى

له الحق الكامل في مجادلة كل رجل يتصدر خدمة المسئلة
 المصرية فن يشعر من نفسه بأنه خادم الشعب الأمين
 المحترم أحزابه وطوائفه ونزعاته فله الاحترام التام والشكر
 الجزيل ! ومن لا يشعر بهذا الواجب وهذا الاحترام
 فليتخل عن عمله ونحن نعد له هذا التخلي وطنية !
 « فمن عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك
 بظلام للعبيد »

الحق الثابت

لا نزاع في أن الحرية والاستقلال حق طبيعي للناس
 جميعاً . لذلك كان النزاع فيه باطلاً بحكم الشرع والعقل والعدل .
 بيد أن القوة العاشمة وهي الباطل المنكر اذا اعتدت على
 الحق ! والحق المرجو اذا ردت الباطل الى شياطينه ! تنازع
 هذا الحق تارة وتنصره تارة أخرى . ولم تحن بعد الساعة
 التي فيها تسخر القوة في أغلب أعمالها لنصرة حق الأمم
 والعدل والانصاف . . .

لذلك كانت هذه الحرب أثرا من آثار القوة الغاشمة
التي قامت لنصرة الباطل لا محالة . وإلا فلو كانت هذه القوة
مسيرة لنصرة الحق لوقفت دون إراقة الدماء الغزيرة وتجويع
الملايين من بني الانسان ولأُحلت محلها العقل والشرع
والانصاف !

ولعل الناس يتساءلون إلى متى تعمل القوة ضد الحق
الثابت والحياة المشروعة ووجود الامم القائم على شرع
العدل والاحسان ؟ تعمل حتى تفنيها جهودها ومطامعها
فتظهر إذ ذاك قوة الحق التي لا تفنى بلغ الارهاق بهما بلغ
أو أنزلت بها صواعق القوة الغاشمة ما أنزلت !

نعم . إن للحق قوة إن جهلها اليوم الساسة والمستعمرون
فانها لا بد أن تصدهم وتصرعهم ولو طال الزمان !

على هذه القوة قوة الحق اعتمد المصريون قاطبة عالمين
أنها من قوة الله مرددين قول مصطفى كامل :

« فنحن الأقوياء وهم الضعفاء ! نحن الأقوياء بقوة
الحق المقدس ! نحن الأقوياء بقوة عهودهم ! هم أنفسهم ! نحن

الاقوياء بماضى بلادنا وحاضرها ومستقبلها ومركزها ! نحن
الاقوياء بالمدنية التى تسلحنا بها وأصبح لنا الحق كل الحق
في الوقوف مع الامم المستقلة ! نحن الاقوياء بوجودنا ولغتنا
ومن اجنا وعاداتنا ومرافقنا واتحادنا ! نحن الأقوياء بالانسانية
التي تنادى جميع أعضائها بصوت الحق والانصاف « إن
مصر مربية الشعوب لا تكون مستعبدة أبدا »

شعر كل مصرى بقوة هذا الحق فقامت الامة جمعاء
تنشد استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد
ولا شرط فظن بعض ساسة الانجليز أن هذا الاتحاد لا يلبث
أن يعتوره التنازع والفشل فتذهب ريحه وتعود هذه الامة
الى عالم القبور !

ظن أولئك الساسة أن ضعفاء القلوب الذين يعدون
على الاصابع والذين لهم نظراء في كل وطن — وما هم إلا
فقراء الوطنية — قادرون على تخدير أعصابنا وتبديل
شعورنا الحى ! ظن أولئك الساسة ذلك فاطلوا وسوفوا في
حل المسألة المصرية عساهم يظفرون بما أملوا فكان ويكون

نصيبهم الفشل والخذلان ! لأن اتحادنا وثنائنا على مبادئنا قائم على أصول ثلاثة لا وجود لأمة إلا بها وهي « الحياة والحق والكرامة » ومحال أن يزول هذا الاتحاد المسكين إلا بزوال هذا الوجود !

هذه حقيقة لا شية فيها . والا فأي أولئك الذين لا يقرون هذا المبدأ القويم ؟ أين هم اليوم لتعرفهم الأمة وليسجل عليهم التاريخ هذا العار ؟ أفي نفس واحد منهم شيء من الشجاعة إن كان له وجود وكان ما يعتقده حقاً من أن مصر مع سودانها وملحقاتها غير حقيقة باستقلالها التام ؟ إن كان فيهم هذا الواحد فليظهر لتقدم له الأمة بصوت واحد دليلاً حسيماً أنها تنكر مصريته وانتسابه لا بناء النيل ! ألا إن الحق قوى بنفسه فالذين يريدون أن يتلاعبوا بالمسئلة المصرية من وراء ستار لا يستطيعون الجهر بمبادئهم الناقصة التي لو تحققت لا قدر الله لكانت الموت الأبدى والفناء كل الفناء . ولا يستطيعون كذلك أن يظهر واتهمياً لهذه الأمة العظيمة المتحدة على العمل لنيل حقوقها كاملة ولا بد أن

تناهها فان الاتحاد في الوطنية قوة تحرك الجبال !

المحاربون

لقد حارب الكثيرون « مصطفى كامل » واخوانه
المخلصين العاملين يوم كانوا يضعون أساس الوطنية لبناء
حرية الامة واستقلال البلاد فما بلغوا منهم مأربا ولا نالوا
منهم منالا . بل على الرغم من أساليبهم الشيطانية قد أتم
أولئك الطاهرون البررة الأساس وأخذوا في تشييد البناء
وكان من بين أولئك الذين حاربوا تلك الفئة العاملة
لاستقلال البلاد فئة الهدى واليقين من تابوا إلى رشدهم
وتابوا إلى الله وانضموا إلى صفوف العاملين !

فهل بقي من أولئك الخوارج من يستطعون اليوم وقد
صار بناء الوطنية المصرية شائخا قويا أن يهدموه بأساليبهم
التي لا يجهد بها أحد من الوطنيين ؟ كلا . ثم كلا : فان بناءه كان
بتوفيق من الله وبإمداد روحه الذي لا يغلب ، وحق الشعب
هو المنصور على باطلهم ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا !

الا إن أمة كأمتنا العزيزة اتحد صغيرها وكبيرها
 أجيرها وأميرها على خدمة المبدأ المقدس مبدأ الحرية
 والاستقلال وبلوغه بأي حال لا ترد عنه ولو كان الواقفون
 في سبيلها من أقدر الشياطين أو كانوا من أمهر الساحرين !
 ولعل سائلا يسألنا . إذا كانت الأمة بأسرها متحدة
 على هذا المبدأ الذي لا يقبل التغيير والتحويل فقيم هذا
 الاختلاف البين على صفحات الجرائد ولم هذا التثام
 وهذا السباب ؟؟

نجيب السائلين بكل ارتياح أنه لم يكن ثمة اختلاف في
 مبدأ الاستقلال التام وأنه لم يظهر حتى اليوم — وإن يظهر
 في مستقبل الأيام — من يقبل عقداً بين مصر وإنجلترا
 ينقص هذا الاستقلال ! وإن ظهر — على الفرض — فمن
 يقبله ! فليست هذه الحملات الصحفية الا نذراً لهذا القبول
 المقروض ! والحزب الوطني يقر بكل قوته هذه النذر لأنها
 في منفعة الأمة التي لا ترضى ولن ترضى من الاستقلال
 التام بديلاً ! بيد أن الحزب نفسه لا يقر التنازب بالشتم والسب

لأنه سلاح العاجزين ويتمسك بأرقى آداب السياسة
التي قال فيها « مصطفى كامل » : (إني أترفع عن أن أدافع
عن بلادى بالشم والسباب)

وليس الصحفيون في بلادنا الا أفراداً من الأمة
فحسب . فمن يتمسك منهم بحقوق البلاد كاملة ومبادئ
الأمة العاملة لاستقلالها التام يكون محترماً مبعجلاً عزيزاً
ومن ينكث بها فانما ينكث على نفسه ولا تعدده الأمة
الاخارجاً عليها مأجوراً مردولاً .

وكذلك الصحفيون الذين يغرقون كل الاغراق في
عبادة الأفراد دون المبدأ والأمة والوطن فانهم يفتتحون
بأيديهم أبواباً للتشائم والتسباب نحن في حاجة لاغلاقها فان
ساعة تقديس الأفراد لم تكن بعد . وكل مايفعله أى زعيم
وطنى في مركز مصر الحاضر لأقل مما يجب عليه عمله لان
مؤازرة الأمة له وجهودها معه وخدمة الحوادث السياسية
لمسئلة بلاده كلها مما يبعث أكثر الحياة في عمله !

لا حرية مع الحماية

نشر لورد ملنر مذكرة لجنته في المسئلة المصرية بين هذه الأمة بأيدي بعض أبنائها فخلل سياسة البلاد علماءها ومفكروها ما حوته من قواعد للاتفاق بين مصر وإنجلترا تحليلًا دقيقًا ووافق الكثيرون من علماء الغرب وأساطين شراح القوانين الدولية - حتى الذين جاءوا بهذه المذكرة - على أنها لا تشتمل إلا على قواعد الحماية فرفضتها الأمة رفضًا باتًا إذ لا معنى لقبولها أساسًا للاتفاق فان الأساس لا يتغير عند إقامة البناء فان كان الأساس حماية كان البناء حماية وإن كان الأساس استقلالًا كان البناء استقلالًا !

هذه حقيقة لا ينازع الحزب الوطنى فيها منازع إذ أن الكثيرين من العلماء وأهل الرأي السديد اشتركوا معه فى أن مشروع لجنة لورد ملنر حماية ناطقة بل إن الوفد نفسه اعترف اعترافًا صريحًا بأن المشروع حماية لاشية فيها ؛ لذلك اعتبر الحزب الوطنى واعتبرت الامة بأسرها

معها أنه ليس ثمة مشروع موجود يعتبر أساساً للاتفاق . وأن المشروع الشامل لقواعد ثرضاها الامة هو الذى تصاغ كل مادة من مواده بروح الاستقلال التام ، ولا تعد الأمة النص على الغاء حماية سنة ١٩١٤ فى مادة من أى اتفاق كان كافياً لالغاء الحماية إذا كانت بقية مواده تشير إلى هذه الحماية فان للحماية نصوصاً صريحة فى القانون الدولى الذى إذا اعتبر مواد أى عقد دولى بعضها متمماً لبعض فانه يعتبر كذلك معنى كل مادة قائماً بذاته لانه يدل على حالة خاصة به عند تطبيق مواد العقد تطبيقاً عملياً !

السودان

ليست مسألة السودان السياسية ازاء مصر بالمسألة الغامضة كما يزعمون بل إنها مسألة جليلة لا تحتاج الى شرح أو بيان بعد الشرح والبيان اللذين حوتهما تقارير الحزب الوطنى وخطاباته العديدة . غير أننا نرى من الواجب المفروض علينا فى مثل هذا الموقف أن نذكر السودان من

أعماق قلوبنا لأنه جزء لا يتجزء من وطننا العزيز بل هو
روحه وحياته

يقول خصومنا: إن الأمة المصرية يوم تعاقدت إنجلترا
مع حكومتها على شركة السودان ما كانت أمة تملك حق
النظر في مثل ذلك التعاقد حرمانها من النظام النيابي ويقول
خصومنا كذلك أن صاحب السيادة على مصر وهو سلطان
الدولة العثمانية قد أقر ذلك الاتفاق الذي جعل السودان
شركة بين مصر وإنجلترا من ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

هذا ما يقوله خصومنا تبريراً لحقهم في هذه الشركة
وإننا بكل ارتياح وحق نرد عليهم في هاتين النقطتين
إن القول بحرمان مصر وقت ذلك التعاقد من حكومة
ذاتية قول مردود لأن الأمة المصرية كانت مستمعة بذلك
النظام وكان لها مجلس نيابي تام السلطة حتى إذا ما احتلت
إنجلترا مصر احتلها غير الشرعي من جميع الوجوه ألغت
ذلك البرلمان وأقامت محله مجلساً شورياً لسلطة له على
الاطلاق فالأمة المصرية إذا طالبت بحقوقها في السودان

واعتبرت عقد ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلا واحتجت عليه
 فذلك لأنها تعتمد على صفتها النيابية التي سلبت أياها من
 جهة وعلى ملكيتها وحدها للسودان من جهة أخرى لأنها
 الأمة التي تملك بمقتضى جميع القوانين والشرائع أرضها
 ومرافقها قبل كل سلطة تحكمها . فاذا قيل ان للسلطان
 سيادة وللخديو ادارة فلا ينكر أحد في الوجود ان للأمة
 المصرية حق الملك دون غيرها وأن حقها هذا فوق حق أية
 قوة خارجة عنها :

على أننا لو كنا مستمتعين بالحكم النيابي أكان يتم
 اتفاق السودان ويكون له ظل في الوجود ؟ ألا ان نواب
 أية أمة لا يمكنهم أن يوافقوا على اشتراك أمة أخرى مع
 أمتهم في حكم قطر كبير كالسودان الا اذا كانت لأمتهم من
 وراء هذه الشركة منفعة تعادل على الأقل الغرم الذي
 يعود عليها من قبلها ؛ وهل في شركة السودان منفعة
 لمصر وهو من جميع الوجوه الحرية والأقتصادية والسياسية
 والعائلية روحها المحي وقلبها النابض وعينها المبصرة ؟ كلا . فان

هذه الشركة ما كانت في منفعة مصر قط وليس لها من
دواء الا فضها ليكون السودان من مصر كما كان لا شريك
لها فيه !

والقول بأن سلطان الدولة العثمانية اعترف بعقد
السودان بين مصر وانجلترا وتنزل بذلك عن سيادته لها
قول باطل من جميع الوجوه بالنسبة للامة المصرية نفسها .
لأن اعتراف جلالته لا يغير شيئاً من ملكية الأمة المصرية
للسودان كملكيتها لاية مديرية من مديرياتها . وما قال قانون
من قوانين العالم ولا مشرع من مشرعيه بأن السيادة
ملكية . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان القوانين الدولية
برمتها لا تبيح لسيد مهما كانت صفته أن ينزل عن سيادته
لغيره الا للمسود نفسه لا سيما في حالة مصر التي نظمت فيها
هذه السيادة بعد حرب ضروس وقعت بينها وبين الدولة
العثمانية ، وما كانت الأمة المصرية كذلك طرفاً في التعاقد
على هذا النزول ! وعدا ذلك فان سيادة السلطان على هذه
الديار قد زالت منذ أعلن مجلس النواب العثماني وهو

السلطة الشرعية في الدولة العالية استقلال مصر التام ومنذ
 نادى الأمة المصرية نفسها بتقرير مصيرها وعلان استقلالها
 التام . هذا المبدأ الذى اعتبره القانون الدولى الحديث منذ
 تقرير المبادئ التى اتفق عليها بعد أن وضعت الحرب أوزارها
 من أقدم المبادئ التى يعمل وسيعمل بها فى مستقبل الأيام ،
 وخلا ذلك فإن القوانين الدولية اذا أجازت أمراً
 تعاقدت عليه دولتان أو أكثر فإنها لا تحتم على أية دولة
 أخرى لم تتعاقده قبوله . والأمة المصرية لم تكن طرفاً أبداً
 فى أى تعاقد من هذا القبيل !

فإنجلترا التى حالت دون استمتاع مصر بحقوقها النيابية
 هى التى تقيم اليوم هذه الحيلولة حجة لها على خلو مصر
 من الصفة النيابية التى تجيز لها المعارضة فى شركة السودان
 وإنجلترا التى قبضت بقوتها على ناصية الحكومة المصرية
 هى التى سلخت عنها السودان فى سنة ١٨٨٤ . وهذا كتاب
 ذلك الوزير الحرامين المرحوم محمد شريف باشا رئيس
 وزراء مصر اذ ذاك لا يزال حجة قائمة على عدم شرعية هذا

الأمر الخطير ! وانجلترا هي التي حاجت فرنسا في «فاشوده» باسم مصر وقالت لها : ان النيل كله ملك مصر ! وانجلترا هي التي عند ما احتج سلطان الدولة العثمانية على عقد الشركة لعدم أخذ رأيه فيه بوصف كونه طرفاً أدنياً في مسائل مصر ودفاعاً عن حق الأمة المصرية الذي لم تصنه حكومتها — هي التي ضربت بالاحتجاج عرض الافق . وانجلترا هي التي وقفت في وجه السلطان في حادثة طابة — التي لا تعادل الا ذرة من السودان بحجة الدفاع عن حقوق مصر . هي بعينها انجلترا التي تعتبر اليوم اعتراف السلطان ضد مصر حجة لها كأن مصر في نظرها تشبه المستعمرات الافريقية التي أرغمت المانيا على النزول عنها ناسية أن مصر كانت ولا تزال مستقلة استقلالاً أوسع من أى استقلال داخلي معروف في نظر القانون الدولي وأنه لولا المعونة التي أستدرتها من مصر ابان هذه الحرب لما أدركت ما أدركته من الفوز في الشرق . على أن حاجة انجلترا لأخذ اعتراف من السلطان بصحة عقد السودان يقيم عليها الحجة البينة بأن عملها كان باطلاً

وهذا البطلان الواقع من جميع الوجوه هو الذى تتمسك به الأمة المصرية التى احتجت بلسان حزبها الوطنى من يوم قام ذلك العقد الباطل فى الوجود !

هذا ولما رأى بعض ساسة الانجليز أن حجّتهم واهنة فى هاتين النقطتين عمّدوا الى حجة أو هن منها قائلين انهم ما نالوا حقهم فى شركة السودان الا بحق الفتح لأن جنودهم اشتركت فى استردادده مع مصر ! وهذا قول باطل كذلك لأننا لا نفهم ولا العالم كله يفهم كيف أن إنجلترا فتحت بلاداً تطلب من سلطان الدولة العلية الاعتراف بفتحها ؟ والسودان ما كان متائراً فى وجه إنجلترا بل كان ثائراً فى وجه مصر فحسب ! أليست إنجلترا عند ما احتلت مصر وشعرت بأن احتلالها غير مشروع صرحت رسمياً مراراً وتكراراً بأنها لا غرض لها من هذا الاحتلال إلا أن تحمد ثورة الثائرين وتعيد الى البلاد السكينة . وقد تعهدت قبل احتلالها مع خمس دول كبيرة أخرى بأنها لا تبحث لنفسها فى مصر عن أى امتياز خاص !

لذلك السبب وبذلك التمهيد احتل قسم من جيشها
 البلاد وألزم خزائنها العامة بنفقاته التي دونت في جميع
 ميزانيات مصر في سني الاحتلال؛ بجيشها هذا ليس إذا
 ازاء مصر الا جيشاً مأجوراً ليعمل للهدوء والسكينة
 واطفاء لهيب الفتن التي تقوم في مصر وفي سودانها وملحقاتها
 فإذا كانت انجلترا اشتركت في اخماد ثورة السودان بالآي
 من جيشها المحتل للبلاد فانها بذلك انما قامت بالواجب الذي
 أخذته على عاتقها وتعمدت به على نفسها امام الملأ أجمع
 ولا ريب أن مصر التي اكتسحت جيوشها أغلب
 بلاد اليونان في أوائل القرن التاسع عشر عند مادعتها الدولة
 العلية لما وئتها هي مصر عينها القادرة على اخماد فتنة السودان
 وحدها وهو بلا ريب دون اليونان عاماً وسلاحاً
 على أننا اذا فرضنا المستحيل وكانت مصر غير قادرة
 بنفسها على اخماد ثورة السودان ورجعنا الى القانون الدولي
 الذي به يحاجوننا على وجه غير شرعى لأجبناهم أن جيش
 مصر يحكم هذا القانون كان معتبراً فريقاً من الجيش العثماني

الذى كان محتما عليه أن يعيننا في كل ملة اذا تضب معيننا
 كما أعنا الدولة في حربها مع روسيا في سنة ١٨٧٧ !
 وليس في العالم رجل رشيد يدعى ن مصر والدولة
 العلية معاً لا تستطيعان اطفاء ثورة أو اخماد فتنة كتلك التي
 كانت في السودان ينما آلاى انجليزى واحد يستطيع ذلك !!
 لذلك كان واجبا مفروضاً على كل مصرى يؤمن بوجوده
 ووجود وطنه ألا يلتفت الى نظريات الخصوص والمثبطين.
 وأن يعمل بجميع الوسائل التي يقرها الشرع والحق والعدل
 لاستقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها ولا بد لصاحب
 الحق من نيئه ما دام منادياً به عاملاً له ولو طال الزمان !

ملحقات مصر

يعجب البعض بمطالبة الحزب الوطنى بملحقات مصر
 لانهم إما يجهلون أو لا يدركون أهميتها لهذه البلاد بالرغم
 من ادراك الامة كلها لها لذلك فاننا نذكر هذه الملحقات
 وأهميتها بإيجاز :

ان ملاحقات مصر هي طور سينين وسواكن وزيلع وبربره وهرر وغيرها (كما يتبين من الخريطة التي نشرها الحزب الوطنى مع تقريره فى مسألة مصر فى أوائل شهر أبريل سنة ١٩١٩) ولبعض هذه الملاحقات قيمة حرية كما أن للبعض الآخر قيمة تجارية وبها تتم حدود مصر الاجتماعية فإذا لم تذكرها مصر الفتاة فى مناداتها وعملها لتحقيق استقلالها التام وهى من حقوق مصر الثابتة فإنها ترجع ببلادها القهقرى عما كانت عليه قبل الاحتلال وهذا ما لا يرضاه رجل رشيد سياسياً كان أو غير سياسى يطالب بحقوق بلاده كاملة . ومن ينزل عن حق من حقوقه يجب عليه أن يطلب عوضاً فيه بما لا يقل عن منفعته كما قلنا وكررنا !

ان مصر تطلب الحياة كبيرة دون أن تعتدى على غيرها وهى لا بد أن تصل بنهضتها الحاضرة الى أن تكون يوماً من الايام القريبة دولة تجارية بحرية كما كانت فى ماضى الايام . وقد رأينا الدول التى ليست ببلادها فى مركز مصر العالمى والبحرى تبحث عن كل ما يقوى كيانها التجارى

من بلاد وموانئ ونقط اتصال تصون مرافقها ومواصلاتها
 فهل مصر وهى على هذا الحال من سمو المركز الاجتماعى
 لا تبحث على شىء جديد من هذا القبيل لتعد مستقبلها
 الحربى والاقتصادى ؟ انها تبحث ولا شك عن حقها المفقود
 ذلك الذى تطلبه ولا ينكره عليها أحد فى الوجود . تطلب
 ان تكون بلادها التى كانت فى حوزتها قبل الاحتلال
 البريطانى منضمة اليها فى مستقبل الأيام ومستقلة معها
 استقلالاً تاماً لاشية فيه! لذلك كان الحزب الوطنى محققاً فى
 نداءه حريصاً على حقوق أمته وبلادها كاملة . ولذلك ذكر
 أيضاً الملحقات ويذكرها مادام الحال حتى ينتصر الحق على
 الباطل « ان الباطل كان زهوقاً »

قناة السويس

لا ينازع أحد فى أن قناة السويس ملكنا لأنها جزء
 من أرضنا ولا ينازع أحد كذلك فى أن تخو بل مصر شركتها
 حفرها إنما كان الغرض منه خير مصر نفسها وخدمة أوروبا

بصفة خاصة والعالم كله بصفة عامة . فمصر التي خدمت
انجلترا على الأخص أكبر خدمة لتقريب المسافة بينها وبين
مستعمراتها في الشرق بحفر هذه القناة لا تستحق منها
نكران هذا الجميل :

أجل : انهم يقولون ان الاتفاق بين مصر وانجلترا
يحتّم على الأولى قبول بعض الجنود الانجليزية لا بوصف انهم
محتلون بل ضيوف على احدى ضفتي القناة بحجة تأمين
مواصلات الأمبراطورية البريطانية !

ونحن لا ندرك من هذا التحتم الذي لا مبرر له في
الحقيقة الا وجهتين هامتين . الأولى — أن انجلترا لا تريد
بأختلال احدى ضفتي القناة أن تخلّي مظاهر وجودها في
مصر بوصف كونها محتلة أو حامية أو سيدة أو بأية صفة
كانت . فهي تحتم بقاء هذه القوة في القناة لهذا الغرض
والوجهة الثانية — أنهم تناسوا في كل ماقلوه بشأن
الاتفاق حدود مصر وليست القوة التي يريدون إبقائها
الاحدا ظاهرا يكون من شأنه الفصل بين مصر

الذى يعود على انجلترا اذا هى اعترفت باستقلالنا التام وجلت
جميع جنودها عن بلادنا . ليفصحوا لنا عن هذا السر
المكنون الذى لا ندركه ولا يدركه أحد فى العالمين غير سياسة
انجلترا !

اللهم انه لا يستطيع سياسى واحد نزيه خال من الغرض
أن يقول بوجود هذا الضرر ويدلل عليه اذا نفذ الاعتراف
والجلاء !

الا ان القناة لا ريب تكون فى مأمن من أى اعتداء
فى مستقبل الايام كما كانت قبل احتلال انجلترا لهذه البلاد
بأثنى عشر عاماً . وإلا فهل اعتدت دولة من الدول عليها أو
على مصر فى تلك السنين ؟

ان انجلترا لو أخلصت لمصر وحالفها كما حالفت اليابان
محالفة المستقل الحر للمستقل الحر دون أن تضع فى طريق
هذا التحالف العقبات المزرية بالكرامة أو الحاطة بالشرف
القومى أو المعطلة لتقدم الأمة فان الامة المصرية قاطبة
تكون لا محالة أصدق حلفاء الامة الانجليزية اذا حالفها !

فنجن لا نكره التحالف ولا التقرب من الأمم انما
 نكره أن يكون تحالفا ظاهره اللفظ وباطنه السخرية .
 فالذين يطلبون منا مصافاة الامة البريطانية على أساس
 تضحيتنا بالشرف الوطنى انما يطلبون منا أعز ما تملكه
 الامم العاملة لصون وجودها والذود عن حقها !
 هذه نزعة كل مصرى شريف ومحال أن تجد السياسة
 الانجليزية من يعاونها فى مصر على قلب الحق باطلا أو الباطل
 حقا . بل ستجد فى مستقبل الايام كما وجدت فى الماضى
 كرها شديدا وبغضا متزايدا ما دامت تضمن برد حق مصر
 اليها ذلك الرد الذى يعيد الى الامة المصرية حياتها !

الاتحاد والعمل

أيها السادة

لقد قضى « مصطفى كامل » حياته مناديا بالوطنية
 والاتحاد والرجاء ونشر العلم والتقدم فى كل صرق من
 مرافق الحياة . ولو كان اليوم بيننا يسمع نداءنا ويرى اتحادنا

ووثامنا وتمسكنا بشرفنا الوطنى واستقلال بلادنا التام
لا غتبط كل الأغتباط ولتأكد من صدق نظره البعيد عند
مقال ! « اننا أمة لم تخلق عبثا »

لذلك كان واجبا مفروضا على كل مصرى مخلص لبلاده
ان يزيد اتحاد الامة قوة ويحيطه بسياج متين من كل عزيز
لديه !

والحزب الوطنى يحذر الامة كل التحذير من الانقسام
في المبدأ المقدس الذى بقى الى اليوم سليما مصونا من كل
اعتداء حتى تقوم حياة الامة فى مستقبل الأيام على
مبدأ استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها بلا قيد
ولا شرط . ونشر العلم والعمل فى أنحاء البلاد فهما من
الاستقلال التام المنشود روحه وجوده والله فى عون العاملين
المخلصين

دار البساتين للنشر والتوزيع
٢٩ شارع الفجالة ١١٢٧١ القابلية
س. ٣١٤ - ب. ١٠١٤
ج. ١٩١ ٢٤ ٤١٦٦ هـ. مدينة نصر

Thanks to
assayyad@maktoob.com

To: www.al-mostafa.com